جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

علوم سياسية
علاقات دولية

رقم: 027 عس/2019

إعداد الطالب:
حدادي حسية

يوم: 2019/07/03

النزاعات العرقية في إفريقيا:
- دراسة حالة نيجيريا-

لجنة المناقشة:

بخوش مصطفى	بسكرة	رئيسا
كربوسة عمراني	بسكرة	مشرفا
لعسل نورالدين	بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018 - 2019

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

علوم سياسية
علاقات دولية

رقم: 027 عس/2019

إعداد الطالب:
حدادي حسيبة

يوم: 2019/07/03

النزاعات العرقية في إفريقيا:
- دراسة حالة نيجيريا-

لجنة المناقشة:

بخوش مصطفى	بسكرة	رئيسا
كربوسة عمراني	بسكرة	مشرفا
لعسل نورالدين	بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018 - 2019

الإهداء:

أهدي هذا العمل إلى والديا العزيزين أطال الله في عمرهما.

عائلتي الكريمة.

عائلتي الثانية وبالأخص إلى سندي في الحياة.

إلى كلزملائي وزميلاتي.

وإلى كل من يعرفني أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

حسيبة حدادي

الشكر والعرفان:

نحمد الله حمدا كثيرا على عونه لنا في إتمام هذا العمل.

أتقدم بشكري وتقديري للأستاذ المشرف الأستاذ **الدكتور "كربوسة عمراني"** على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى توجيهاته القيمة .

ولا ننسى أن نشكر أعضاء اللجنة المناقشة جميل الشكر

كما أشكر كل من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد.

شكلت فترة ما بعد الحرب الباردة تغيرا كبيرا على مستوى النظام الدولي ومن بين أهم هذه التحولات هو التحول في مفهوم النزاع و في طبيعة التهديدات لا سيما القارة الإفريقية والتي عرفت موجة من النزاعات و التهديدات التي لطالما طالت استقرارالدول و أعاقت من عملية بنائها ، خاصة و أن هذه التهديدات نابعة بالأساس من على مستوى الداخلي للدولة و أصبحت مرادفة للقارة ألا و هي النزاعات العرقية والتي أدركها المستعمر في القارة منذ سنوات ماضية و عمل على تغذيتها. وهو الأمر الذي نجم عنه نزاع بين مختلف المكونات الاجتماعية للدولة و المكون العرقي على وجه التحديد.

يعتبر النزاع العرقي من أهم القضايا المعقدة داخل الدولة و مازاد من تعقيدها هو عدم وجود آليات فعالة و إستراتيجيات تقوم بإدارة هذاالإختلاف العرقي و تعتبر نيجيريا أنموذجا مميزا في هذا الشأن وفسيفساء من الهويات و الثقافات لذلك حاولت هذه الدراسة البحث و تفسير تأثير النزاع العرقي على إستقرار الدولة في نيجيريا .أمام كل هذه التحديات التي تواجه الدولة النيجيرية لا تزال الإنقساماتو الصدامات متتابعة في ظل عدم وجود قيادة و إرادة سياسية.

Abstract:

The post-Cold Warperiodmarked a major change at the level of the international system. One of the most important of these changes is the shift in the concept of conflict and the nature of the threats, especially the African continent, which has known a wave of conflicts and threatsthat have long affected the stability of countries and hinderedtheir construction. Thesethreatsoriginatemainlyfrom the internallevel of the state and have becomesynonymouswith the continent, whichis the ethnicconflictsthat the colonizer has known in the continent since the pastyears and worked to feedthem. Whichresulted in a conflictbetween the different social components of the state and the ethnic component in particular.

Ethnic conflict is one of the most complex issues within the state. The most complex issue is the lack of effective mechanisms and strategies to shape this ethnic difference. Nigeria is a distinctive example of this and a mosaic of identities and cultures. This study attempts to investigate and explain the impact of ethnic conflict on stability State in Nigeria. In the face of all these

challenges facing the Nigerian state, divisions and clashes continue to be held in the absence of leadership and political will.

مقدمة

إن ما شهده الواقع الدولي من تحولات سريعة على مستويات عديدة، سواء من حيث طبيعة القضايا المطروحة للنقاش على الساحة الدولية أو من حيث طبيعة وعدد الفواعل في العلاقات الدولية أو حتى من حيث نمط التفاعل في النظام الدولي الحالي قد طرح العديد من الإشكالات.

فبعد تراجع المنظور الواقعي في تحليل السياسة الدولية، وظهور فواعل جديدة على اختلاف أشكالها، وتجدد ما يعرف بالانتماء العرقي لدى بعض الجماعات أو الأقليات داخل الدولة. هذا الشعور بالهوية أوجد نوعا جديدا من النزاعات ليس على المستوى الدولي فقط وإنما داخل الدولة الواحدة. وإن كانت تأثيرات وامتدادات هذه النزاعات تفوق حدود الدولة ذاتها.

وعلى هذا النحو، تأتي دراسة النزاع العرقي في إفريقيا على اعتبار هذه الأخيرة مركز لتعدد الثقافات والهويات وتعد قارة التعدد والتنوع. هذا الزخم الثقافي جعل منها مصدرا للنزاع، وقد انعكست عليها هذه الميزة بالسلب لاسيما ما تشهده دول القارة من توترات واضطرابات عنيفة وغير محدودة.

ونتيجة لاندلاع الكثير من المشاكل الداخلية عل أساس عرقي في العديد من دول القارة وامتدت إلى خارجها الأمر الذي تمخض عنه انتشار الأمن وتزعزع الاستقرار فيها وهو الأمر الذي يهدد بقاءها واستمرارها. ويعتبر النزاع العرقي في نيجيريا أبرز نموذج على ذلك لما له من أهمية ومكانة في الساحة الدولية؛ على اعتبار أن نيجيريا تجسد نموذجا فريدا من نوعه للنزاعات الداخلية في إفريقيا؛ وذلك لتعقيده واستمراريته وكذلك تداخل عوامله وتعدد أبعاده، وهو ما أثر سلبا في الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدولة.

وقد أصبحت التجربة النيجيرية من أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية وأخذت مكانة في الأجندة السياسية للدول الإفريقية نظرا لتزايد حدتها وتشعب آثارها، على ضوء كل ذلك تأمل هذه الدراسة في البحث عن الخلفية التاريخية لهذا النزاع ومحاولة معرفة وتحليل انعكاساته على استقرار الدولة في نيجيريا. وإيجاد حلول وسياسات للتعامل مع هذه النزاعات.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الموضوع في:

1-الأهمية العلمية:

- تكمن أهمية هذا الموضوع، على اعتباره دراسة أكاديمية ضمن الدراسات الحديثة والتي برزت أهميتها خاصة بعد الحرب الباردة حيث تضاف هذه الدراسة إلى الدراسات السياسية، التي تندرج من النزاعات الدولية، فقد تناولت النزاع العرقي في إفريقيا وأثره على متطلب الاستقرار في هذه الدول.

• أيضا تكمن أهمية الموضوع من خلال التعرف على استراتيجيات الدولة في إفريقيا في طريقة التعامل مع الجماعات العرقية والتي تعد من التحديات التي تقف وراء عجز الدول في عملية بنائها وعلى استقرارها.

2-الأهمية العملية:

•أما الأهمية العملية لموضوع النزاعات العرقية في أفريقيا على اعتباره من المواضيع التي تعكس واقع الدولة الأفريقية على غرار باقي دول العالم التي تعاني من مشكلة العرقية ونتائجها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

لكن الأهم هنا هو رصد الأسباب الحقيقة التي تكون وراء مثل هذه النزاعات العرقية ومعالجتها والتي تهدد بالأساس استقرار الدولة في أفريقيا وتأثر بالسلب على كل المجالات وكيف ساهمت الاستراتيجيات المتبعة من طرف الحكومة النيجيرية في احتوائها والتقليل من حدتها.

أهداف الموضوع:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

1-محاولة فهم وتبيان مدى تأثير النزاع العرقي على استقرار واستمرار الدولة في إفريقيا

2-لا نكتفي بوصف ظاهرة النزاع العرقي وإنما: العمل على كيفية تجسيدها عمليا باعتبارها حقيقة واقعية حاضرا، والتعددية داخل المجتمع ليست مؤشر من مؤشرات الفشل بل بإمكانها أن تكون ميزة إيجابية وتنصهر في مجتمع يراعي متطلباتها ويحافظ على مصالحها.

3-محاولة التوصل إلى الآليات الكفيلة بإدارة التعدد العرقي في إفريقيا كمحاولة لتحقيق دول مستقرة نسبيا والحد من النزاعات الداخلية.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

•تتمثل في التعرف على أحد أهم قضايا حقل العلاقات الدولية ألا وهي النزاعات ولكن بطابعها الداخلي وأثرها على المجتمع الإفريقي.

•تميز الظاهرة محل الدراسة بالكثير من التشابك والتداخل والتعقيد وهو الأمر الذي يدفعنا إلى فهم الظاهرة ليتسنى لنا فيما بعد تحليلها وتتبع تطوراتها.

أسباب موضوعية:

- خصوصية قارة إفريقيا ومكانتها بالنسبة للعالم وما تمتلكه هذه القارة من موارد ضخمة ومقومات تميزها عن باقي قارات العالم يجعلها محط أنظار واهتمام الباحثين للوقوف والتعمق في النزاعات خاصة الداخلية منها.
- البحث عن أسباب تراجع القارة الإفريقية على الساحة العالمية وتهميشها من قبل الدارسين هو ما يجعلها محل جدل لدى الكثيرين.

الإشكالية:

إن هذه الدراسة قامت بالأساس لدراسة وتحليل أبعاد النزاع العرقي في العديد من الدول الإفريقية وامتدت إلى خارجها الأمر الذي أدى إلى انتشار للأمن وتزعزع الاستقرار فيها وهو ما يهدد بقاءها واستمرارها.

على ضوء ما تم تناوله من خلال التقديم تبرز معنا معالم إشكالية موضوع بحثنا كما يلي:

كيف أثرت النزاعات العرقية في أفريقيا على استقرارها على ضوء حالة نيجيريا؟

وهذه الإشكالية بدورها تقودنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية :

الأسئلة الفرعية:

1/ ما المقصود بالنزاع العرقي؟

2/ كيف أثرت النزعات العرقية في أفريقيا على خلق النزاعات و زعزعة الاستقرار فيها؟

3/ ما طبيعة النزاع العرقي في نيجيريا ؟

4/ هل استطاعت السلطة النيجيرية بمختلف استراتيجياتها المتبعة من احتواء وإدارة النزاع في ظل تشابك مسبباته؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

انتشار الاستقرار في إفريقيا وبالتحديد في نيجيريا مرتبط بمدى إحتواء الدولة فيها للنزاعات وإدارتها بشكل يتلاءمو الطبيعة التعددية لمجتمعاتها.

تتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات التالية:

1/ وجود الجماعات العرقية في منطقة معينة وتعددها يساهم بشكل أساسي في تأجيج النزاع.

2/ اتباع استراتيجيات فعالة لاحتواء النزاع العرقي في أفريقيا يساعد في تحقيق الاستقرار فيها.

3/ كلّما كان هناك اختلاف وتنوع عرقي في نيجيريا يؤدي ذلك إلى الزيادة من حدة النزاع.

4 /نجاح إدارة النزاع العرقي في الدولة النيجيرية مرتبط بمدى وعي النخب الحاكمة لمتطلبات ومصالح مختلف الجماعات العرقية.

الدراسات السابقة:

حظيت الدراسات الإفريقية بشكل عام بالاهتمام الواسع من طرف الباحثين والدارسين، في حين نجد أن موضوع كالنزاعات العرقية في إفريقيا وفي نيجيريا بالتحديد كونه موضوع متجدد، لكننا نجده مهمشا سواء من الناحية النظرية أو من الناحية الواقعية، إلا أنه في كثير من الدراسات السابقة تم تناول والتركيز على هذا الموضوع من جوانب مختلفة. من بينها:

– كتاب لشيماء محي الدين محمود. تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا –دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا في 2015. سعت هذه الدراسة إلى تحليل مفصل بشأن آليات تداول السلطة في القارة الإفريقية وركزت على دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا، وقامت بتقييم آثارها وانعكاساتها على الاستقرار السياسي للدول الإفريقية منذ انتهاء الحرب الباردة.

- كتاب لمحمد مهدي عاشور. التعددية الإثنية في جنوب أفريقيا، 2004 ركز بشكل كبير على طبيعة ومطالب الجماعات الإثنية وقد عرج نحو الجماعات الإثنية في جنوب إفريقيا وكذلك قام بصياغة مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات لتعامل النظام السياسي مع معطى التعددية التي تواجهها الدولة.
- كتاب آخر لأحمد إبراهيم محمود. الحروب الأهلية في أفريقيا. الصادر في 2001. تطرق فيه باستفاضة إلى حالات ونماذج إفريقية عانت ولازالت تعاني ويلات الحروب الأهلية، بينما ركز على المتغيرات الداخلية في اندلاع هذه الحروب.
- كما أن هناك أطروحة دكتوراه للباحث رابح مرابط، بعنوان " أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو، جامعة باتنة " 2008، تناول فيها العلاقة بين المجموعات العرقية التي تتسم بالعداء ودورها في تهديد استقرار الدولة مستندا بذلك لدراسة حالة كوسوفو، وكذلك تحدث عن دور الأطراف الخارجية في إثارة الفتن بين المجموعات العرقية وزيادة حدة التوتر في البلاد.

إن هذه الدراسات زودتنا بعد الاطلاع والتفحص المعمق في توجيه الموضوع في مسار محدد وتناوله من زاوية مختلفة وإعطائه بعد جديد. فقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على النزاع العرقي وأثره على متطلب الاستقرار وبالتحديد في نيجيريا.

الإطار المنهجي:

بحكم طبيعة موضوع الدراسة تم إتباع:

- منهج دراسة الحالة: وذلك من خلال تسليط الضوء على الحالة النيجيرية عن طريق التعرف وتحليل مسببات النزاع العرقي فيها وهذا الأمر يستدعي توظيف المعلومات اللازمة حول الظروف الداخلية المميزة لنيجيريا خاصة بعد استقلالها وأهم الأحداث التي مرت بها إلى جانب دراسة تأثيراتها على استقرار الدولة مع تحديد جهود الحكومة النيجيرية بمختلف آلياتها وسياساتها وبرامجها التي بإمكانها التقليل من التوترات وإيجاد حل توافقي بين الجماعات العرقية وتحقيق دولة موحدة.
- أداة المقارنة : تمت الاستعانة كذلك بأداة المقارنة كون هذه الدراسة تقوم على تفسير ظاهرة النزاعات العرقية في بعض الدول الإفريقية والتي تتميز بطبيعة وتركيبة اجتماعية متقاربة ومحاولة تحديد جوانب التشابه والاختلاف في أسباب وعوامل ومآلات حدوث هذا النزاع في كل دولة من هذه الدول.

حدود الدراسة:

تعتبر النزاعات العرقية في إفريقيا موضوع متجذر ومتأصل فيها بالإضافة إلى كون هذا الموضوع واسع ومتشابك ولذلك من الصعب بمكان حصره في جانب واحد.

لهذا هي تعتبر نموذجا مميزا في النزاعات العرقية. كما لا نستطيع الإلمام بكل الدول وإنما محاولة رصد لأهم الدول التي تشهد نزاعات ذات طابع عرقي والتي تعرف ديناميكية في أحداثها وحيثياتها.

الحدود المكانية: فإن الموضوع يدور حول قارة إفريقيا كبؤرة توتر بالنسبة للعالم ومن أبرز القارات التي تعرف نزاعات عرقية باستمرار وواسعة الانتشار وهذا بحكم طبيعة الدولة. ولهذا سنركز على الدول الإفريقية التي عانت من نزاعات عرقية وما تعرفه من تعدد عرقي وديني كحالة نيجيريا في غربها بالإضافة إلى مخلفات الاستعمار التي شتت وغذت الاختلاف العرقي فيها.

بالنسبة **للحدود الزمانية**، فإن هذه الدراسة تقتصر على دراسة أبعاد النزاع العرقي منذ 1960 تمثل السنة التي تخلصت فيها الدول الإفريقية من نير الاستعمار ونالت على استقلالها إلى غاية 2011. ولكن هذا لا يمنعنا من التطرق إلى فترات سابقة والتي لها علاقة مباشرة ببعضها.

تقسيم الدراسة:

بناءا على الإشكالية الرئيسة للموضوع واستنادا إلى فرضيات الدراسة وكذا إجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة سابقا، فقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة كما يلي:

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي ونظري للنزاع العرقي من خلال التطرق إلى متغيرات الموضوع لكل من النزاع والعرقية هذا في المبحث الأول. أما المبحث الثاني خصصناه لأهم النظريات المفسرة لظاهرة النزاع العرقي.

والفصل الثاني تم فيه معالجة إشكالية النزاع العرقي وأثرها في الاستقرار على أفريقيا. وتم تقسيمه إلى إلى مبحثين، المبحث الأول يحمل عنوان ديناميكية وواقع النزاعات العرقية في أفريقيا. من خلال التطرق إلى طبيعة النزاع العرقي وأهم الأسباب التي أدت إلى بروزها ومن ثم نتائجها على استقرار الدول الإفريقية، والمبحث الثاني يتناول أبرز نماذج النزاع العرقي في أفريقيا في ظل التعاظم والبحث عن الاستقرار.

حيث تطرقنا فيه إلى أهم النزاعات التي تركت بصمتها في تاريخ الدراسات الإفريقية والنزاعات العرقية على وجه الخصوص أيضا عرجنا نحو بعض المبادرات التي هدفها تسوية النزاعات في إفريقيا.

أما الفصل الثالث عالج دراسة حالة نيجيريا باعتبارها نموذج للنزاعات العرقية بامتياز ومرت بالعديد من المسارات المهمة في تاريخها الهدف منها تحقيق الاستقرار والأمن وتفعيل الديمقراطية. حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين.

فالمبحث الأول تم فيه رصد الظروف الداخلية المميزة لنيجيريا بعد استقلالها وأثرها على الاستقرار فيها وهي اللبنة الأولى التي من خلالها نستطيع فهم طبيعة النزاع النيجيري خاصة في مرحلة بعد الاستقلال.

والمبحث الثاني الذي من خلاله إلى محددات النزاع العرقي في نيجيريا وإشكالية الاستقرار فيها. وهذا بعد إنشاء دستور 1999 والذي هو بمثابة منعطف مهم في المسار الديمقراطي للدولة النيجيرية وعلاقته بمتطلب الاستقرار.

وفي الأخير تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي تفيد الإجابة على الفرضيات وإشكالية الدراسة.

صعوبات الدراسة:

من أبرز الصعوبات التي واجهتها الدراسة:

. صعوبة حصر الموضوع في جانب واحد خاصة موضوع كالنزاع العرقي لكونه موضوع واسع ويتميز بالتشابك والتعقيد ومن غير الممكن أن تتطرق إليه من كل جوانبه، متعدد الأبعاد والمعطيات.

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي والنظري للذراع العرقي

تمهيد :

شهد حقل الدراسات الدولية والسياسية على وجه التحديد؛ نتيجة التطورات الديناميكية التي تلت الحرب الباردة، مراجعات أساسية نحو إعادة هيكلة النظام الدولي وفقا لما هو حديث على الساحة الدولية؛ فقد تطور مفهوم النزاع نظرا لتحول طبيعة النزاع وأنماط التفاعل في النظام الدولي وتغير من مستوى دولي أي مابين الدول إلى نزاع داخل الدولة الواحدة. وفي ظل هذه التحولات والتغيرات الجديدة برز مفهوم النزاع العرقي؛ نتيجة للتحديات والتهديدات التي أصبحت تزعزع وتؤثر في استقرار وأمن الدول ناهيك عن تشعب أثارها. فيما يمكن اعتبار ظاهرة العرقية من الظواهر التي انتشرت وبرزت بشكل كبير وملفت من خلال الكتابات والدراسات الأكاديمية وخاصة الأبحاث العلمية في مختلف المجالات وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أهميتها ومكانتها بالنسبة للدول لاسيما المتواجدة فيها هذه الجماعات سواء قديما أو حاضرا.

من المتعارف عليه هو أن طبيعة الموضوع تحتم علينا دوما التعريج نحو تفكيك ثم تحديد وبالتالي ضبط المفاهيم والمصطلحات وذلك من خلال شرحها وتوضيح فحواها ودلالاتها لاسيما وأن موضوع مثل النزاعات العرقية موضوع يتسم بالتشابك والتعقيد في مضمونه من جهة وتداخله مع العديد من المفاهيم ذات الصلة من جهة أخرى. هذا ويشهد موضوع النزاعات العرقية تباينات ومستويات تحليلية مختلفة ومتنوعة،نظرا لتعدد الأطر النظرية المفسرة له.

ولهذا ارتأينا رصد أهم النظريات والمقاربات التي ساهمت في دراسة وتحليل النزاعات العرقية من زوايا مختلفة في محاولة لتكييفها وإسقاطها على النزاعات العرقية وبالتحديد في أفريقيا.

وعليه سيتم تقسيم الفصل الأول كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم النزاع العرقي.

المبحث الثاني: أهم مقاربات ونظريات المفسرة للنزاع العرقي.

المبحث الأول

النزاع العرقي: ضبط مفاهيمي

خصص هذا المبحث لضبط كل من مفهومي النزاع والعرقية ليتسنى لنا فيما بعد فهم الأطر النظرية المفسرة للنزاعات العرقية.

وينطوي تحته ثلاث مطالب، الأول معنون بضبط مفاهيمي للنزاع ,أما الثاني فيندرج تحت عنوان مفهوم العرقية و المفاهيم المتقاربة له ، والمطلب الثالث يتناول تعريف النزاع العرقي.

المطلب الأول: مفهوم النزاع

من الصّعب ضبط مفهوم محدد للنزاع؛ ذلك لأنه من المفاهيم غير المتفق عليها، شأنه شأن الكثير من المصطلحات المتداولة في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، لذلك سيتم عرض المفهوم اللغوي، ومن ثم المفهوم الاصطلاحي كما سيتم التطرق إلى أهم المفاهيم المتداخلة معه.

أولا: الدلالة اللغوية للنزاع

النزاع هو ترجمة لكلمة conflit بالفرنسية وconflict بالإنجليزية من أصل الكلمة اللاتينية conflictus والتي تعني الصدام و الدخول في معركة، صدام , تضارب, شقاق , قتال.[1]

تشير قواميس اللغة العربية إلي النزاع مفردا، وجمعه النزاعات و يعود إلى الفعل نزع، من باب ضرب، وقوله فلان في النزع أي خلع الحياة، ونازعه منازعه أي جاذبه في الخصومة، وبينهم نازعه بالفتح أي خصومة في حق، التنازع التخاصم، ونازعت النفس إلى كذا نازع بمعنى اشتاقت،

وأنتزع الشيء فانتزع أي اقتلعه فاقتلع، وتنازع القوم أي اختصموا.[2]

ويقوا تعالى: "فلا ينازعنك في الأمر وأدع إلى ربك".[3]

ثانيا: من حيث المدلول الاصطلاحي

---

[1] ناصف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب العربي، 1995، ص327.

[2] ابن منظور ، لسان العرب، ج 8،بيروت: دار بيروت للطباعة ، ص 251

[3] القران الكريم، سورة الحج، الآية 67 .

يعتبر مصطلح النزاع من المصطلحات التي خضعت لتنوع واسع وجدل كبير في تحديد تعريف واحد لها وهذا راجع لاختلاف المنظرين والمدارس الفكرية في إعطاء تعريف محدد ودقيق من بين هذه التعاريف نجد:

النزاع أو الصراع في أبسط معانيه حسب أوكسفورد هو اختلاف بين البشر حول المعتقدات والأفكار، كما يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح[1]. فقد يعرف النزاع بأنه نتاج لتضارب القوى على المصالح لأن الجماعات والشعوب تتبنى أهدافا غير منسجمة[2].

ويعرف" ريمون آرون"Raymond Aronالنزاع على أنه نتيجة تنازع بين شخصين أو شخصين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة[3].كما يعرف النزاع على أنه:

"مواجهة عنيفة ومسلحة ونضال بين الجماعات، وبين دولة واحدة أو أكثر وفي مثل هذه المواجهة والنضال يتضرر فيها المتورطين ويقتل فيها آخرون."[4]

أما تعريف عالم الاجتماع "لويس كوسار" لمفهوم النزاع: هو صراع على منفعة معينة أو على سلطة أو على موارد نادرة أو ادعاءات على حالة معينة، بحيث أن أهداف الأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على منفعة الموجودة، بل تتعداها إلى تحييد الأضرار أو للتخلص من المنافس الآخر[5].

لقد حاولت هذه التعريفات إعطاء أبعاد أخرى للنزاع –غير البعد التقليدي–الذي ساد ضمن النظريات التقليدية وفي مقدمتها الواقعية التي ربطت وقوع النزاع بعامل البحث عن القوة والمصالح، لكن مع نهاية الحرب الباردة – عالم ما بعد الحرب الباردة–وظهور متغيرات جديدة تم إعطاء تصور عام يشتمل أبعاد متعددة للنزاع.

---

[1]لويس معلوف، **المنجد في اللغة**، ط 35، مطبعة منفرد، طهران، 1960، ص 801

[2]ربيع عبد العاطي عبيد،**دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات**، القاهرة:دار القومية العربية للنشر والثقافة ,2002,ص16

[3]جيمسداورتي، روبرت بالتسغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص94.

[4]ALFRED G .NHEMA .**THE Quest FOR Peace IN Africa** .Osera .Addis Ababa.2004 p12

[5]حماد كمال، **النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**، ط 1. لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع،1998 . ص11

وفي تعريف آخر للنزاع هو وضع تكون فيه مجموعة من الأفراد سواء –قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية أو أي شيء آخر – تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك.

فيما يستخدم مصطلح النزاع العنيف كمصطلح عام لكل الأشكال العنيفة للنزاع سواء كانت حربا أو نزاعا مسلحا. وينقسم النزاع العنيف إلى:

• نزاعات داخلية مسلحة: وغالبا ما تكون على حدود الدولة بينها وبين إحدى المجموعات المسلحة على الأقل.

• حروب بالوكالة: وهي تورط الدول، أو المنظمات الدولية في النزاعات الداخلية والخارجية عن طريق تقديم السلاح والتدريب والتمويل والعون الأيديولوجي لبعض أطراف النزاع.

• الحرب الأهلية: فهي تعني النزاع لتقسيم وحدة اجتماعية أو سياسية عن طريق الحرب. ويكون النزاع مستهدفا لجملة من الأهداف قد تكون اقتصادية أو سياسية أو عرقية.

• النزاعات أقل حدة والإرهاب:وتعتمد على الأسلحة الخفيفة وتنزع للتواجد في المناطق الأكثر تخلفا في العالم، وتنال أفريقيا نصيبا كبيرا من هذا النوع.

• النزاعات الحدودية: مثل النزاع الصومالي – الأثيوبي، الصومالي – الكيني، قضية حلايب (مصر والسودان)[1].

وعليه وكتعريف إجرائي للنزاع يكون على النحو التالي:

هو حالة أو وضع يتضمن تباين وجهات النظر واختلاف في المصالح مما يؤدي بالأطراف المعنية بالتصادم في محاولة لتغيير الوضع القائم.

[1] ربيع عبد العاطي عبيد, المرجع السابق, ص,ص17,16

الشكل رقم 01: شكل توضيحي لمراحل النزاع

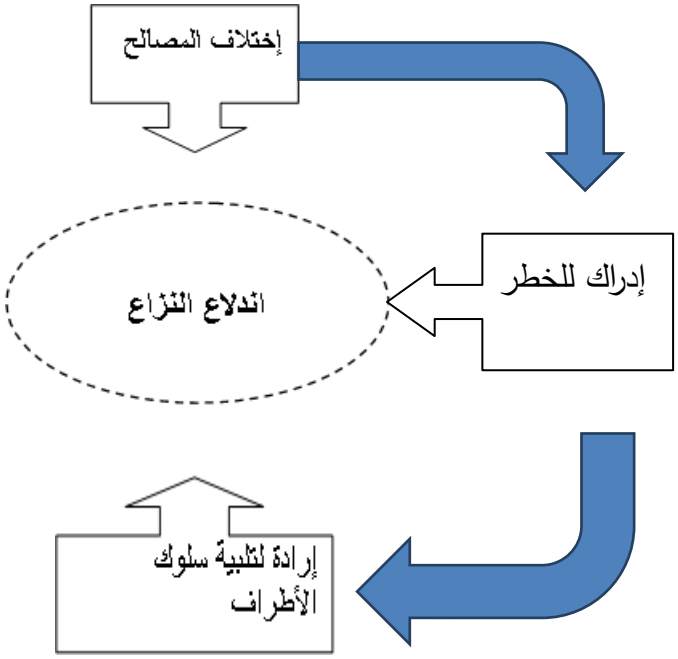

المصدر: من إعداد الباحثة

أما عن موضوعات النزاع وأنواعه فهي تنقسم إلى نزاعات داخلية ضمن إطار المجتمع والوطن والدولة الواحدة كالنزاعات السياسية والأثنية، ونزاعات خارجية كما في الدول على خلفيات سياسية واقتصادية

النوع الأول هو المهيمن والذي قد ينجم عنه صراعات دموية واستئصالية. قد تتنوع النزاعات حسب تنوع جوهرها وكذا مرتكزاتها وطبيعة القوى التي تدعمها وتغذيها وتشترك بها وتتباين جراء اختلاف أطرافها والأدوات النظرية والعملية المستخدمة فيها وحجم المال والقوة والسلاح والتأييد المحشود لها، أما موضوعاتها عموما تكون حول الموارد واكتساب السلطة[1].

فيما يختلف النزاع الدولي عن النزاع الداخلي، فإن النزاع الأخير يخضع لقواعد القانون الدولي وان كان يتضمن عنصراً أجنبياً، أما النزاعات الدولية فهي المنازعات التي تنشأ بين الدول، كما أن تطور العلاقات الدولية وتنوعها وزيادة عدد الدول أدى إلى ازدياد عدد النزاعات وتنوعها. هذا إلى جانب أن التقدم العلمي في الميادين كافة وظهور المنظمات الدولية العالمية والإقليمية واختلاف الأيديولوجيات السياسية والفكرية قد خلق واقعاً جديد يحد من مبدأ السيادة المطلقة للدولة، فاتحاً الباب أمام المجتمع

[1] سمية بلعيد،" النزاعات الإثنية في أفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية انموذجا"،**رسالة ماجستير**،(جامعة قسنطينة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والرشادة ,2009)، ص-ص23-24.

الدولي للتدخل في أمور كانت إلى وقت قريب تعد من الشؤون الداخلية للدولة كالتدخل في الحروب الأهلية وقضايا التميز العنصري وحماية الأقليات، وحقوق الإنسان[1].

أما النزاع الدولي فالمقصود به "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو يسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما[2].

ثالثا: النزاع وبعض المفاهيم المتقاربة له

يتداخل مفهوم النزاع مع العديد من المفاهيم التي قد تعتبر في معناها وفحواها في كثير من الأحيان مراحل أو صور النزاع وفيما يلي يمكن التمييز بين النزاع والمفاهيم المتقاربة له:

التنافس:Competition

التنافس هو التسابق في تحقيق الأهداف مع عدم وجود تصادم مباشر بين الأطراف المتنافسة وعادة ما يأخذ الطابع الاقتصادي كالتنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا وإفريقيا والتنافس الإيراني السعودي على منطقة الخليج العربي[3].

ما يمكن ملاحظته هنا هو أن التنافس يبدأ بإتباع سلوك يفهم من الطرف آخر على أنه تهديد مباشر لمصالحه وهذا التخوف من الآخر يؤدي بأحد الأطراف إلى إتباع سلوك قد يكون عدواني وغير متوقع تعبر على رغبة هذا الأخير في دخول صراع أو صدام وإنهاء المنافس وكسب الصراع لصالحه ودون خسائر، وبالتالي هذا يعبر على نقطة تحول في مسار العلاقات من سلمية إلى صراعية بمعنى آخر التنافس له بعدين أحدهما إجابي والآخر سلبي والذي يمكن أن يتعدى من حالة السلم إلى حلة عنف والدخول في صراع إن تطلب الأمر ذلك، فالتنافس والصراع مفهومان متقاربان في كونه مستوى من مستويات الصراع ويمهد له وفي نفس الوقت يختلفان في كون التنافس يأخذ طابع سلمي بعيدا عن العنف المادي عكس الصراع الذي يفترض تحطيم إرادة الخصم.

التوتر:Tension

إن التوتر يشير إلى حالة العداوة والتخوف والشكوك والتصور لتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو الانتقام، ويبقى في هذا الإطار دون أن يتطور ليشمل مواجهة فعلية وجهودا متبادلة من

---

[1] عبد الحميد العوض القطيني محمد،"الوسائل السلمية لتسوية النزاع الدولي" **رسالة الدكتوراه**،(جامعة السودان كلية الدراسات العليا، تخصص في القانون، 2016) ،ص21

[2] كمال حماد،المرجع السابق، ص17

[3] دورتي جيمس وروبرت بالتسغراف، المرجع السابق، ص 140.

الأطراف للتأثير على بعضهم البعض. والتوترات إذا تحولت بشكل خطير قد تكون بدورها عاملاً مساعداً أو رئيسيا لحدوث النزاع العنيف من خلال تأثيرها على عملية صنع القرار[1].

ولذلك فإن التوتر يعتبر مرحلة تسبق النزاع، وكثيرا ما ترافق انفجار النزاع العنيف، وأسبابها غالبا ما تكون مرتبطة بشكل وثيق بأسباب النزاع، ويختلف عن النزاع كونه بمجرد حدوثه فالعلاقات التعاونية تكون مستمرة بين الأطراف، ولكن عند النزاع تنقطع العلاقات التعاونية فيما بينها.[2]

التوتر: هو حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر قد يكون التوتر سابقا وسببا في الصراعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى صراع، قد يصل إلى النزاع المسلح بمعنى حرب، إذا لم يتم احتوائه بالطرق السلمية وعموما فإن أسباب التوتر تكون مرتبطة في الغالب بأسباب الصراع[3].

يعتبر التوتر بداية لحالة نزاعية، ولا يتعارض وجوده مع وجود حالات التعاون. بينما النزاع هو حالة صراعية لا تتضمن علاقات تعاون.

الأزمة:Crisis

يعرفها "جون سبانير" بأنها: "موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب "[4].

وكذلك فالأزمة هي حدث مفاجئ يهدد المصلحة القومية، وتتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانات ويترتب على تفاقمه نتائج خطيرة[5].

---

[1] محمد أحمد عبد الغفار،**فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2003، ص127.

[2] نفس المرجع، ص129

[3] حسين قادري،**دراسة وتحليل النزاعات الدولية**، باتنة، منشورات خير جليس، 2007، ص30.

[4] إكرام بركان، "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية"، **رسالة ماجستير**، جامعة باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص16.

[5] إسماعيل عبد الكافي عبد الفتاح، إدارة الصراعات والأزمات:نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة، متاح على الموقع:http://boulemkahel.yolasite.comتم الاطلاع في 2019/06/20.

فالأزمة هي تغيرات مفاجئة تطرأ على البيئة الداخلية أو الخارجية للمنظمة أو الدولة، أو البلد برمته، بسبب قصور معين سواء عن عمد أو من غير عمد، وقد تكون الأزمة نتيجة عوامل يصعب التحكم بها مثل العوامل السياسية والاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية والتكنولوجية[1].

إذا الأزمة هي مرحلة أو درجة من درجات النزاع التي تتسم بالتهديد والمفاجأة وقد تسبق الأزمة الدولية المواجهة العسكرية مباشرة بمعنى قد تصحب بقيام حرب إذا لم يتم إدارتها بشكل سريع وعقلاني بحيث يهدف كل طرف إلى كسب الوضع لصالحه وذلك بمنطق رابح خاسر لأن الدولة هنا تنظر للأزمة وكأنها فرصة وهومايزيد من احتمالية تصاعد الوضع وعدم التحكم في مجرياته ونشوب النزاع.

الحرب: War

وهي مواجهة مسلحة شاملة كثيفة أو قليلة الكثاف بين مجموعات متعارضة المصالح قد تأخذ شكل الحرب على كل الجبهات أو على جبهة معينة أو شكل حرب العصابات.

كما جاء أن الحرب هي: نضال مسلح بين القوات المسلحة لكل من الفريقين المتنازعين يرمي كل منهما إلى صيانة حقوقه ومصالحه في مواجهة الطرف الآخر أي أن الدول هنا تلجأ الحرب لحفظ الحقوق والمصالح عند كل طرف.

فيما اعتبر "Carl Von Clausewitz" الحرب بأنها عمل من أعمال القوة لإجبار العدو على القيام بإرادتنا" أي اجبار الخصم على الخضوع. وبأنه "أداة سياسية حقيقية، واستمرارا للاتصال السياسي، التي تقوم على وسائل أخرى[2].

كما يعرف النزاع الدولي على أنه تلك التي تنشب بين دولتين أو أكثر، إما بسبب خلاف حول مناطق حدودية بينهما، أو بسبب وجود موارد طبيعية مشتركة داخل المحيط الجغرافي أو بسبب وجود موارد طبيعية مشتركة داخل المحيط الجغرافي لكل منهما، أو بسبب تدخل إحداهما في الشؤون الداخلية للطرف الآخر ويأخذ النزاع الدولي أشكالا مختلفة[3].

نستنتج أن النزاع أشمل في نطاقه وأعقد من الحرب، فهي تمثل تصادم فعلي بواسطة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم يعد استخدام الأساليب السلمية والأقل مرونة معها أمرا مجديا. إذ

---

[1] بشير العلاق، **العلاقات العامة في الأزمات**، عمان، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص 59.

[2] إكرام بركان، مرجع سابق، ص16.

[3] ربيع عبد العاطي عبيد، المرجع السابق، ص17.

تكون الحرب نهاية للصراعات والنزاعات وقد لا تكون نقطة نهاية للنزاع مثل النزاع العربي الإسرائيلي ويتفاقم الصراع.

وعليه فإن النزاع بمختلف أشكاله يعرف مجموعة من المراحل والتي قد تتداخل فيما بينها والتي تعبر في الكثير من الأحيان على إحدى صوره فإن تواجد هناك تنافس شديد بين طرفين فهذا سيؤدي بهما إلى الدخول في نزاع الذي يبدأ بتوتر بين الأطراف ثم يتصاعد لمرحلة خلق أزمة والتي بدورها تتطور وتستمر إذا ما لم يتم تجاوزها بالطرق السلمية لتتحول من مسار التسوية إلى الحرب والمواجهة المباشرة بين الطرفين.

رابعا: أسباب النزاع

تتعدد أسباب النزاع وتشمل:

- الموارد والمصالح التي اشتد النزاع حولها، نسبة للزيادة في السكان وارتفاع معدلات الاستهلاك.
- طريقة الحكم وتوزيع السلطة والثروة.
- الأيديولوجية والدين.
- الهوية (العرقية) والنزاع الاجتماعي الممتد كحالة بورندي

وهناك العديد من الأسباب التي أسهمت في النزاعات المسلحة كالخوف والفقر والتسلح وثقافة العنف التي ازدهرت بسبب التقدم التكنولوجي العسكري وسهولة الحصول على السلاح[1].

المطلب الثاني: مفهوم العرقية

يرجع أول استخدام لها إلى عالم الاجتماع الأمريكي "ديفيدرايزمان" عام 1953 كلمة عرق أقدم بكثير إنها مشتقة من الكلمة الإغريقية إثنو والتي معناها في الأصل وثني واستخدمت بهذا المعنى في الإنجليزية منذ أواسط القرن الرابع عشر حتى أواسط القرن التاسع عشر عندما بدأت تشير تدريجيا إلى خصائص "عنصرية" في الولايات المتحدة الأمريكية جاءت كلمة "العرقيات" لتستخدم في فترة الحرب العالمية الثانية. ككلمة مهذبة وللإشارة إلى اليهود الإيطاليين والإيرلنديين والناس الآخرين[2].

---

[1] فارس مظلوم العاني،**الأهمية الجيوبوليتيكية حيال القرن الإفريقي،عمان:** دار صفاء للنشر والتوزيع، ، 2012، ص105.

[2] توماس اهايلانداريكسن,**القومية والعرقية : وجهات نظر أنثروبولوجية،** (تر:لاهاي عبد الحسين) .ب، ب، ن، دار عالم المعرفة، 2012، ص12.

أولا: الدلالة اللغوية

إن مفهوم العرقية (Ethnicity) حديث الاستعمال في العلوم الاجتماعية، رغم استعماله في علم دراسة البشرية حيث لم يظهر في القواميس والمعاجم إلا في نهاية الستينات وبداية السبعينات، والدليل على ذلك لم يظهر في المنجد الإنجليزي المشهور (oxford dictionary) إلا في نهاية 1972.

إن مصطلح عرقية Ethnicity)) مشتقة من الكلمة الإغريقية (Ethnos) وتعني أناس أو قوم، وتدل العرقية على الرمز والشعار والهوية للفرد، وهي عبارة عن التراث الثقافي الذي يرثه الفرد من المجموعة التي ينتمي إليها[1].

يرتد الأصل اللغوي للفظة العرقية Ethnicityإلى اللفظة اليونانية القديمة Ethnosوالتي تقابل في المدلول لفظة أمة Nation،وقوامها لدى اليونان – جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل ومن جانب آخر فقد كان الأوروبيون –في العصور الوسطى–يطلقون لفظة عرقية على من هم ليسوا مسيحيين أو يهودا[2].

ويعرف معجم المصباح المنير "العرق" على انه كل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك والجمع أعراق وكذلك معجم المنجد «أعرق–أعراقا (عرق الرجل) صار عريقاً في الشرف، والأعراق: هو ذو الأصل، يقال هو أعرق منك في كذا" أي أصل منك والجمع عروق وأعراق وهي أصل كل شيء[3].

ويذهب معجم الوسيط إلى نفس المعنى حيث يقول إن «العرق" هو أصل كل شيء، كل مصطف من طير وخيل.

ثانيا: الدلالة الاصطلاحية

تعددت التعاريف المقدمة لهذا المفهوم لتعدد المرجعيات الفكرية لكل باحث خاصة في ظل ديناميكية المفهوم وتمدد أبعاده. في نهاية القرن التاسع عشر برز علماء يؤيدون فكرة أن الإنسان مقسم لأعراق مختلفة وأن هذه الأعراق مختلفة فيما بينها، وبعضها متفوق على الآخر، وفي المقابل ولا سيما

---

[1] رابح مرابط،"أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو" ،**أطروحة دكتوراه** (جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية فرع علاقات دولية. 2008)

[2] أحمد وهبان،الصراعات العرقية واستقرار العام المعاصر دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999، ص83.

[3] سعد الدين إبراهيم، **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي**، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1994، ص27.

بدايات القرن العشرين نمت حركة أنثروبولوجية ترفض تقسيم البشر بهذه الطريقة، وترفض ربط الإنجاز الفكري والاجتماعي بشكل الناس وهيئتهم الخارجية[1].

يرى بيتر واد (Peter Wed) في كتابه "Race, nature and culture" أن مفهوم العرق مفهوم غير واضح أن الكثير من التنظيرات عن العرقية لا تمتلك الأساس الواضح، وأن الكثير من التعريفات نزعت لاستبدال البعد البيولوجي للعرق بأبعاد ثقافية واجتماعية تخلق التمايز بين البشر وتحكم سلوكهم وتجاهلت الجانب الجسماني والطبيعي البيولوجي والجيني في فهم العرق[2].

يعني العرق في الاستخدام الشائع مجموعة لغوية وثقافية وإقليمية تزيد من حيث أحجامها على القبيلة التي تشترك معها في الوقت ذاته في مدلول الجوار و"التخلف" بل البدائية المفترض أنها سمة خاصة "بالشعوب المتوحشة"[3].

وبالتالي، يتضح لنا أن العرق كمصطلح يطلق على مجموعة الأفراد التي تنحدر من أصل واحد بالإضافة إلى سمات أخرى فيزيقية وبيولوجية وتتقاسم فيما بينها العادات والتقاليد وكذا المقومات اللغوية والدينية. وهذا من شأنه أن يجرنا إلى تعريف الجماعة العرقية.

ثالثا: الجماعة العرقية

يعرف "لايف كوست" الجماعة العرقية بأنها تجمع كبير للرجال والنساء لهم خصائص مشتركة أهمها اللغوية والثقافية. لأن العرقيات المختلفة الحجم يمكن أن تتكون من آلاف أو عدة ملايين الأفراد.

أما موسوعة كولومبيا الجديدة فالجماعة العرقية عندها هي مجموعة أو صنف من الشعب أين تختلف ثقافته عادة من أغلبية المجتمع[4].

---

[1] سمية بلعيد، المرجع السابق، ص10

[2] بيتر ويد، العرق والطبيعة والثقافة: من منظور أنثروبولوجي،بلوتو،لندن،2002، ص1.متحصل عليه من الموقع : https://www.aljazeera.net//NR%20/%20exeres%20/%204c78%20AFB%20321%20E%20-4EA%204-%20C%2071%20FECCBOk1%20C2%20.%20NTM-%2072

[3] عبد الودود ولد الشيخ،**القبيلة والدولة في أفريقيا**،مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013، ص34.

[4] رابح مرابط، **الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة المجموعة العرقية القومية والامة**،الجزائر: مجلة السياسة والقانون، العدد الأول،جانفي 2009، ص114.

وأهم تعريف للجماعة العرقية، هو ما قدمه عالم الاجتماع البريطاني "أنطوني سميث" والذي عرف العرقية بأنها مجموعة من السكان لها أسطورة (myth)،الأصل المشترك، وتتقاسم ذكريات تاريخية ولها عناصر ثقافية ومرتبطة بإقليم خاص[1].

كما عرفها " E. Hobsbawm " فإن المجموعة العرقية حسبه هي " كل مجموعة، تختلف بشكل دائم عن المجموعات الأخرى التي تعيش في منطقة أو إقليم معين، ويظهر هذا الاختلاف من قبل الاسم، والخصائص أو السمات التي من المفترض أن تميزها عن الآخرين، وبطبيعة الحال السمات المشتركة لأفراد المجموعة، إما حقيقية أو مفترضة فقط[2].

فيما وضع أحمد وهبان مجموعة من المقومات والمعايير للجماعة العرقية وقسمها إلى مقومات بيولوجية وأخرى ثقافية:

- **المقومات البيولوجية:** تتمثل هذه المقومات في وحدة السلالة أو الأصل ينحدر منه أفراد الجماعة واشتراكهم في سمات بيولوجية ناتجة عن الوراثة وهي سمات من شأنها أن تصل ثابتة نسبيا خلال الأجيال المتعاقبة مثل لون البشرة، شكل الشعر ولونه ولون العينين وشكل الشفاه وغيرها.
- **المقومات الثقافية:** والمتمثلة في وحدة اللغة والثقافة والدين[3].

بحيث تعرّف الجمعية الأنثروبولوجية الملكية في بريطانيا "المجموعة العرقية" على أنها: مجموعة بيولوجية تشترك في عدد محدد من الصفات الوراثية، تتميز به عن غيرها من المجموعات[4].

مما سبق ذكره نصل إلى التعريف الإجرائي للجماعة العرقية على أنها: مجموعة من البشر تجمعهم روابط فيزيقية أو بيولوجية من سمات جسمانية مشتركة والأصل الواحد وكذا الروابط الثقافية

---

[1] أنطوني دي سميث،**الرمزية العرقية والقومية: مقاربة ثقافية**،تر:أحمد الشيمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012، ص-ص 59-60.

[2]Jean Baptiste MBONABUCYA, ethnicité et conflit ethnique : approches théoriques en perspective de l'analyse du conflit des rwandais, mémoire de licence en sociologie, faculté des sciences économiques et sociales, département de sociologie, université de Genève.juillet 1998, p39.

[3]أحمد وهبان، المرجع السابق، ص 83.

[4]إسراء محمود السيد،**التنوع العرقي وأثره على تطور النظام السياسي الماليزي**، المركز العربي الديمقراطي: متحصل عليه من الموقع التالي: https://democraticac.de/?p=35492 تم الاطلاع في 2019/06/20

من لغة أو تاريخ أوالدين المشترك سعيا منهم إلى الحفاظ على هوياتهم ومقوماتهم من الاندثار والضعف في تحقيق غاياتهم.

رابعا: العرقية والمفاهيم المشابهة لها

تتعدد المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم العرقية وهو ما يخلق شبكة معقدة يمكن تسميتها شبكة مفاهيم الهويةidentity ومن أبرز تلك المفاهيم:

الإثنية: Ethnism

وقد شاع مفهوم الإثنية في الدراسات الاجتماعية والسياسية منذ فترة ترجع إلى بداية هذا القرن، وذلك تبعاً للتغيرات الكبرى في الخارطة السياسية للدولة التي جاءت نتيجة للحروب[1].

كما أن وجود الجماعات الإثنية قديم العهد فلقد ظهرت هذه الجماعات وانتشرت في المجتمعات على اختلاف العصور، وكان وجودها من الملامح المميزة للإمبراطورية البيزنطية،والعثمانية، والإمبراطوريات الأخرى، ويرى كثير من الباحثين أن الجماعات الإثنية تسود في المجتمعات ذات الثقافات المتعددة، أو السلالات وكذلك المجتمعات التي تقوم على تعددية القبائل، ورغم كل ذلك فإن مفهوم الإثنية منذ شيوعه وحتى وقتنا الحاضر لايزال محلاً لإثارة الخلاف وعدم الاتفاق حول مضامينه ودلالاته[2].

ولغموض مفهوم السلالة تمت الاستعاضة بمفهوم الجماعة العرقية حيث تضمن هذا المفهوم على مضامين ثقافية، ولذلك لجأ علماء الأنثروبولوجيا إلى استخدام اصطلاح الجماعة الإثنية بمعنى الجماعة العرقية للإشارة إلى الجماعات المتمايزة سلالياً وثقافيا[3].

وفيما يتعلق بالعلاقة بين العرق والعرقية من ناحية والأثنية من ناحية أخرى فإنه يمكن القول إن المفهومين من أكثر المفاهيم تداخلا واختلاطا على نحو ما تكشف عنه تعريفات البعض لمفهوم الإثنية، وكذا خبرة تطور دراسة الإثنية لاسيما على الساحة الإفريقية، فعلى صعيد التعريفات استخدم

---

[1] عبد العزيز راغب شاهين،**الصراع القبلي السياسي في مجتمعات حوض النيل**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2011، ص 156.

[2] عبد العزيز شاهين، المرجع السابق، ص157.

[3] أحمد وهبان، المرجع السابق، ص95.

عدد كبير من الباحثين الإثنية كمفهوم مرادف أو مطابق لمفهوم العرق أو الجماعة العرقية، كما نجد أن معظم القواميس العربية للغة الإنجليزية قد ذهبت نفس المنحى[1].

قبل ماكس ويبر (Max Weber) كان ينظر للعرقية والاثنية على أنهما جانبين من نفس الشيء وفي حوالي عام 1900 أرجعت الاختلافات الثقافية بين الأشخاص إلى السمات الموروثة جينيا. فمقدمة ويبر حول الإثنية بوصفها واحدة من المقومات الاجتماعية تعتبر الإثنية والعرق منقسمان عن بعضهما البعض وهو بذلك يشير إلى أن الانتماء العرقي يختلف عن الانتماء الاثني فالأول يعتمد على الأصل كأساس أما الإثنية فهي تعتمد على اعتقاد ذاتي لمجموعة الأصل[2].

ومع بداية القرن التاسع عشر جاءت الأثنولوجيا والتي تعني "علم الشعوب" ومثلها الأثنوجرافيا، واستعملت كلمة الإثنية للدلالة على الإشكاليات الاجتماعية "problématique sociale" ووردت في دراسات Gobineau في كتابه "Essai sur l'inégalité des races humaines" للدلالة على اختلاط الأعراق[3].

وفي سنة 1896 اقترح" Vaucher de Lapouge" من جديد مصطلح الإثنية للتفريق بين:

- **العرق:** كمجموعة خصائص مورفولوجية (فيزيولوجية) تميز مجموعة ما عن مجموعات أخرى.
- **الأمة:** كوحدة سياسية واجتماعية وتاريخية.
- **الإثنية:** كمجموعة الخصائص الدينية واللغوية والثقافية التي تتميز بها مجموعة بشرية عن أخرى.

أي أن العرق ينطوي على كل ما له صلة بالأمور الفطرية أما الإثنية فتقوم على ما هو مكتسب من البيئة المحيطة بالفرد[4]. وعلى أية حال فإنه يمكن القول إن مفهوم العرقية في جوهره يقوم على صلات الدم والسلالة في حين تحتل الهوية والعلاقات الثقافية جوهر العلاقات الإثنية.

---

[1] محمد مهدي عاشور،**التعددية الإثنية في جنوب أفريقيا**، دار الكتب الوطنية، طرابلس، 2004، ص-ص 28-29.

[2] سمية بلعيد، المرجع السابق، ص15

[3] بشير شايب "**مستقبل الدول الفدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات نيجيريا انموذجا**"،**رسالة ماجستير**.(جامعة ورقلة:كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية في العلوم السياسية ، 2010)ص26.

[4] فوزية لبادي، "إشكالية إدارة التنوع الاثني (العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة دراسة حالتي السودان والعراق" ،**رسالة ماجستير**،(جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2015) ، ص40.

وفي هذه الدراسة هنا، سيتم استخدام الاعتماد والتركيز أكثر على مفهوم العرق على النحو المشار إليه أعلاه.

الأقلية: Minority

في معناها هي جماعة من الناس منفصلة بخصائصها العضوية أو الثقافية عن بقية المجتمع الذي تعيش فيه، وتعاني معاملة غير متساوية مع باقي أفراد المجتمع، وعليه فهي تحس بالتفرقة والتمييز[1].

أما القاموس السياسي ذهب إلى أن الأقلية في العرف الدولي هي مئات من الرعايا الدولة من الدول تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية رعاياها.

كما عرفها مقلد بأنها ذلك الجزء من سكان الدولة الذي ينتسب أفراده إلى أصل قومي يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر منه غالبية هؤلاء السكان[2].

فيما عرف" بيار روندو" الأقليات بأنها جماعات بشرية تختلف باللغة والدين والعرق والتقاليد والنظام الاجتماعي، والشعور الوطني عن الوسط البشري الذي تعيش فيه وتشعر هي ويشعر غيرها بدونيتها بسبب قلة عددها[3].

بحيث تعني الأقلية:

لغة: الجزء الصغير داخل مجموعة أكبر وهي عكس الكثير.

اصطلاحا: فلقد تعددت التعريفات حيث يمكن تقسيم هذه التعريفات إلى قسمين:

-أنصار المعيار العددي (الكمي): يرى أنصار هذا الاتجاه أنّ الأقليّة هي مجموعة قليلة من الأفراد بالنسبة للعدد الكلي للمجموعة الكبيرة التّي تعيش في وسطها، ومن أنصار هذا الاتجاه "أسبرون أيدي" (Asbjorn EIDE) الذّي اعتبر أنّ الأقلية هي عبارة عن مجموعة قليلة من النّاس يعرفون بمحددات عرقية، وطنية، ثقافية أو دينية.

---

[1] بشير شايب، المرجع السابق، ص21.

[2] عبد الوهاب طيب البشير، **الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا**،السودان: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، 2009، ص59.

[3] حسين عبيد،**المجتمعات المتعددة: الأقليات وإشكالية التعايش**، بيروت: دار المنهل اللبناني،2014، ص22.

-أنصار الوضع السياسي والاجتماعي: يرّى أنصار هذا الاتجاه أن الأقلية هي عبارة عن مجموعة من الأفراد تحرم من التمتع الكافي بحقوقها وبامتيازات مواطني الدرجة الأولى، حيث تعرفها الموسوعة الأمريكية في هذا الصدد الأقلية على أنها: " جماعة من الأفراد لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات لأخرى والسيطرة في المجتمع، ولا تمتلك قدراً من القوة والنفوذ، وتمارس عددا أقل من الحقوق وغالبا ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بامتيازات مواطني الدرجة الأولى[1].

وعليه فإن العلاقة بين الأقلية والمجموعة العرقية هي علاقة طردية في كون يمكن اعتبار كل أقلية هي جماعة عرقية، في حين كل جماعة عرقية ليست بالضرورة أقلية وبالتالي فالعرقية أوسع ونطاقها أشمل من الأقلية.

القومية: Nationalisme

يمكن تعريف القومية بأنها حركة إيديولوجية من أهدافها الوصول إلى الاستقلال والوحدة والهوية والحفاظ عليها. فهي ليست مجرد شعور مشترك أو وعي مشترك بل هي حركة نشطة تلهمها أيديولوجية ونسق رمزي تتصل وشائجه بالأمة[2].

كما جاء في تعريف القومية في قاموس" أكسفورد" على أنها تلك الجماعة الكبيرة من الناس، لهم تاريخ وثقافة ولغة مشتركة ويعيشون في إقليم خاص تحت سلطة دولة واحدة[3].

القومية تعني بمفهومها العام ميلا أو شعورا بالانتماء إلى جماعة حضارية معينة، ورغبة في التجمع والترابط لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير

فمصطلح القومية حديث النشأة ويرى "صوفيني" أنها ظهرت في الأدبيات سنة 1798 وغياب مفهومها في المعاجم باستثناء القرن 19 وبداية القرن العشرين، وهذا دليل على أن استعمالها لم يكن

[1]Andrew Moravcsik, "TakingPreferencesSeriously: A Liberal Theory to International Politics", in International Organization (Vol. 51, n° 4, 1997), p 526.

[2]انطوني دي سميث،المرجع السابق، ص119.

[3] حسين عبيد، المرجع السابق، ص24.

شائعا إلا في العصر الحديث. والقومية مصدرها اللغوي من القوم أي جماعة تجمع بينهم رابطة معينة.[1]

وفي الدلالة السياسية للمفهوم يرتبط مفهوم القومية بمفهوم الأمة، في الانتماء إلى الأمة المحددة.ويمكن القول أن القومية إدراك وشعور وإحساس بالانتماء إلى تراث مشترك وتضامن بين كل مكونات الأمة من أجل تحقيق وحدة سياسية. والتراث المشترك قد يشمل:الاعتقاد بالأصل الواحد، اللغة، الدين، الثقافة، والقومية إيديولوجية سياسية قوامها الشعور القومي الذي يدفع إلى بناء الأمة عن طريق اعتقادهم بأنهم مجموعة بشرية متمايزة عن غيرها من الجماعات لها كيانها الذاتي وتطلعاتها القومية، كما أن لها الحق في الانضواء في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها وأن تنظم كيانها القومي تنظيما اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا مما يحقق لها شخصيتها القومية.

ومنه يمكن استخلاص مقومات القومية من خلال ما قدمناه من تعاريف[2]

-وحدة الأصل Common Origin

-وحدة الدين Religion

-وحدة اللغة Language

فإن من المتصور أن تكون القومية هي إحدى غايات -وأدوات – بعض الجماعات العرقية في تفاعلها مع الكيان السياسي الخاضعة له تلك الجماعات[3].

وبالتالي فإن الجماعات العرقية في علاقتها مع القومية هي علاقة الغاية والوسيلة بحيث أن الجماعة العرقية تحافظ على مختلف مقوماتها ومبادئها الثابتة لتتشكل فيما بعد القومية والتي تهدف من خلالها إلى بناء كيان أكبر خاص بهم يحتويهم في شكل أمة.

ومما سبق يتضح لنا أن اللغة والدين والأصل المشترك والسلالة والعدد متغيرات متداخلة في تركيب المفاهيم مثل العرقية، السلالة، الأقليات، القومية، القومية العرقية، ولهذا يجب حسم تلك المصطلحات في الجدول الآتي الذي يحدد المتغير الرئيسي لكل المفاهيم ولا يعني أن بقية المتغيرات الأخرى ليست ذات أهمية[4].

---

[1] أحمد وهبان، المرجع السابق، ص.ص43،51

[2] أحمد وهبان، المرجع السابق، ص51.

[3] محمد مهدي عاشور، المرجع السابق، ص30.

[4] رابح مرابط، المرجع السابق، ص21.

جدول رقم 01: يوضح العلاقة بين المفاهيم ومتغيراتها الرئيسية

المفاهيمالمتغيرات	السلالة	الأقلية	القومية	العرقية	القومية العرقية
اللغة		مهمة			
الدين				مهم	
الأصل	مهم		مهم	مهم	مهم
اللون	مهم				
العدد نسبة للسكان		مهم			

المصدر: رابح مرابط، " أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو" ,أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية فرع علاقات دولية. 2008) ص21

وبالتالي فإن العرقية تختلف عن الإثنية لأنها تتعلق بكل ما هو مكتسب من ثقافة وعادات بينما الأقلية تخضع دائما للتصنيف العددي فيما تصبح قومية إذا ما كانت تطمح في الوحدة وتكوين كيان سياسي مستقل.

رابعاً: تصنيف الجماعات العرقية

نجد أن هناك العديد من الاتجاهات المتباينة بخصوص تصنيف الجماعات العرقية، ويرجع ذلك إلى الاختلاف في الأسس التي يرتكز عليها الباحثون في التصنيف،في حين تختلف الجماعات العرقية عن بعضها البعض وذلك من خلال العديد من الخصائص، منها

الذاتية:"كالسلالة والدين واللغة"،

وأخرى: مرتبطة "بالوضع الاجتماعي والسياسي" لهذه الجماعات، وعلى هذا الأساس لا يمكن تصنيف المجموعات العرقية وفقا لمعيار واحد.

حيث ركز بعض الباحثين على معيار الصفات المميزة لجماعة عرقية في تصنيف الجماعات العرقية والتفرقة بينها، ويسميه البعض الأخر بمعيار المقومات الذاتية، والذي يقصد به تلك الخصائص والصفات التي تميز جماعة عرقية عن الجماعات الأخرى، والتي تلازمها عند الإشارة إليها وتتمثل بالأساس في،السلالة، الدين، واللغة.

ولهذا فقد يشترك أفراد جماعة عرقية ما في واحد أو أكثر من هذه الخصائص، فنجد: جماعة سلالية / جماعة دينية/ جماعة لغوية

فالجماعة العرقية مفهوم قد يتسع نطاقه ليشمل كل أشكال التمايز، وقد يضيق ليقتصر على التمايز العرقي دون سواه، وتصنف الجماعات العرقية من عدة زوايا كالسلالة والعنصر أو اللغة والثقافة، أو الدين والطائفة، كما تصنف أيضا وفقا لغاياتها: اندماجية/انفصالية/ أو استعلائية كالصهيونية والنازية[1].

على هذا الأساس وبناء على تحليل ودراسة الدكتور أحمد وهبان في تصنيف الجماعات العرقية هناك اتجاهين وهما:

1-الاتجاه الأول: ويستند أنصاره في تصنيفهم للجماعات الإثنية إلى المقومات الذاتية للجماعة كوحدة السلالة أو اللغة أو الدين.

2-الاتجاه الثاني: ويصنف أنصاره الجماعات العرقية استنادا إلى مواقعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتها[2].

أولا: تصنيف الجماعات العرقية حسب المقومات الذاتية:

ارتباطا بمعيار مقومات ذاتية الجماعة تصنف الجماعات العرقية إلى جماعات سلالية، وجماعات لغوية، وجماعات دينية، وذلك على النحو التالي:

---

[1] أحمد إيدابير،" التعددية الإثنية الأمن المجتمعي:دراسة حالة مالي" **رسالة ماجستير**، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، 2012)، ص36.

[2] أحمد وهبان، المرجع السابق، ص189.

1-**الجماعة السلالية:** وهي جماعة عرقية يرتبط أفرادها فيما بينهم من خلال رابطة الأصل المشترك، كما تعد السمات الجسمانية أو وحدة السمات الفيزيقية كلون البشر، عنصرا هاما في تمييز جماعة بشرية عن أخرى، وذلك على اعتبار أن هذه الرابطة هي المقوم الأصيل لذاتيتهم ولتمايز جماعتهم إزاء غيرها من الجماعات التي يتشكل منها مجتمعهم.

وتنتشر الجماعات السلالية في العديد من دول العالم كـ "البشتون" و"الطاجيك"، و" الأوزبك" في المجتمع الأفغاني، و"الزنوج" في المجتمع الأمريكي.

2-**الجماعة اللغوية:** يقصد بها كل جماعة عرقية يشترك أفرادها في التحدث بلغة واحدة، ويتمايزون من خلالها، عن أفراد الجماعات العرقية الأخرى في مجتمعهم، فتعتبر اللغة المقوم الأساسي الذي يميزها عن باقي الجماعات، ومن أمثلة ذلك نجد المجتمعات ذات التعددية اللغوية الثقافية في عالمنا المعاصر كل من كندا، إسبانيا، الهند،العراق، تركيا، إيران، السودان، والجزائر وغيرها.

ففي الجزائر مثلا نميز بين جماعة العرب التي تتحدث اللغة العربية وهي تمثل الأغلبية، وجماعة (البربر les berbère) التي تتحدث اللغة الأمازيغية إذ أن القبائل يتمركزون في الشمال والطوارق في الجنوب.

3-**الجماعة الدينية:** هي كل جماعة عرقية ويمثل الدين المقوم الرئيسي لذاتيتها وتمايزها عن غيرها من الجماعات العرقية التي تشاركها ذات المجتمع. حيث يوجد في عالمنا المعاصر الكثير من المجتمعات متعددة الديانات من بينها المجتمع اللبناني وفي مصر وكذلك في نيجيريا وبورما وغيرهم من المجتمعات[1].

وعليه نلاحظ أن المعطى الديني أو المذهب الديني قد يكون أداة ربط أو همزة وصل بين الشعوب ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى توحيد الشعوب والمجتمعات في العالم بغض النظر عن سلالتهم أو تباينهم العرقي.

ثانيا: تصنيف الجماعات العرقية حسب موقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي:

1-**جماعات عرقية مسيطرة:** وهي التي تهمين على مقاليد السلطة.

2-**جماعات عرقية غير مسيطرة:** وهي التي تكون بمنأى عن السلطة.

[1] أحمد وهبان،المرجع السابق، ص-ص 190-194.

في هذا الصدد يرى الأستاذ بهاء الدين مكاوي واستناداً إلى المعيار الثاني أنه يمكن تصنيف الجماعات العرقية إلى جماعات مسيطرة وجماعات خاضعة، وتكون السيطرة بالهيمنة على السلطة والثروة في المجتمع[1].

بينما تكون الجماعة الخاضعة بعيدة عن السلطة ومواقع صنع القرار،كما أنها تكون أقل ثراء من الناحية الاقتصادية من الجماعة المسيطرة، وتكون الجماعة الخاضعة عرضة للتهميش وغير قادرة على التعبير عن مصالحها وهويتها.

وعليه يظهر في هذا التصنيف ما يسمى بالأقلية والتي تكون في حالة خضوع (جماعات

عرقية غير مسيطرة) وليس في جميع الأحوال الأقلية جماعات غير مسيطرة، ودليل ذلك ما حدث في البورندي بين قبيلتي التوتسي والهوتو بحيث تسيطر قبيلة التوتسي على الأوضاع السياسية والاقتصادية، على الرغم من كونهم أقلية (14بالمئة) بينما يعاني جماعة الهوتو (85بالمئة) من اضطهاد الأقلية التوتسية.وبينما تكون الأغلبية (جماعات عرقية مسيطرة) هي المسيطرة على الوضع، في ظل تهميش للجماعات الأخرى ناهيك عن كل الممارسات القمعية لإزالته.

ثالثا: تصنيف الجماعات العرقية حسب معيار المولد والنشأة

يعتبر بعض الباحثين أن معيار المولد وطبيعة النشأة من المعايير المهمة في تصنيف الجماعات العرقية وحسب هذا المعيار فانه توجد مجموعات أو جماعات عرقية تمثل السكان الأصليين للدولة.

بمعنى أن هؤلاء قطنوا إقليم هذه الدولة قبل قيام أي تنظيم سياسي عليه ، كالهنود الحمر في أمريكا، وسكان أستراليا الأصليين وغيرها من الجماعات الأخرى، وغالبا ما تكون هذه الجماعات قد تعرضت للقهر أو الاضطهاد و حتى الإبادة من قبل شعوب أخرى استقرت بهذه الأقاليم التي تمثل الموطن الأصلي أو الموطن الأم لهذه الجماعة العرقية .

مع ذلك لا تزال العديد من هذه الجماعات موجودة في العديد من الدول تعيش وفق نمط اجتماعي وتعمل على المحافظة على ثقافتها وخصائصها، الأمر الذي فسره البعض بفرضية مفادها أنه كلما كانت استمرارية الجماعة العرقية من خلال السلالات المتوالدة، كلما أدى إلى صعوبة

[1] بهاء الدين مكاوي، محمد قيلي،**تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجا**،السودان :مركز الراصد للدراسات، 2006، ص33.

اقتلاعها وذلك نتيجة تمسكها بموطنها الأصلي. وتختلف الجماعات العرقية كذلك من حيث انتشارها وتمركزها الجغرافي، إذ توجد جماعات عرقية تتمركز في جهة محددة من الدولة وذلك بصورتين:

إما أن تشكل هذه المجموعة العرقية غالبية سكان هذا الإقليم كالناطقين بالفرنسية،في إقليم الكيبك "Québec" في دولة كندا. أو أنها لا تمثل أهمية من حيث نسبتها العددية هذا وتوجد أقليات موزعة على إقليم الدولة دون أن تكون لها منطقة محددة فيها.

إضافة إلى تركز أقليات أخرى على حدود الدولة، كالألمان في تشيكوسلوفاكيا قبل الحرب العالمية الثانية، مع تواجد جماعات عرقية أخرى تشارك دولة مجاورة قوميتها، وإذا كانت هذه الأخيرة من تتواجد داخل إقليم معين، في حين هناك جماعات عرقية أخرى مجزئة أو مشتتة عبر العديد من الدول كالطوارق في كل من ليبيا، النيجر، الجزائر، ومالي[1].

على أن هنالك اتجاهاً كما سبقت الإشارة، يعتبر الجماعة العرقية هي تلك التي تستند إلى وحدة الأصل والسلالة فقط، أما إذا تميزت الجماعة بوحدة الأصل والثقافة وتشمل (الدين واللغة) فيشار إليها باسم الجماعة العرقية والتي تعني (العرقية الثقافية) أي تلك الجماعة التي تنحدر من أصل واحد وتتميز بثقافتها عن الجماعات الأخرى التي تشاركها الإقليم[2].

بعد تعريف الجماعة العرقية يجدر بنا التعريف بمفهوم آخر متقارب معه وهو الحركة العرقية:

التعريف بالحركة العرقية:

تتسم أية جماعة عرقية بارتباط أفرادها فيما بينهم من خلال روابط فيزيقية أو ثقافية، و يتمايزون بصددها عن أفراد الجماعات العرقية الأخرى التي تشارك جماعتهم ذات المجتمع ومن جانب آخر فإن عدم المساواة بين الجماعات العرقية المشكلة للمجتمع غالبا ما يمثل إحدى السمات البارزة في المجتمعات متعددة العرقيات ويعني ذلك سيطرة أو تغلب جماعة عرقية على جماعة أخرى فيما تكون الأولى المسيطرة في أعلى المناصب الدولة ويحتكر أفرادها أو بالأحرى يتم تعيينها في سدة الحكم، بينما تعاني جماعات عرقية (غير مسيطرة) التهميش وتعيش نوعا من الاضطهاد ناهيك عن التمييز وشتى أنواع الاستبعاد والقهر.وكإفراز لواقعها هذا تنشأ داخل الجماعات غير المسيطرة (والتي هي غالبا أقليات) حركات سياسية اجتماعية ترمي إلى:

[1] أحمد إيدابير،المرجع السابق، ص، ص36، 38.

[2] بهاء الدين مكاوي،المرجع السابق، ص32.

إما تخليص الجماعات من نبر اللامساواة والاضطهاد، وإما الانفصال بها عن مجتمع لايعبر عن هويتها العرقية، إنها ما يعرف بالحركات العرقية (Ethnic Movements) ،بمعنى آخر أنها حركة منظمة أي لها إطارها التنظيمي يحتوي على مجموعة من البرامج والوسائل والتي تهدف من خلالها إلى تحقيق المساواة لجماعاتها والتخلص من أشكال الاضطهاد أو بهدف الانفصال عن مجتمعها وهو الهدف الأكثر تفعيلا.

فيما سبق تناولنا كل من مفهومي النزاع والعرق على حدا بشيء من التفصيل وفيما يلي إبراز العلاقة بينهما لتشكل لنا ما يعرف بالنزاع العرقي كأحد أهم متغيرات الموضوع.

اهتمت العديد من الدراسات بالظاهرة العرقية وتناولها من جوانب متعددة ومداخل مختلفة، بيد أنه ما يهمنا من ذلك هو دراسة الموضوع من زاوية سياسية أي الإثنية السياسية الطابع وذلك للدور الذي تلعبه في تأجيج الصراعات في مختلف الدول وخاصة دول العالم الثالث[1].

المطلب الثالث: مفهوم النزاع العرقي

يعرفه ستيوارت كوفمان على أنه العنف المنظم المستمر واسع النطاق الذي يتم من خلاله النظر إلى الجماعات والقيم بمفاهيم عرقية؟ وفي هذا الإطار يرى أن هناك مجموعة من العوامل التي تساعد على إشعال النزاع العرقي والتي من بينها: وجود جماعة معروفة بالاسم الجمعي وخرافة الأصل العرقي المشترك. وتتقاسم التاريخ والثقافة. والتجمع الإقليمي والإحساس بالتضامن[2].

وحسب "ميشال براون" النزاعات العرقية هي تناحر بين مجموعتين أو أكثر عن القضايا المهمة المرتبطة بمشاكل اقتصادية، سياسية،اجتماعية، إقليمية أو ببساطة النزاع الاثني يمكن أن يفهم على أنه طريقة أو نمط لعنف منظم أين تقاس المجموعات والقيم بمنطق الإثنية[3].

و يمكن تعريف النزاع العرقي هو بين مجموعتين مختلفتين عرقيا وذلك بسب الأصل، اللغة، والدين، ولكي يكسب النزاع العرقي خاصة العرقية يجب تسييسها، ولهذا يطلق عليها الخلافات العرقية

---

[1] بن فاضل رياض، شابيمسعود،"**تأثير النزاعات الإثنية على بناء الدولة في أفريقيا دراسة حالة السودان**"،**رسالة ماستر**،(جامعة تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، 2016)، ص23.

[2] أحمد إبراهيم محمود،**الحروب الأهلية في أفريقيا**،القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،، 2001،ص24.

[3] سمية بلعيد، المرجع السابق، ص24.

السياسية (ethnopolitics) وهذا ما لاحظناه أثناء اندلاع النزاع في البحيرات الكبرى بين قبائل التوتسي والهوتو في روندا.

ويمكن أن يحدث النزاع ما بين عدة مجموعات عرقية لكنها حالات نادرة الحدوث على المستوى الدولي وأحسن مثال على ذلك هو حالة يوغسلافيا والخلاف بين البوسنيون والصرب والكروات عند بداية التسعينات[1].

فحسب جيمس فيرون وديفيد لابتي (James Firon and David Lapti) من خلال دراستهما للنزاعات الإفريقية سنة 1979، فيعتبران أنّ النزاع العرقي هو نزاع بين الجماعات عادة ما يكون من أجل قضايا تتعلق بتوزيع الثروة والمشاركة في السلطة بحيث تهدف الجماعات من خلالها تغيير الوضع القائم[2]

ونجد لاك وروتشيلد (Lake and Rotchild) فيعرفها على أنها حرب نتيجة وجود المأزق الأمني والخوف من نوايا المجموعات الإثنية الأخرى[3].

في حين يعرفها جون أنغسترن (Jhonangstron) على أنّها رغبة الجماعة في الانفصال، لكن ليست كل جماعة هدفها الانفصال[4].

وبناء على ما سبق يمكننا تعريف النزاع العرقي على أنه وجود تعارض وتناقض في أو بين جماعتين مختلفتين عرقيا والإحساس بالخطر أو التهديد مما يؤدي إلى الصدام الحاد بينهما في محاولة كل طرف التشبث (الحفاظ) في مصالحه الذاتية بغاية تحقيق أهدافها.

وقد اختلفت المقاربات حول مفهوم "النزاع العرقي "، إذ أن اهتمام الأكاديميين بدراسة قضايا النزاعات العرقية إنما نبع من طبيعة هذه الخلافات المتسمة بالغموض، وذلك بالبحث عما يميزها عن باقي الخلافات الأخرى، وقد توصلوا إلى مجموعة من الخصائص والتي أبرزها:

---

[1] مرابط رابح، المرجع السابق، ص28

[2] نازك هلال،**التنوع الإثني في السودان: أبيى نموذجا**، Http// : www Tanweersd/arabic/moidules/smart Article / تاريخ الاطلاع 2019/06/20

[3] سمية بلعيد، المرجع السابق،ص24.

[4]Donald Horowitz ،**Structure and strategy in EthnicConflict** ،Washington(USA) : the world Bank ،April 1998 ،pp3-5

1-أن النزاعات العرقية تقوم بها جماعات عرقية غير مسيطرة غالبا ما تكون أقلية، وتكون لها برنامج عمل ينطوي على ما تصبو إليه من أهداف وما تتوسل به من وسائل بغية الوصول إلى هذه الأهداف.

- ترتبط النزاعات العرقية من حيث وجودها بالدول متعددة العرقيات سواء كانت متقدمة أو متخلفة.

تستخدم في النزاعات العرقية مختلف وسائل العنف، كالحرب النظامية، وحرب العصابات، والتطهير العرقي* وعمليات الاختطاف، والاغتيال والمظاهرات...

3-إن النزاعات العرقية معقدة، تدوم لفترات طويلة ومن الصعب التحكم فيها كالنزاع في جنوب السودان والصحراء الغربية.

4-تعتبر خاصية الانتشار من أهم وأبرز ميزات النزاعات العرقية، إذ نجد أن هناك خلافات تتخذ بعد داخلي(وطني)، إلا أنها عبر تطور مسار النزاع تأخذ البعد الإقليمي فالدولي، وهنا يمكن الإشارة إلى نموذجيين نظريين لتفسير ديناميكية وتطور مسار الخلافات العرقية، فهناك نموذج الانتشار التصاعدي أو ما يعرف بالنموذج الحضاري بحيث ينطلق من مستوى الجماعة العرقية كمستوى قاعدي للنزاع لينتهي هذا الأخير إلى دول خارج الإقليم الذي يعرف نزاعا.

أما النموذج الآخر فهو نموذج الانتشار التنازلي والذي ينسب إلى المدرسة الواقعية بحيث تنطلق في تفسير النزاع العرقي من مستوى الدولة المتدخلة التي تعتبر بمثابة الفاعل الرئيسي في الخلاف العرقي بينما العرقيات مجرد امتداد لسياسات الدول المتدخلة، لتتدخل لاحقا الأطراف الدولية لتسوية النزاع[1].

5-أن هذه النزاعات من الصعب التعامل معها لأنها عادة ما تكون نزاعات صفرية تدور تتعلق بإثبات أو نفي هوية أحد الأطراف، لذلك غالبا ما تفشل الطرق الرسمية أو ما يعرف بدبلوماسية المسار الأول في حل النزاعات العرقية، لذلك كثيرا ما يلجأ إلى الطرق والمسارات غير الرسمية أو ما يعرف بدبلوماسية المسار الثاني ومحاولات بناء السلام.

---

*التطهير العرقي EthnicCleansing: يقصد به تطهير إقليم أو منطقة معينة، ليعني جعل منطقة ما متجانسة عرقيا باستخدام القوة أو التهديد لتحريك أو إبعاد أشخاص من جماعة معينة من هذه المنطقة، وهو حشد من الجرائم لبشعة والتهجير القسري بأعداد ضخمة.

[1] دندان عبد الغاني، **النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية: إطار نظري وإبستيمولوجي**، دراسة متحصل عليها من الرابط التالي(http/download.mrkzy.com/do.php ?down=876207pdf)

المبحث الثاني: المقاربات والنظريات المفسرة للنزاع العرقي

وقد اختلفت المقاربات والنظريات المفسرة للنزاعات العرقية في العلاقات الدولية باختلاف وتعدد الأطر الفكرية من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن القول أن الاختلاف أو التعدد العرقي هو السبب الوحيد في إثارة النزاع بل الظروف والبيئة التي توجد فيها هذه المجموعات العرقية وتتفاعل فيها هي التي من شأنها أن تأجج من مستوى النزاعات العرقية ، ومن بين الأسباب و العوامل التي تشعل فتيل النزاعات العرقية : هيكلية الدولة بما في ذلك فشل مشروع الدولة الوطنية، الإرث التاريخي(الاستعماري)، النظام السياسي، العامل الاقتصادي، العامل الهوياتي الثقافي .

واستنادا إلى هذه الأسباب يمكن رصد لأهم النظريات التي حاولت وساهمت بشكل كبير سواء في التحليل والتنظير في حقل العلاقات الدولية وكذلك البحث في أسباب ظاهرة النزاعات العرقية والتي تهدد وحدة وكيان الدول، ومحاولة إسقاطها على موضوع الدراسة أهمها: المقاربة الإثنوواقعية، المقاربة التفاعلية، المقاربة النشوئية. المقاربة الليبرالية.

المطلب الأول: النزاع العرقي وفق المقاربة النشوئية

تقوم المقاربة النشوئية على فكرة مفادها هو أن أهمية القرابة وتماثل الأسر وقوة الروابط بين أفراد الجماعة في تحديد هوية الجماعة العرقية أي الروابط العرقية، هذه الروابط وفق Donald horwitz دونالد هوروفيتز تسمح لهذه الجماعات بالتفكير في وجود الآخر المختلف،

وعليه يكمن سبب النزاع العرقي حسب هذه المقاربة في وجود الحدود الافتراضية بين هذه الجماعات نتيجة عدم وجود قرابة وروابط بينها[1].

وحسب مجموعة من الباحثين هم:غريتس، شيلز،والكر، كونو،فإن أساس النزاع هو الاختلاف في الهوية الذي يتجلى في متلازمة"نحن"،"ضد"،"هم"، والذي يؤكد على أهمية ودور المشاعر في تنمية الوعي وتعميق الإحساس بوجود الحدود بين الجماعات العرقية وحسب 'شو'، 'وونغ، فإن قوة الروابط والمشاعر بين أفراد الجماعة العرقية، ناتجة عن وجود قواعد تحرم الأنانية والسلوك الفردي مع احترام أولوية الجماعة، وقد ذهب كلان في مقال له سنة1915 بعنوان التعددية الثقافية.

حيث فسر من خلاله التجانس الذي يجمع العرقية الواحدة، بأنها جماعة أفراد تتقاسم نفس الصفات الوراثية والبيولوجية. إضافة إلى تقاسم الإرث الثقافي عن طريق الأسلاف[2].

---

[1]Donald Horowitz ،op.cit p5

[2]سمية بلعيد، المرجع السابق،ص26.

ويعتبر صامويل هانتغتون (Samuel Huntington) من خلال كتابه صدام الحضارات أن أساس النزاعات هو الاختلاف الحضاري بين الوحدات السياسية، أي أن أساس النزاع هو الثقافة[1].

وقد ذهب كلا من 'كولير''وبيتس' و'كاسفير 'Coler،Kasfir، Pits،في إطار الحجج القائلة، بأن عدم التّجانس العرقي هو في حدّ ذاته جذور للنزاعات والحروب، إلى التأكيد على أنّ سلوك الجماعة العرقية تحدده الأحاسيس العرقية.

لذلك فإن أنصار هذه المقاربة يعتبرون أن النزاع العرقي هو نتيجة تراكم الأحقاد والكراهية عبر القرون، مثل حالة السنهاليين والتاميل في سريلانكا[2].

وحسب البروفيسور فانهانن " Vanhanen" فإن المقاربة النشوئية هي مشروع بحثي صمم لاختبار تزايد النزاع بين السكان المنقسمين عرقيا والذين يختلفون عن بعضهم البعض من حيث القيم، وأن الدول المتجانسة هي أكثر استقرارا لأن المواطنين يشعرون بأنهم جزء من مجموعة الكل.

وقد وضع فانهانن مؤشرا من 0–200 درجة لتصنيف الدول وفقا لمعيار التنوع حيث تحصلت كوريا الشمالية على أدنى العلامة (0) و (2) لليابان والبرتغال' و كانت أعلى الدرجات للتشاد ب 144و السودان 124 والبوسنة و الهرسك 112. و قام بوضع مؤشر آخر من 0 –200 للنزاع الإثني حيث شمل نوع و مستوى العنف و كانت النتائج كالتالي ، 180لكل من السودان وروندا والبورندي ' و 160 لكرواتيا و200 للبوسنة و الهرسك لأن مدة الإختبار كانت مابين 1990 و 1996 و استخلص أنه كلما زاد التنوع زاد إحتمال وقوع النزاع العرقي .

وفي المقابل فقد أشار إلى عدم وجود النزاعات العرقية في دولة "موريشيوس" رغم وجود التباين العرقي، وذلك نظرا لوجود توازن في تمثيل المجموعات العرقية في مختلف المؤسسات[3].

ومنه نستنتج أن سبب النزاع حسب المقاربة النشوئية أو الأولية هو وجود التنوع العرقي الذي سيحدث حتما اختلافا فيما بين الجماعات العرقية، هذا الاختلاف سيضخم من الشعور بالولاء نحو القبيلة وتراجعه نحو المركز والذي سيخلق تعصبا نحو الآخر وبالتالي حدوث النزاع.

---

[1] صامويل هنتنغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**.تر:طلعت الشايب، ط2، سطور، 1998، ص442.

[2] سمية بلعيد، المرجع السابق،ص26

[3] بلقاسم مربعي، " آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة –النموذج الماليزي– "،**رسالة ماجستير**، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة2015، ص55.

المطلب الثاني: النزاع العرقي وفق المنظور الليبيرالي

استوحى الليبراليون أفكارهم من كانط وروسو (Rosseau،Kant) الذين لديهما نظرة أكثر إيجابية حولال إنسانية على عكس الواقعيين.

فالليبراليون لا يريدون فقط فهم العالم لكن محاولة تغييره، وهذا يتطلب حسبهم احترام حقوق الإنسان، ضمان وتدفق الرفاه الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية. على الرغم من أن الليبرالية لا يمكن تلخيصها في تعريف واحد لكن يمكن تحديدها بثلاث أفكار تشكل المحاور الرئيسية لهذا التيار الفكري:

-الاعتقاد بأن الديمقراطية هي مصدر السلام.

-الدور الجوهري والأساسي للاقتصاد فالتطور الاقتصادي يسمح بظهور طبقة متوسطة قوية من شأنها

-المساهمة في العملية الديمقراطية

-أهمية المؤسسات الدولية جهات فاعلة لحفظ السلام الدولي.

فالليبراليون الأوفياء لكانط (kant) يعتقدون أن القيم مثل احترام حقوق الإنسان، التمثيل الديمقراطي سوف تفسر التوجهات السلمية للدول الديمقراطية، وهكذا فان الدول الديمقراطية هي أقل ميلا نحو النزاعات.

حيث تنطلق الليبرالية من فرضية مفادها أن نشر الديمقراطية والقيم مثل حقوق الإنسان هي ضرورة وهي الطريقة المثلى لضمان الأمن والسلم وغيابهما يؤدي حتما إلى زيادة الميل نحو النزاعات وحدوث العنف. فحسب الليبراليين حدوث النزاعات العرقية يعود إلى:

1-غياب منطق حقوق الإنسان عن طريق إلغاء حق الآخر في الحياة والأمن والكرامة ومحاصرة كل أفكار التنوع العرقي[1].

2-غياب العملية الديمقراطية التي تمنع الجماهير من تجسيد مشاركتهم السياسية ومعرفة حقوقهم وواجباتهم اتجاه أوطانهم.

[1] رياض بن فاضل، مسعود شابي. المرجع السابق، ص-ص، 35-36.

3-عدم وجود تقسيم متكافئ للثروة العائدات الوطنية وانحصارها في يد قلة تتمثل في النخبة التي من شأنها أن تخلق طبقة فقيرة كادحة ناقمة على الأوضاع تسعى إلى تغييرها حتى بالعنف.

4-انغلاق الدول التي تشهد نزاعات على نفسها وعدم السماح للمؤسسات الدولية بالمساعدة عن طريق مهمات حفظ وتوطيد السلام وهذا من شأنه تغذية النزاعات وتأجيجها واستمرارها[1].

المطلب الثالث: النظرية الإثنوواقعية وتفسير النزاع العرقي

هيمنتالمدرسةالواقعيةعلىنظريةالعلاقاتالدوليةمنذفترةمابينالحربينحيثتتميزبسهولة مفهوماتية تتماشى والأفكار الفلسفية التيتتواصلمعهوبزثويسيدايس(Hobbs ,Thucydise).

وفقاللتقاليدفإنأفعالالدولمتوقفةعلىالطبيعةالبشريةوالجغرافيةبدلامنالأخلاقوالمثاليات،آخرونمثلارونومورغانتووهوفمان(Morganthaw,Hoffwan,Aron)

يتمتحديدهمضمنهذاالمنطقفهميعرفونالنظامالدوليوالعلاقاتالدوليةمثلغابةبداخلهافواعلأساسيونهمالدولوالهدفالأساسيهواستمراريةالبقاء.

إنالميزةالفوضويةللعلاقاتالدوليةهينتيجةطبيعيةلسلوكياتالدول،فالفوضىمعرفةعلىأنهاغيابسلطةعلياأو تنظيم دولي أسمى يحفز على علاقات مابين الدول تقاس على أساس القدرة والمكاسب والأمن، وقد أصبحت الواقعية أكثر من مجرد نظرية بسيطة بلحققت حالة بلوغا لمنظور كمايتضحذلكمنتأكيد انتشارها الكبير .إذ تعتبر الواقعية الدول هي الفاعل الرئيسي والموحد وهي وحدة التحليل الأساسية لديها،فأدىذلكإلىدعوةالعديدمنمنظريالواقعيةإلىالتكيفمعالمعاييرالجديدةللظاهرةمنذ نهايةالحربالباردةأينتضاعفتالفواعل.وتغيرتطبيعةالتهديداتفكلهذايحتاجإلىتعديلنظري Ajustement théorique[2].

فالواقعيون الذين يدرسون النزاعات العرقية يثبتون بأنهم يريدون تطوير وتوسيع الإطار التحليلي لديهم ومن هنا نشأ الاثنواقعيون الذين اعتمدوا في تحليلهم لظاهرة النزاعات العرقية على مداخل الدولة باعتبار الجماعة العرقية هي وحدة التحليل، واعتمدوا في تفسيرهم لأسباب النزاع العرقي على ظاهرة الخوف أو القلق وعلاقته بحدوث النزاع.

حسب دافيدلاك(David lake) هنا كنوعين من القلق يمكن تحديديهما:

- الخوف من التعرض للهيمنة الثقافية.

[1] المرجع نفسه، ص36

[2] سمية بلعيد، ص 33

- القلق على حياة الفرد وسلامته الجسدية، حيث أن هذا القلق له ما يبرره إذا كانت هناك أقلية تمثل هدفا للتمييز وانتهاك الحقوق من قبل الجماعات الأخرى خاصة إذا ما كانت الخلافات كبيرة جدا، هذا الخوف يمكن أن يتفاقم بحالة الفوضى، فعندما لا تريد الدولة التدخل لفرض النظام سواء لانهيارها وفشلها، أو بهدف خلق جو من الاستقرار يفيد النخبة الحاكمة في تحقيق مصالحها الشخصية ما بين العرقية، إذن هنا تحدث الفوضى.

وحسب لاك دائما ليست فقط الفوضى ناجمة عن غياب الوسائل وإنهيار البنى بل من الممكن أن تكون بسبب غياب إرادة الدولة في فرض احترام النظام ، فالتوترات الإثنية تولد قلقا يتفاقم بحالة الفوضى وهنا

نكون أمام مفهوم المأزق الأمني(Le dilemme sécuritaire) أو المعضلة الأمنية Security dilemma.

قبل دراسة المعضلة الأمنية في النزاعات العرقية تجدر الإشارة إلى أن الفرق بين الواقعية والاثنواقعية يؤسس للانتقال الأنطولوجي الذي جعل من الجماعة العرقية قاعدة للتحليل، هذا يعني أنه من الآن فصاعدا القواعد الأساسية للتحليل هي "الجماعات العرقية"، وهذا التكيف ضروري لأن الدول لا يمكن أن تعتبر كوحدة تحليل في النزاعات العرقية لأن الجماعات العرقية هي التي تراقب وتحدد الجو السياسي حسب الواقعيين النظام الدولي فوضوي لأنه لا يوجد به سلطة عليا تنظم سلوك الفواعل الموجودين[1].

فالفوضى في الواقع العرقي ليست بسبب غياب سلطة رسمية وحسب وإنما لغياب سلطة شرعية، فوجود توتر بين الجماعات العرقية يؤدي إلى خلق جو من القلق والخوف هذا الخوف الذي يعزز ويغذي الفوضى السائدة داخل الدولة نتيجة لانعدام التنظيم وغياب سلطة الدولة، عند ذلك ينشأ المأزق الأمني.

يطبق باري بوزان المعضلة الأمنية على النزاعات العرقية على افتراض أن منطق انهيار الدولة أو إعادة الهيكلة غالبا ما يكون نتيجة عمل هذه الجماعات على ضمان بقائها بوسائلها الخاصة.

وعند وصولها لتحقيق هدفها الأمني تسعى الجماعات العرقية الأخرى إلى تطوير إمكاناتها العسكرية قصد تقليص قدرات الآخرين، ففي الرد على التدابير التي اتخذتها المجموعة الأولى لزيادة

[1] المرجع نفسه ص34

أمنها تتخذ خطوات للتقليل من الشعور بالأمن لدى المجموعة الأولى هذا التسابق نحو زيادة القدرات العسكرية يؤدي إلى خلق النزاع العرقي.

ونخلص إلى أن المعضلة الأمنية في النزاعات العرقية تبين كيف أن خوف الآخر يمكن أن يؤدي إلى العنف.

وحسب بوزان هناك أربعة أسباب رئيسية تشرح درجة حدة المعضلة الأمنية في النزاعات العرقية:

- صعوبة التمييز بين القدرات الهجومية والدفاعية للجماعات.

- ميزة أو فائدة الهجوم من الدفاع.

- صعوبة القيام بالتفريق بين أركان الدولة باستعمال الهوية العرقية مع إنشاء قوة عسكرية أكثر فعالية.

- عند انهيار الدولة المتعددة العرقيات إدراك الآخر هو في كثير من الأحيان أكثر حساسية، وسلوك الجماعات الأخرى يمكن أن يؤدي بسهولة إلى أفعال مقلقة.

النقاط المذكورة سابقا قد تؤدي إلى تفاقم الخوف أو القلق لدى الجماعات وتؤدي غالبا إلى حصول هجومات وقائية –اندلاع حرب، إبادة جماعية –من قبل جماعات أخرى[1].

[1] المرجع نفسه،ص،35،36.

الفصل الثاني

إشكالية النزاع العرقي وأثرها على الاستقرار في أفريقيا

الفصل الثاني

إشكالية النزاع العرقي وأثرها على الاستقرار في أفريقيا

تعرف أفريقيا كمنطقة وموقع استراتيجي وتشكل خمس المساحة الكرة الأرضية وهي بذلك تحتل مكانة هامة في العالم تعرف العديد من التوترات والنزاعات التي تضرب استقرار القارة والتي كان ولازال سببها الحدود الموروثة عن الاستعمار الأوروبي الذي اجتاح معظم دول القارة الإفريقية والذي أدرك فيها كل مظاهر العنف ونشر سياسة التمييز بين أفراد الدولة الواحدة. أيضا الأمر الذي زاد من وتيرة هذه النزاعات في أفريقيا هو تفرد القارة بالتعدد والتنوع في الثقافات والأعراق والهويات والتي كانت فرصة سانحة للمستعمر واستغلها في خلق العداء بين الجماعة العرقية وممارسة سياسة فرق تسد وهذا بدوره أدى إلى تعاظم النزاعات في أفريقيا وهذا واضح من خلال ما تشهده من نتائج وخيمة ومزرية جراء ويلات النزاعات العرقية المستمرة والمتجددة وساهم بشكل كبير في غياب الاستقرار السياسي وانعدام الأمن في القارة وكذلك تردي الأوضاع فيها.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة تأثير النزاع العرقي في إفريقيا على الاستقرار فيها.هذه الأخيرة التي تضم عديد الجماعات العرقية المنقسمة بحيث تتصف العلاقة فيما بينها بالتوتر الشديد والدائم مما وصل بها إلى حد النزاع والاقتتال. وعليه سنحاول أن نسلط الضوء على أسباب النزاع العرقي ثم تداعياته على مسار الدولة في تحقيق الاستقرار والتطرق لأهم التدخلات الخارجية لإدارة النزاع فيها.

المبحث الأول: ديناميكية وواقع النزاعات العرقية في أفريقيا.

المبحث الثاني: نماذج عن النزاع العرقي في أفريقيا في ظل التعاظم والبحث عن الاستقرار.

سيتم التطرق في هذا المبحث لطبيعة وواقع النزاعات في أفريقيا ثم رصد لأهم السياسات المتبعة والمنتهجة في مواجهة مثل هذه النزاعات من طرف الحكومات، أما المبحث الثاني يتضمن على نماذج وتجارب للدول الأفريقية شهدت نزاعات عرقية وبعض التدخلات لأطراف خارجية في هذا النزاع وكيف أثرت بذلك في متطلب الاستقرار

المبحث الأول

ديناميكية وواقع النزاعات العرقية في أفريقيا.

المطلب أول: توصيف الواقع الإفريقي.

تعرضت إفريقيا لأبشع أنواع الاستغلال من القوى الاستعمارية، فقد اجتاحالاستعمار البريطاني أفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر، حين أخذت دول شمال أوروبا تتسابق في رفع أعلامها على مناطق إفريقيا[1] فبداية حركة الاستعمار الأوروبي لاجتياح إفريقيا أصطلح عليها بتخاطف إفريقيا التي بلغت أقصاها فيما بين سنتي(1870-1914) وهذا كله كان بسبب تأثير الظروف الاقتصادية و السياسية التي هزت الاقتصاد الأوروبي آنذاك إثر تأزم الوضع الاقتصادي لأوروبا وكانت إفريقيا هي الوجهة الأولى أمامها لاقتحامها ومحاولة استيطانها واستغلال ثرواتها[2].

فيما نجد أن وقوع القارة الأفريقية فريسة للأطماع الاستعمارية الأوروبية كان ناتجا عن الحملات الأوروبية التي أعقبت الكشوف الجغرافية والانقلاب الصناعي في أوروبا.

ومنه فإن إفريقيا شهدت عدة مراحل من التقسيم تمثل كل مرحلة فترة من فترات الصراع الاستعماري بين الوطنيين الأفريقيين من جهة والمستعمرين الطامعين من جهة اخرى وذلك كما يلي:

المرحلة الأولى: وتسمى مرحلة الكشف والتمهيد للاستعمار وأحيانا يطلق عليها مرحلة الاستعمار الساحلي وبدأت هذه المرحلة في أواخر القرن الخامس عشر حتى أواخر القرن التاسع عندما انعقد مؤتمر برلين 1885، والذي سمح للدول الاوربية بتقسيم القارة، ثم تلا ذلك قيام الثورة الصناعية في أوروبا وتعتبر من أهم دوافع الاستعمار في القارة حيث نشط في هذه المرحلة الاستعمار البرتغالي والفرنسي.

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **النزاعات في القارة الإفريقية**، ص-ص59-61.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي،**التحول الديمقراطي في القارة الأفريقية**،دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006،ص25.

المرحلة الثانية: ولقد كانت مرحلة التوغل الداخلي والسيطرة الفعلية على دول إفريقيا، بدأت عقب مؤتمر برلين واستمرت حتى قيام الحرب العالمية الثانية، ولقد كان المؤتمر بمثابة نقطة تحول هامة في تاريخ القارة حيث شهدت السنوات التالية له فترة من التسابق غير المحمود من الدول الاوربية للاستيلاء على الأراضي الجديدة ودعم وجودها. وبنهاية هذه المرحلة تمزقت القارة بين أكبر عدد من الدول الاستعمارية وقد ورثت هذه الدول الدولة العثمانية وكانت كما يلي:

-الاستعمار البريطاني في مصر (الدولة العثمانية) والسودان، كينيا يوغنديا، نيجيريا وسيراليون.

-الاستعمار الفرنسي في شمال غرب وغرب أفريقيا وموريتانيا والسنغال وغانا.

-الاستعمار الألماني ويشمل تنجانيقا،روندا، بورندي، الكاميرون، وجنوب غرب أفريقيا.

- ونجد الاستعمار البلجيكي في زائير.

-أما الاستعمار البرتغالي ويضم موزمبيق، أنجولا وغينيا.

-الاستعمار الإسباني، في غينيا الاستوائية.

-والاستعمار الإيطالي: الصومال، أريتيرياوليبيا.

المرحلة الثالثة: ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وحتى العام 1951 م وتميزت بهدوء نسبى بعد أن تم توزيع الغنائم في المرحلة السابقة، ولكنها شهدت بعض التحولات من خلال سياسة الحلفاء التي استهدفت تصفية المستعمرات الألمانية[1].

المرحلة الرابعة ابتداء من أواخر سنة 1951 م واستمرت إلى الان حيث عرفت هذه المرحلة تدفق لحركات التحرر والاستقلال الوطني إذ تخلصت معظم دول القارة من السيطرة الاستعمارية. ثم عام 1960 جاء الذي يعتبر بحق عام استقلال إفريقيا حيث شهد موجة تحررية هائلة[2].

ففي سنة 1960 م عرفت موجات تحرر هائلة، ومنذ ذلك الوقت ظلت أكثر من نصف دول القارة الأفريقية تعاني من صراعات إلى درجة أسماء عدد من الدول أصبحت ملازمة لصور الرعب والمعاناة والقتل في أذهان الكثير من الناس مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية،وبيافرا في نيجيريا، أنجولا،

---

[1] ربيع عبد المعطى، **دور منظمة الوحدة الافريقية وبعض المنظمات الاخرى في فض النزاعات**، القاهرة: دار القومية العربية للثقافة والنشر، 2002 ص58، ،59

[2] المرجع نفسه، ص60.

الموزمبيق، السودان، أوغندا، بورندي، الصومال، ليبريا، وسيراليون.ومنه فإن الاستعمار الأوروبي مهد وأسس للحروب الأهلية في القارة الأفريقية خلال الفترة الاستعمارية من خلال جملة من الآليات من بينها التقسيم العشوائي للأقاليم والمناطق الأفريقية وتكوين دول صناعية تشتمل على كيانات إثنية وبشرية متنافرة ومتباينة إلى حد كبير[1]

وعليه ففي عام 1960 م وقعت حوالي 39 حرب أهلية في إفريقيا و11 جريمة وحشية ضد الإنسانية مقارنة ب 24 جريمة وقعت في أنحاء اخرى في العالم، كما قدر عدد اللاجئين من إفريقيا وحدها عام 1990 م بحوالي 34 %. بسبب العنف السياسي والمجاعات والأمراض، الاغلبية منها النساء والاطفال وفقًا لتقرير ورد من منظمة اليونيسف، كما أن الفترة بين عامي1980 –1988 م شهد وفاة حوالي 850.000 طفل بسبب الحروب الاهلية في انجولا وموزمبيق، وعليه فان الصراعات ونتائجها تشكل بسبب الحروب الاهلية التحدي الحقيقي للقارة[2].

فالنزاعات في القارة الإفريقية نجدها إما تحمل الطابع السياسي مثال ذلك النزاعات الحدودية بمعنى الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري. أو النزاعات ذات الطابع اقتصادي مثلما حدث في نزاع البحيرات الكبرى (زائير،روندا، بورندي) وهناك النزاع ذا طابع ديني وأحيانا أخرى النزاع ذا طابع عرقي والذي يبدأ داخل دولة ما ليتحول فيما بعد إلى نزاع ما بين الدول (بحيرة الكونغو) وكذلك ما يعرف بالنزاعات حول الزعامة والسلطوية وإقامة الديمقراطية والذي قد يأخذ منحى غير مدروس مسبقا خلال تطبيق مسارات ومراحل الديمقراطية في إفريقيا[3].

خريطة ؟؟

بالإضافة إلى ما سبق فإن الموروث الإستعماري و مختلف التناقضات العرقية الداخلية في المجتمعات الإفريقية ترافقت مع حدوث تجاوزات ضخمة في سياسات الكثير من الحكومات الإفريقية بعد الإستقلال لاسيما على صعيد إتباع سياسات متحيزة لصالح الجماعة أو الجماعات العرقية التي ينتمي إليها كبار المسؤولين في تلك الدول . وبقدر ما كانت تلك السياسات المتحيزة تعبيرا عن حداثة الخبرة السياسية و عدم العدالة في مجالي التوزيع و المشاركة السياسية في الكثير من الدول الإفريقية

[1] أحمد إبراهيم محمود،الحروب الأهلية في أفريقيا، المرجع السابق،ص64.

[2]Sam.G.Amoo ،The challenge of Ethnicty & conflicts in Africa ،N.Y.1997.P1.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، **النزاعات في القارة الإفريقية**،ص89.

فإنها كانت أيضا انعكاسا للتناقضات الإثنية التي خلقها وغذاها الاستعمار، وهو ما كان سببا في الكثير من الحالات لنشوب الحروب الأهلية[1].

وبالتالي ما يمكن الإشارة إليه هو أن الحركة الاستعمارية في إفريقيا، جاءت بسبب الظروف الاقتصادية التي سادت أوروبا والعالم منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، مما أوجب الاتجاه بالنظر شطر القارة الإفريقية.ومنه فإن الاستعمار(Colonialisme) في مضمونه نجده نتيجة اقتصادية حتمية مقترنة أوثق ما يكون الاقتران بالنمو الرأسمالي. أي أن نظم الحكم الاستعمارية بكل أنواعها ليست إلا وجهات شكلية لهذا الدافع الاقتصادي وتبريرات نظرية وقانونية له[2].

وبناء على هذا الطرح هذا ما يبرر في أن ضعف الدولة في إفريقيا التقليدي يعود ويرتبط إرتباطا وثيقا بظروف النشأة الإصطناعية للدولة الإفريقية خلال حقبة الإستعمار الأوروبي لأغلب دول القارة و ما ترتب عن ذلك من إختلالات هيكيلية في التركيبة السكانية و الاقتصادية لأغلب الدول الإفريقية وهو ما تسبب بشكل كبير في إندلاع حروب أهلية و نزاعات داخلية و كذا إنقلابات عسكرية في الكثير من دول القارة، ضف إلى ذلك إنتشار كل مظاهر الفقر و العنف السياسي و التوتر العرقي و التطرف الديني لدى قطاعات واسعة من السكان في إفريقيا.(2)

فالنزاعات في القارة الإفريقية لم تبرز هكذا مرة واحدة وإنما كانت هناك مقدمات لها أبرزها ما بثه المستعمر من الفتن وكل مظاهر التشتت والتمييز، وعواقب ذلك على شعوب القارة ومانتج عنه لاحقا من مشكلات متعددة من بينها أزمة بناء الدولة وفشلها في العديد من الأحيان والتي تعتبر قضية ولازالت تؤرق الدولة في إفريقيا. ومختلف مشكلات الصراعات العرقية الانقسامات المجتمعية وكذلك الانقلابات العسكرية، وغيرها من المشكلات.

وبالتالي تعد أفريقيا قارة التعدد والتنوع وهو ما جعلها عرضة للنزاعات وهو ما زاد من تعقيدها عدم وجود آليات فعالة لاحتوائها وهو ما ينعكس سلبا على حالة الاستقرار فيها وبنية الدولة[3].

---

[1] أحمد،إبراهيم محمود، المرجع السابق، ص-ص، 69-70.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية**، المرجعالسابق، ص75

[3] أحمد إبراهيم محمود،الإرهاب الدولي في إفريقيا –بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة–، كراسات استراتيجية، عدد183، 2008، ص7.

على ضوء ما تشهده العديد من الدول الإفريقية منذ استقلالها في بداية الستينات إلى حد الساعة والنزاعات أصبحت سمة مميزة فيها ولم تنتهي ولم تحسم بعد نتيجتها إلا أن من الضروري التفرقة أو التمييز بين طبيعة النزاعات التي تمر بها القارة الأفريقية وما بين التي جرت خلال الحرب الباردة وما بين النزاعات التي أفرزها النظام العالمي الجديد، بحيث عرفت 3موجات من النزاعات وهي كالآتي:

الموجة الأولى: وقد انفجرت هذه الموجة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتمثلت في حروب حركات التحرير يطلق عليها بموجة نزاعات الحرية ضد القوى الاستعمارية. وامتدت هذه الموجة حتى منتصف السبعينيات. واتسمت هذه الموجة من الحروب والموجهة بالأساس ضد القوى الاستعمارية بانخفاض تكاليفها، وضيق أو محدودية نطاقها.

الموجة الثانية: وشملت ظهور عدد قليل من الصراعات بين الدول الإفريقية فضلاً عن صراعات وحروب أهلية على نطاق واسع. وكان من أبرز أنماط النوع الأول (الصراعات بين الدول الإفريقية) – موجة النزاعات ما بين الدول الأفريقية. حرب الأوجادين (بين الصومال وإثيوبيا 1977 –1978م) و(الحرب التنزانية –ال أوغندية1978 – 1979م).

الموجة الثالثة: وقد بدأت هذه الموجة مع انتهاء الحرب الباردة، واتسمت الصراعات في هذه المرحلة بأنها في معظمها صراعات أهلية؛ إذ أصبحت الحروب الأهلية النمط الأكثر شيوعاً في القارة الإفريقية بين أنماط الصراع الأخرى[1].

ومن أبرز النزاعات التي تعرفها القارة الإفريقية نجد النوع الثالث بشكل كبير وهي النزاعات الداخلية أو كما تعرف أيضا بحروب الأهلية. بحيث عرفتها العديد من الدول مثال ذلك السودان والكونغو ورونداومالي. وهذا بدوره يجرنا إلى التعرف على ضرب آخر من النزاعات الداخلية والمتمثل في النزاعات العرقية والبحث في أهم الأسباب والعوامل المؤدية إلى مثل هذه النزاعات في إفريقيا، ليتسنى لنا فيما بعد فهم أهم النتائج وانعكاسات ذلك على أمن والاستقرار في إفريقيا.

أسباب النزاعات العرقية في أفريقيا:

إذا كانت الحروب والنزاعات الأهلية ظاهرة عالمية، فإن حظ القارة الإفريقية منها أوفر، وذلك من خلال إحصائية لأشد الحروب الأهلية في العالم في الفترة (1945–1999) مثلا، بلغ عدد تلك الحروب 127، وكان حظ إفريقيا منها 40، بمعدل 31،5بالمئة بل إن عام 1996وحده شهد

[1] رانيا حسين عبد الرحمان، خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا، مجلة البيان، العدد:181، ديسمبر2002، ص61.

صراعات مسلحة في أكثر من 14 دولة إفريقية، وقد نجم عنها نحو 50 % من ضحايا الحروب على الصعيد العالمي ونحو 8 ملايين لاجئ ونازح ومشرد[1].

وعليه فإن الحرب الأهلية تعني النزاع لتقسيم وحدة اجتماعية أو سياسية ويكون ذلك عن طريق الحرب وفي هذه الحالة يكون النزاع مستهدفا لجملة من الأهداف قد تكون اقتصادية أو سياسية أو عرقية[2].

إذ تعد ظاهرة النزاعات العرقية من أبرز الظواهر التي ميزت الحقل السياسي لقارة إفريقيا والتي شكلت اهتماما لدى الكثير من الباحثين سواء المنتمين للقارة أو من قارات أخرى في العالم، وكان اهتمامهم مركز أكثر على النزاعات الداخلية، والتي تعددت أسبابها وتنوعت وأصبحت بذلك تعرف قارة افريقيا من أهم النماذج والتجارب فيما يخص أسباب وعوامل بروز النزاعات.فيما أجمعوا على أن العامل العرقي يعتبر أهم سبب للنزاعات الإفريقية الداخلية من بين 29 سببا آخر. فالنزاعات العرقية في إفريقيا تمتاز بدورها بدرجة كبيرة من التعقيد الشديد وذلك بما تكتنفه من صعوبة وتداخل لأهم العوامل المؤدية لها وهي بالتالي تنحصر في عوامل أو أسباب داخلية وأخرى خارجية.

البيئة الداخلية المسببة للنزاعات

من المعلوم أن البيئة الداخلية هي الدافع والمحفز الأول لقيام توترات وثم بلوغ النزاعات في الدول خاصة الدول الإفريقية والتي عرفت بشكل كبير هذا الضرب من النزاعات وعليه فهناك العديد من العوامل الداخلية والتي أدت إلى تغذية ظاهرة النزاعات في أفريقيا وزادت في حدوثها واندلاعها بصورة كبيرة. والتي يمكن حصرها فيما يلي[3]

أولا:عامل التنوع الاثني للمجتمع الإفريقي

تشكل الاثنية أهم عامل أو أداة في الصراعات الداخلية في القارة الافريقية، حيث تعود العديد من الصراعات إلى الإثنيات والعدائية بين هاته الجماعات التي عمقها الاستعمار بتمييز بعض الجماعات على البعض الاخر باتباعه على سياسة "فرق تسد "

[1] حمدي عبد الرحمن حسن،" الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا'، مجلة قراءات إفريقية، ع1، 2004، ص48.

[2] ربيع عبد العاطي عبيد، المرجع السابق، ص17.

[3] فاطمة إبراهيم، **صراع البحيرات العظمى**، مركز دراسات الشرق الأوسط و إفريقيا، الخرطوم، 2003، ص37.

فالاثنية كانت موجودة قبل الاستعمار وبأشكال ومستويات مختلفة، فقام الاستعمار باستغلالها لأغراض سياسية حيث كان هناك تعددية إثنية في المجتمعات، وانتشرت أشكال متنوعة من النظم الطبقية عن طريق فرض هيمنة بالقوة من جانب جماعة اثنية على جماعة اثنية أخرى مثل ما حدث مع قبيلتي النوبة والزاندي* وغيرها[1].

وتتعدد الدول الإفريقية التي تتمتع بالتعددية والتنوع على المستوى القاري، من أبرزها؛ جمهورية الكونغو (250 مجموعة عرقية)، ونيجيريا (250 مجموعة عرقية)، وتنزانيا (130 مجموعة عرقية)، وتشاد (100 لغة)، وإثيوبيا (أكثر من 77 مجموعة عرقية)، وكينيا (أكثر من 70 مجموعة عرقية)[2].

تتميز المجتمعات الإفريقية بتعدد أشكال وأنماط التعددية سواء كانت تعددية إثنية أو لغوية أو دينية. فعلى صعيد التعددية اللغوية توجد في إفريقيا أكثر من ألفي لغة و لهجة حسب تقرير لليونسكو إلا أن هذا العدد يمكن تقليصه إلى نحو خمسين لغة رئيسة إذا ما تم تجميع اللغات واللهجات المتشابهة والاقتصار على اللغات الرئيسية وقد قسم عالم اللغة جوزيف غرينبرغ* في دراسته الصادرة سنة 1963اللغات الإفريقية إلى أربع فئات رئيسية تنقسم كل منها إلى فئات فرعية ومجموعات لغوية ثانوية

*النوبة قبيلة متواجدة في جنوب السودان تنقسم قبائل النوبة إلى مجموعات إثنية حسب اللغة كمجموعة الكواليب: وهي أكبر المجموعات وتضم الكواليب ومورو وهيبان واتورو وتيرا وليرا وام حيطان والهدرة وكاو ونارو وفنقر وشاويه. ومجموعة النمانيج. ومجموعة تلودي والمساكين وتضم قبائل تلودي والمساكين واجرون وكلولو وقبائل طجة وغيرها. مجموعة لفوفا وتضم لفوفا واميرا وقبائل أخرى

*الزاندي من أبرز قبائل المجموعة السودانية، وهم يحتلون منطقة واسعة تغطي جنوب غرب مديرية بحر الغزال، وهي مجموعة قبلية تجمعت وتعايشت وتصاهرت فكونت مجتمع الزاندي الحديث، حيث إنهم لم يأتوا دفعة واحدة أو في زمن واحد أو من جهة واحدة وإنما دخلوا السودان في دفعات وفي تواريخ ومن مناطق متنوعة، فمنهم من جاء أصلاً من إفريقيا الوسطى ولهم حتى الآن جذور وصلات وقبائل تأخذ نفس الأسماء والعادات والتقاليد وحديث باللهجة ذاتها، وفروعً منها يتداخلون مع الكاكوا في زائير

[1] فاطمة إبراهيم، المرجع السابق، ص31.

[2] الصراعات القبيلة وأثرها على التحول الديمقراطي وطبيعة النظام السياسي في إفريقيا كينيا انموذجا متحصل عليه من:http://www.qiraatafrican.com/home/new / تاريخ الاطلاع في 2019/05/20

* جوزيف غرينيبرغ عالم لغوي والمصنف الأول للغات الإفريقية –وهو ليس إلا إعادة ترتيب لما توصل إليها المصنفون من قبل مع قليل من الإضافات من عنده –والقائم على مبدأ الصلات الرحمية بين أفراد العائلات اللغوية التي توصل إليها.

وهي اللغة النيجيرية الكونغولية و اللغة النيلية الصحراوية و اللغة الخوسانية واللغة الحامية و اللغة النيجيرية الكردفانية[1].

وتنتمي هذه اللغات في مجملها إلى مجموعتين رئيستين هما: مجموعة اللغات الافروآسيوية ومجموعةلغات النيجر الكونغو، وكلاهما تتكون من مجموعات لغوية فرعية[2].

على اعتبار أن أفريقيا تزخر بكمية كبيرة من اللغات وهي تتميز بقارة التنوع اللغوي والتي تعود عليها إما بالإيجاب وذلك من خلال ما يساهم به هذا التنوع و الزخم اللغوي من إضافة للثقافة الإفريقية و ثراء لغوي لا غنى عنه و مما يسمح لها أن تكون فضاء واسع و مفتوح على جميع الحقول و الفضاءات الخارجية و تدعم كذلك التبادل الثقافي و التواصل ما بين الدول بالرغم من ذلك فقد تكون التعددية اللغوية ميزة سلبية في أنها تغذي النزاعات بين هاته الجماعات اللغوية وتعيق بشكل كبير في عملية التواصل و الاتصال وتمسك كل جماعة بلغته و عدم الاعتراف بلغة الآخر ومهاجمته وهو ما يؤدي إلى الانقسامات والدخول في صدامات.

[1] عائشة بوعشيبة، "اثرالنزاعات الإثنية على التنمية في إفريقيا: دراسة حالة الكونغو الديمقراطية"، أطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2018)، ص114

[2] عبد الرحمان حسن حمدي، **التعددية وأزمة بناء الدولة في أفريقيا الإسلامية**، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1996، ص –ص، 30 ،36.

وهذه الخريطة تبين مختلف اللغات الآفرواسيوية:

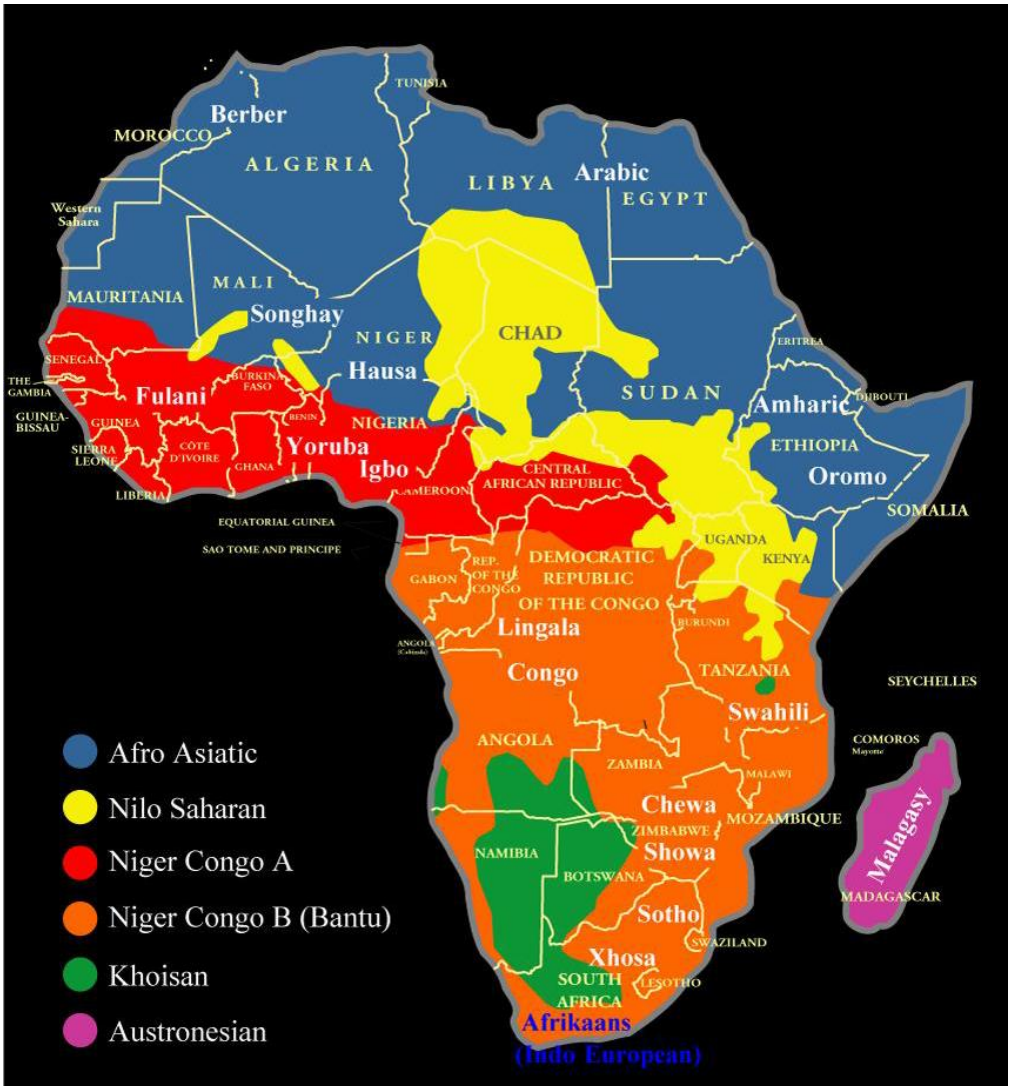

المصدر:

https://adamyoussouf.files.wordpress.com/2017/03/d8a7d984d984d8bad8a9-d981d98a-d8a5d981d8b1d98ad982d98ad8a7.pdf

وأما في خصوص التعددية الدينية يشهد الواقع الأفريقي أيضا تعددا وتنوعا في الأديان والمعتقدات، فإلى جانب الدين الإسلامي والمسيحية توجد الأديان التقليدية والتي هي بدورها متعددة ومتنوعة بقدر تنوع وتعدد الجماعات الإثنية في القارة؛ إذ تتميز الأديان التقليدية بأنها محلية الطابع لا تملك أي فعالية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها.[1]

وبناء عليه فإن العامل الاثني يقوم أو يرتكز على شقين وهي التعددية اللغوية و التعددية الدينية ويجدر الإشارة إلى أن التعددية الإثنية تعد في الواقع أهم نمط من التعدديات وغالبا ما ترتبط أسباب النزاعات في أفريقيا بتعددها وتنوعها و أن أكثر النزاعات انتشارا منذ التسعينات و أكثرها دموية كانت النزاعات الداخلية أو الحروب الأهلية ، وهذا ما يتطابق وطرح المقاربة الأولية التي ترجع سبب النزاعات الإثنية في الاختلاف والتنوع .

بينما تتميز الجماعات الإثنية في المجتمعات الإفريقية بالعديد من الخصائص نذكر منها:

أ- الرابطة الإثنية تتميز عن غيرها من الروابط الاجتماعية على أنها رابطة وراثية وليست مكتسبة ومن ثم فهي تقوم على أساس الوعي بالذات.

ب- أن الجماعة الإثنية تتميز بوجود الإيمان بمجموعة من القيم والمعتقدات يتم التعبير عنها بشكل مؤسسي،

ت- تتميز الرابطة الإثنية في إفريقيا بوجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الإثنية ، ولعل هذا مايسوغ الصراعات الداخلية داخل كل جماعة إثنية ، وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية الإثنية في القارة الإفريقية[2].

ث- تتميز الإثنية في إفريقيا بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف والسياسات المتنوعة و المعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة [3].

وبناء على ماسبق فإننا نجد أن الجماعات الإثنية و في إفريقيا على وجه الخصوص تتحكم فيها العديد من المتغيرات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي و هي التي تدفع إلى إذكاء فتيل

---

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، مرجع سابق، ص36،37

[2] المرجع نفسه.ص36

[3] المرجع نفسه.ص36

النزاعات بحيث تبرز بشكل أوسع عند إحساس جماعة إثنية معينة بوجود لامساواة أو ظلم إجتماعي أو حرمان إقتصادي بالنسبة لجماعة إثنية مقابل جماعة إثنية أخرى وهو ما يترتب عنها تشكيل أحزاب و حركات سياسية انفصالية وعلى أسس إثنية تنادي بمطالبها ورد الاعتبار أو ربما الانفصالي .

العامل الاقتصادي:

يقترن إسم القارة الإفريقية باستمرار بمجموعة من الأوصاف السلبية و الأمراض والفقر و النزاعات و لعل هذه الأخيرة أكثر وقعا على شعوب القارة بإعتبارها السبب المباشر لكل المشاكل التي تعاني منها. وعلى هذا الأساس هناك إتجاه آخر يعتبر أن العوامل الاقتصادية سببا آخر من أسباب النزاعات في إفريقيا .

فبالإضافة إلى العامل الإثني يوجد العامل الاقتصادي ، وفي مقدمتها الرغبة في السيطرة على الموارد النفيسة والاستراتيجية؛ مثلما هو الحال في أنجولا وليبيريا وسيراليون وغيرها.[1]

وعلى هذا الصعيد قام البنك الدولي بدراسة إستهدفت النزاعات الداخلية في161دولة مابين عامي 1960و1999، فأوضحت الدراسة أن العوامل الاقتصادية تلعب دورا مهما في إشعال النزاعات العرقية في القارة الإفريقية . فهذه الأخيرة تعاني من التخلف الإقتصادي ، وتبدو مظاهر هذا التخلف واضحة فى العديد من المؤشرات مثل تدني معدل النمو السنوي، تفاقم مشكلة الديوان، تدهور قطاع الانتاج الزراعي والصناعي ، تدنى متوسط دخل الفرد، ضعف مستوى التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، ضعف البنية التحتية ... وقد تحصلت دول القارة معدلات سلبية فى جميع هذه المؤشرات.

.حيث صنفت الدول الإفريقية بإستمرار في مقدمة الدول الأكثر فقرا فى العالم .وفقًا لتقدير البنك الدولي للانشاء والتعمير (International Bank for Reconstruction and Development) ، فإن هناك تسع دول إفريقية من بين أفقر عشر دول في العالم. ويتراوح نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بين 80 إلى 220 دولار في السنة في هذه الدول. وقد جاءت أيضا30 دولة إفريقية بين

[1] أيمن السيد شيبانة،الصراعات الإثنية في إفريقيا:الخصائص. التداعيات، سبل مواجهتها،مجلة قراءات إفريقية، العدد 6 سبتمبر 2010،ص96

54 دولة ذات الإقتصاديات المنخفضة الدخل فى العالم ويتراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالى فى هذه الدول بين80- 770 دولار فى السنة[1].

وربما تنشأ الحروب الأهلية في هذه الحالة بسبب العوامل الاقتصادية كالفساد و عدم العدالة والتمايز الاقتصادي والصعوبات الناجمة عن التنمية الاقتصادية والتحديث والتضخم والمنافسة على الموارد. وهذا النوع ل غالبا ما يكون في الدول الضعيفة و تعرف فسيفساء من الجماعات غير المتجانسة أي وجود فوارق بين المجتمع الواحد سواء من ناحية الهوية أو من ناحية التوزيع للموارد و هذا يدفع إلى تهيئة تربة النزاع.[2]

والملاحظ هنا هو أن تراجع المستوى الاقتصادي للدولة في إفريقيا سببا مباشرا لنشوب النزاعات العرقية وبالتالي تزعزع الإستقرار فيها وهذا راجع بالأساس إلى إنعدام العدالة التوزيعية للموارد الإقتصادية الناتجة عن ندرة الموارد الاقتصادية للدولة وبالتالي نجد رضا و إكتفاء إقتصادي و في كل المجالات لدى جماعة أو جهة معينة في المقابل فقر مدقع و مستوى إقتصادي متدني لدى جماعات أخرى و هذا ما تفسره محدودية القدرة الاقتصادية للدولة في المقابل إحتكارها من طرف جماعة بعينها على حساب جماعات أخرى .

فتشب النزاعات وذلك لسعي الجماعات على توفير قدر ممكن من المساواة في دولتها أو ربما من طرف الجماعات التي تبحث بإستمرار في الحصول على أكبر قدر من الموارد و المنافع وعزل أي الشعور بالحرمان من قبل جماعات الأخرى . فضلا عن قيمة المديونية الخارجية التي تشكل عبئ يرهق إقتصاد الدولة ، وهو مايقارب" 200مليار" دولار أمريكي و التي تعيق أداء الحكومات الإفريقية

[1] تقرير البنك الدولى للإنشاء والتعمير، التنمية فى العالم 1997، الدولة فى عالم متغير، القاهرة :مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1997 ص232متاح على تم الإطلاع في 18-10-2018الموقع
http://siteresources.worldbank.org/EXTAR2009/Resources/6223977125381307183 9/AR09_Year_in_Review_Arabic.pdf

[2]Simon E.Brown the International Dimension of Internal conflict ،the M it press studio in International Security،London ،1996 ،p- p،14-21

ضف إلى ذلك إنتشار كل مظاهر الفساد و عرقلة الجهود التي تقف وراء التخفيض و التقليل من تبعات الفقر في القارة الإفريقية[1].

وفي دراسة إحصائية للحروب الأهلية ل161 دولة بين عامي 1960و1999 ذهب كل من "إبراهيم البدوي" و "نيكولاس سامباني" إلى أن كثرة الحروب الأهلية في إفريقيا ليس مرده التباينات القبلية واللغوية البالغة ، وولكن مردها الفقر الفاحش و الإعتماد الكلي على الموارد الأولية[2].

و بالرغم من كل ما تعانيه القارة من اختلالات هيكلية والتي هي كنتيجة مباشرة لسياسات الاستعمارية و الذي سعى إلى أن تكون اقتصاديات الدول الإفريقية مجرد اقتصاديات متخلفة و تابعة للمراكز الرأسمالية العالمية بالإضافة إلى سياسات تمييزية تتبعها الأنظمة لإرضاء جماعات عرقية التي ينتمي إليها النظام الحاكم بما يعنيه ذلك من غياب للعدالة في التوزيع فضلا عن نفس السلوك في تقسيم المناصب السياسية والمراكز الإدارية، وهو الأمر الذي عمق مشكلة الاندماج الوطني في المجتمعات، وقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية مع إتباع الدول الإفريقية سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الأجور[3]

وقد أدى إتباع سياسات اقتصادية تمييزية وغير متوازنة إلى انتشار ظاهرة الفساد في المجتمعات الإفريقيةوارتباط الفساد بالروح الإثنية، و نجد سيراليون كمثال واضح على ذلك حيث خضعت موارد الدولة لسيطرة الحزب الحاكم ووظفت هذه الموارد لتحقيق مصلحة شخصية على حساب المصلحة العامة . وعليه كان من الصعوبة الفصل بين الثروة الوطنية والثروة الشخصية لرئيس الدولة سياكاستيفييز (siaka stivier)،

ومعاونوه وقيادات الحزب الحاكم من تقوية قبضتهم على السلطة. [4]

لقد شكلت الحروب الأهلية والنزاعات فى أحد جوانبها صراعا من أجل النفوذ و الثروة والمكاسب الاقتصادية والتي أصبحت هدفا عند الجماعات المتصارعة فهي هدف في ضوء الظروف الاقتصادية

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي،**التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية**،المرجع السابق .ص238

[2] آدم بمبا، النزاعات الأهلية في إفريقيا (قراءة في الموروث السلمي الإسلامي)، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، بدون.س،ن،ص22

[3] Sahr Jhon Kpundh ،Limiting administrative corruption in Sierra leone ،Modern African studies ،Uni press combridge ،Vol 32 ،N°1 ،1994 ،p 140)pdf)

[4] Sahr Jhon Kpundh ،ibid ،p139.140.

السلبية و القاسية ، حيث تهتم الأطراف المتصارعة بالسيطرة على المناطق الغنية بالخامات والموارد الطبيعية الهامة من أجل تمويل احتياجاتها العسكرية[1].

ماتجدر الإشارة إليه هو أن العامل الاقتصادي من مؤشرات تحريك النزاع و من بين الأهداف التي تسعى إليها الأطراف و الجماعات المتنازعة إلى السيطرة عليها و الحصول على الموارد و الثروات الاقتصادية لتحقيق مصالحها . ضف إلى ذلك أن قد يكون العامل الاقتصادي ليس فقط مصدر نزاع كما هو الحال في العديد من الدول بينما قد يكون مصدر وعامل إستقرار إذا ما أحسن إستغلاله وكذلك من خلال التوزيع العادل للثروات و القدرات والتخلي عن سياسات التمييزية بما فيها تعديل للنظم الاقتصادية، و إحداث التوازن بين مختلف الجماعات و الأطراف داخل الدولة الواحدة من طرف الحكومة بهدف القضاء على الفجوة و بالتالي تحقيق و تعميم الاستقرار الداخلي ..

العامل السياسي :

الملاحظ هو أن النزاعات في إفريقيا قد تأخذ مسارا آخرا خاصة لما تكون حول تقليد مناصب الحكم و السعي وراء السلطة وتسلط بعض الأنظمة الحاكمة على الموارد و المنافع كما سبق الإشارة إليه بالإضافة إلى سيطرة أقلية عرقية على مصالح الأغلبية، وتهميش الأقليات وكذلك خروقات لمبادئ حقوق الانسان،

وفقدان الشفافية و الديمقراطية ، كما حدث في بورندي ورواندا، كل ذلك يؤدي إلى تذمرو إستياء عام لدى الشعوب، وظهور حركات مسلحة معارضة لأنظمة الحكم، و هذا التصادم بين الشعب والحكومة تنتهي بحروب أهلية، تؤدى إلى دمار وهلاك الدول والشعوب .وعليه فهي وجود مؤسسات سياسية تمييزية ، وأيدلوجيا وطنية إستعبادية ووجود سياسات ما بين الجماعات ، وسياسات نخبوية ، وبالنسبة لوجود سياسات تميزية يذهب جمهور الدارسين إلى أن أبعاد الصراع داخل أي دولة تتوقف على مدى وجود قبول لنوع وعدالة نظامها السياسي ، فمن الممكن أن تخلق النظم السلطوية المغلقة درجة عالية نوعا من المرارة مع الوقت ، خاصة إذا كان يتم الاهتمام بمصالح بعض الجماعات العرقية ، بينما يتم تجاهل مصالح الجماعات الأخرى . و هنا يصبح الصراع الداخلي مكتملاً على نطاق واسع أو إذا كانت هناك عملية تحول سياسي يجرى فى هذه الدولة[2].

---

[1] عائشة بوعشيبة، المرجع السابق. ص118

[2]Simon E.Brown ،ibid- p،14-21

إذ أن المصدر الرئيسي للنزاعات يرجع على عاتق الدولة حسب العديد من الباحثين ، فقد رأو أن الدولة التى تعانى مجتمعاتها سواء من ضعف اقتصادي، اجتماعي أو سياسي تتسم بانتشار الصراعات و خاصة الدول التى تضم جماعات غير متجانسة، حيث لا تسود حقوق المواطنة على أساس من المساواة فى القانون بصفة عامة. بحيث تقع الصراعات فى الدول الضعيفة أو التوقع أن تضعف مع مرور الوقت وتزداد رغبة الافراد فيها للعمل فى جماعات عسكرية للدفاع عن انفسهم، لان الجماعات المختلفة تهدد بعضها البعض. وعندها تنهار المؤسسات أو تصبح عاجزة بشكل رسمي علىالإيفاء بالاحتياجات الاساسية،فإن الاحساس بالهوية يرتفع لتحقيق حاجاتهم الأساسية.[1]

وعلى صعيد آخر؛ سعت الحكومات الإفريقية بعد الاستقلال إلى تحقيق الإندماج الوطني بين الجماعات الإثنية المتعددة التي تعيش على أقاليمها، وذلك من أجل بناء الأمة ، بيد أن السياسات الحكومية التي

اتُبعت غلب عليها الطابع التمييزي القسري "الاستبعادي "فكانت الأنظمة الحاكمة تُغدق العطايا و توزع المناصب على أبناء جماعاتها الإثنية على حساب أبناء الجماعات الإثنية الأخرى، مع العمل على تكريس نمط الحكم الشخصي، واتباع سياسات، أبوية، تقمع المعارضة وتسعى لاستئصالها، ومثال ذلك سياسات "صمويل د و" في ليبيريا، و موبوتو في زائير "الكونغو الديموقراطية الآن.[2]

في هذا الإطار يمكن القول بأن البيئة الداخلية للمجتمع الإفريقي تعتبر بمثابة تربة خصبة وذلك لأنها شهدت العديد من الحروب الداخلية و بسبب الإختلافات فى الدين واللغة والعرق وغيرها من عدم تجانس من قبل والتي غذاها الإستعمار فكان لها أثر كبير في حدوث النزاعات و الحروب الأهلية فبروز ظاهرة الحروب الأهلية في المجتمعات الإفريقية تتداخل فيها العديد من الأسباب و العوامل و هي في واقع الأمر هذه العوامل يصعب الفصل بينها واقعياً عند تحليل ودراسة الحالات المختلفة للحروب الأهلية في القارة ، ومن ثم يظل الفصل بين هذه العوامل هو فصل لا بد منه إذ إن تحليل

---

[1]Scarcity and Surfit The ecology of Africa's conflicts /. Jeremy Lind and Kathryn Sturman African Centre for Technology Studies and Institute for Security Studies Published by the Institute for Security Studies ،South Africa.2002p.p24/25 from the site: https://postconflict.unep.ch/sudanreport/sudan_website/doccatcher/data/documents/Scarcity%20and%20Surfeit.pdf

[2]أيمن السيد شبانة، مرجع سابق، ص95

ظاهرة الحروب الأهلية في القارة تكشف عن تداخل كبير بين هذه العوامل بحيث لايزال تأثيرها السياسي والاقتصادي من إنقلابات عسكرية وتخلف إقتصادي تشمل القارة في كافة مجالاتها .

مما سبق فإن هذه العوامل و الأسباب ساعدت و مهدت وكذلك غذت النزاعات العرقية سواء بين الجماعات التي تعيش حرمانا اجتماعيا واقتصاديا و بين الأنظمة السياسية الحاكمة والتي كانت تتمركز في الغالب في يد جماعات عرقية أو دينية أخرى في شكل قوى سياسية أو هيئات نظامية عسكرية أو مدنية. و الأكيد هو كون هذه النزاعات العرقية نتاج للتنوع و التعدد العرقي للمجتمع الإفريقي.

المطلب الثاني: مميزات النزاعات العرقية في إفريقيا.

بالرغم من وجود سمات معينة تميز كل واحد من النزاعات بطابعه العرقي في إفريقيا؛ فإن تلك النزاعات ارتبطت فيما بينها ببعض الخصائص المشتركة، والتي من أهمها ما يأتي:

إنتشرت في كثير من الأحيان بمنطق العدوى بين الدول الإفريقية وبعضها البعض وذلك على أثر تداخل الجماعات العرقية بين الدول الإفريقية و إستخدام المرتزقة وشركات الأمن الخاصة و تهريب الأسلحة و تقديم التدريبات من جانب الدول المجاورة لتلك التي إندلعت فيها نزاعات بغية مساندة طرف ضد طرف على نحو يحقق مصالح دول الجوار و يحول دون إمتداد الآثار السلبية للنزاع لأراضيها[1].

أولا : نزاعات تتميز بالتعقيد: حيث تتسم النزاعات العرقية في إفريقيا بقدر كبير من التعقيد، وذلك راجع لتبريرات مختلفة؛ منها تداخل العوامل المسببة لتلك النزاعات كما سبق الإشارة إليه في العنصر السابق من تعدد للعوامل وتداخلها وبالتالي صعوبة فصلها ، و كذا تعدد الأطراف المنخرطة في تلك النزاعات، وتنوع الأساليب القتالية المتبعة فيها.

[1] شيماء محي الدين محمود . تداول السلطة و الاستقرار السياسي في إفريقيا –دراسة حالتي نيجيريا و موريتانيا– .القاهرة : المكتب العربي للمعارف،2015 ص101

وبخصوص الأطراف المنخرطة في تلك النزاعات؛ فإنها تتضمن على:الجيوش الوطنية والأجنبية، والميليشيات التابعة للمعارضة الداخلية، وجماعات التمرد الأجنبية، والمرتزقة الذين يتم تجنيدهم عادة من خلال شركات الأمن الخاصة* أما عن الأساليب القتالية المستخدمة فيها؛فهي تتنوع ما بين الحرب النظامية،وأساليب حروب العصابات غير النظامية، بالإضافة إلى الأساليب غير التقليدية، ومن بينها التفجيرات وزرع العبوات الناسفة.[1]

ثانيا: الانتشار الإقليمي للنزاعات العرقية :

تتسم النزاعات العرقية الإفريقية بخاصية الإمتداد عبر الحدود بين دول الجوار، و أحسن مثال على ذلك النزاع بين الهوتو والتوتسي في رواندا ، حيث امتد هذا الصراع إلى شرق الكونغو الديموقراطية، ومنه إلى باقي أرجاء الدولة، ثم انتقلت آثاره إلى دول البحيرات العظمى كافة.

ويعود ذلك إلى أن حدوث نزاع عرقي داخل دولة ما قد يكون مقدمة أو عاملا مساعداً في حدوث نزاعات مماثلة في دولة أخرى أوأكثر ، وهو ما يُعرف باسم "أثر العدوى" معنى ذلك انتقال النزاعات الداخلية إلى دول الجوار، وانتشارها عبر الحدود الإقليمية؛ من خلال تأثيرها في سكان الدول المجاورة الذين يدركون حقيقة هذه النزاعات، ويستعدون للانخراط في نزاعات مماثلة ضد الأعداء المحليين داخل دولهم[2].

ففي كثير من الأحيان يؤدي انتقال النزاعات العرقية إلى دول الجوار؛ تلك الدول إلى التأثير في مسارات

النزاعات الداخلية وتطوراتها في الدول التي انطلقت منها تلك النزاعات ، وهو ما يسهم في تعاظم آثارها بشكل قد يقوض الاستقرار السياسي في المحيط الإقليمي للنزاع، وعلى سبيل المثال؛ أدى امتداد

---

*تعتبر الشركات الأمنية الخاصة إحدى الأذرع العسكرية للعولمة الأمنية، ويُعَدُّ انتشارها بشكل متزايد في إفريقيا تحديدًا بمثابة أداة استعمارية جديدة تُؤَكِّد عجز المنظومة السياسية للدول الإفريقية لمجابهة آليات اختراق السيادة مثال ذلك شركة داينكورب (Dyncorp) والتي تعد واحدة من أكبر الشركات الأمنية الخاصة في العالم.. وتعتبر إفريقيا الملعب المثالي للشركات الأمنية الدولية الخاصة؛ لأنها في عام 2004 انتزعت شركة (داينكورب) عقدًا لتدريب قوات حفظ السلام في السودان وعمليات المساعدة في بناء البنية التحتية والنقل من قوات السلام للاتحاد الإفريقي.

[1] أيمن السيد شيبانة، المرجع السابق. ص95

[2] أيمن السيد شبانة،المرجع السابق. ص95.

الصراعات الداخلية في ليبيريا وسيراليون إلى توتر العلاقات دول حوض نهر مانو الثلاث (ليبيريا، سيراليون، غينيا)، وهو ما تكرر أيضاً مع اندلاع الصراع المسلح في دارفور عام 2003 م، حيث أدى ذلك إلى توتر العلاقات بين السودان وتشاد، وحدوث اشتباكات عسكرية في المناطق الحدودية بينهما[1].

زيادة على ذلك فأنه هناك رأي آخر في هذه النقطة والذي يكاد أن يجزم بوجود علاقة بين الصراع الاقتصادي بين القوى الدولية في إفريقيا و الأوضاع السياسية بالقارة . فهذا الصراع حسبهم أدى تلقائيا إلى إستقطاب دولي تداخل مع هذه النزاعات الداخلية بالدول الإفريقية،كاالنزاع في جنوب السودان و الصومال و شمال نيجيريا الذي إمتد إلى دول حوض بحيرة تشاد.و كذلك مع النزاعات التي بين الدول الإفريقية و بعضها 5البعض و من أهمها نزاعات الحدود والأنهار و مثالها ماحدث بين الحكومة المصرية وإثيوبيا بسبب الاتفاق الإطاري لمياه النيل الذي ينكر على مصر حقوقها التاريخية في مياه النهر وبناء إثيوبيا لسد النهضة على النيل الأزرق مما سيؤثر على حصتها الثابتة بموجب إتفاق الإنتفاع الكامل من مياه النيل مع السودان عام 1959و الذي لا تعترف به دول الحوض الأخرى.[2]

[1] بلال المصري، "نظرة على إفريقيا،""مجلة العلوم السياسية والقانون، جانفي 2017، ع1، .ص5

[2] المرجع نفسه.ص5

و يبرز الشكل الموالي رقم 03 : عدد النزاعات بشكل عام في دول العالم مع عدد الدول الإفريقية الخالية من النزاعات وذلك في الفترة 1960إلى 2006

المصدر سمية بلعيد،" النزاعات الإثنية في أفريقيا و تأثيرها على مسار الديمقراطية فيها:جمهورية الكونغو الديمقراطية انموذجا" رسالة ماجيستير(جامعة قسنطينة : قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص الديمقراطية و الرشادة ،2009)ص86

ثالثا: تجدد الصراعات العرقية: تتسم النزاعات في إفريقيا بأنها متجددة وذلك لأنها تتميز بصعوبات بالغة في احتوائها وتسويتها سلمياً، وهو ما يسهم في زيادة فرص تجددها عقب توقيع اتفاقات وقف إطلاق النار، أو قبل اكتمال تنفيذ ما قد يتم الوصول إليه من اتفاقات تسوية سلمية، أمثلة ذلك ماحدث في رواندا والكونغو الديموقراطية وليبيريا وأنجولا.. [1]

وعليه فإن هناك 3 سمات أساسية للنزاعات العرقية في إفريقيا وهي :

[1] أيمن السيد شبانة، المرجع السابق. ص97

-السمة الأولى : وهي تتعلق بهوية الجماعات العرقية و الدينية وشدة التنافس بين كل منهما للسيطرة على إقليم الدولة والوصول إلى الموارد الاقتصادية .

-أما السمة الثانية تتعلق بطبيعة الأطراف الفاعلة في تلك الحروب فعادة ما تكون الأطراف غير موحدة وتفتقد إلى هيكل مؤسسي مستقر أو قيادة واحدة منظمة ومتماسكة .

-السمة الثالثة وتتعلق بالإرتباط بين الجماعات العرقية عبر حدود إقليم الدولة . بالرغم من أن الصراع العرقي يكون داخليا إلا أن هناك روابط عبر الحدود بين الجماعات العرقية التي تلجأ إلى إستخدام العنف المسلح فيؤدي ذلك إلى توسيع مجال الحروب الأهلية لتتحول إلى حروب مسلحة إقليميا [1].

على إثر كل هذه الخصائص المميزة للنزاعات العرقية في إفريقيا تقوم الحكومات و الدول بإتباع مجموعة من السياسات و الإستراتيجيات فحواها القضاء على هذه النزاعات ومنع تفاقمها وهو ما سنتاوله في العنصر الموالي.

المطلب الثاني: سياسات مواجهة النزاعات العرقية في إفريقيا :

بعد التعرض لعوامل و أهم السمات التي تتميز بها النزاعات العرقية في القارة الإفريقية في المقابل هناك بعض السياسات المتبعة من طرف الحكومات في سبيل القضاء على المشكلات العرقية فهي تتنوع بين سياسات سلمية و أخرى قسرية نذكر منها:

-سياسة الإبادة الجماعية:Génocide

في الأصل يقصد بالإبادة الجماعية قتل العنصر* أو السلالة(genus-race) وهي تدمير منهجي لجماعة من الناس تدميرا كليا أو جزئيا بدافع عوامل قومية أو عنصرية أو دينية أو ثقافية أو سياسية أو استعمارية، وهناك تقسيم شائع لأنواع الإبادة:

أ- الإبادة الجسدية :

وهي قتل الجماعات بالغازات السامة ، أو الإعدام ، أو دفن الأحياء أو القصف بالطائرات وغيرها من الأسلحة.

[1] محمد راشد صابون، التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة،القاهرة : دار النهضة العربية،2011ص19

ب- الإبادة البايلوجية :

يقصد به تعقيم الرجال وإجهاض النساء لأهداف سياسية ودينية للقضاء على العنصر البشري.

ج- الإبادة الثقافية :

تتمثل في منع التحدث باللغة الوطنية وبالاعتداء على الثقافة القومية ، وذهب خبراء القانون الدولي وأصحاب الشرعية الدولية إلى أن ارتكاب هذه الجريمة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعات قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية عبر صور متعددة وسواء أكانت الجريمة بصورة مباشرة أم بالتحريض عليها أم بالتآمر على ارتكابها، وسواء أثناء السلم أم الحرب هي جرائم ضد الجماعة ، ولا تنجح الإبادة الجماعية في تحقيق أهدافها ، بمعنى إزالة أسباب الصراع، خاصة وان ما تخلفه هذه الأحداث من الضحايا تبقى عالقة في الأذهان جيلا بعد جيل ، بل إن أحد نتائج تعرض جماعة معينة للإبادة ، هو ارتفاع معدل المواليد بشكل ملحوظ في تلك الجماعة، حيث يتلقف الجيل الثاني خيوط الصراع السياسي. وهذا مايبرر عمليات وسياسات التصفية التي تقوم بها الحكومات في إفريقيا وذلك بغرض إنهاء و القضاء كليا على العنصر وعدم تكاثره لأنه بذلك يشكل خطرا لها[1].

[1] أحمد إيدابير، مرجع سابق،ص49.

جدول رقم02 : أ هم الإبادات التي حدثت في الكثير من الدول بحق الجماعات العرقية المضطهدة في بعض دول قارة إفريقيا:

الدولة	الضحية	تاريخ الإبادة	عدد الضحايا
رواند	التوتسي	1964-1963	14000-5000
أوغندا	كاراما كونغ أشولي لانغو	1979-1971	500000 -100000
بورندي	الهوتو	1975-1965	205000-103000
نيجيريا	قبائل الإيبو في الشمال	1966	30000-9000
روندا	التوتسي	1994	900 ألف

المصدر: من إنجاز الباحثة إستنادا على : Gérard Prunier , The Rwanda Crisis History of Genocide, C. Hurst and co. Publishers, New York, 1998. p 261.

مايلاحظ في هذا الجدول هو الإرتفاع الفادح في عدد ضحايا الإبادة الجماعية في إفريقيا ، بحيث تعتبر الحروب في البورندي وروندا أبرز نموذج إفريقي لأبشع أنواع الإبادة الجماعية آنذاك ، وتعتبر كل من جماعة التوتسي و الهوتو من بين أكثر الجماعات التي سجلت نسب عالية من الضحايا. وكذلك جماعة الإيبو المتمركزة في الإقليم الشمالي لنيجيريا والتي شهدت هي الأخرى مسرح للعنف الجماعي من طرف الجماعات العرقية المسيطرة في زمام الأمور ، بينما كانت تعد الإبادة الجماعية من آليات أو وسيلة لإدارة النزاعات العرقية في هذه الدول وعليه فإن الإبادة الجماعية تعد إنتهاكا صارخ لحقوق الإنسان .

-سياسة الترحيل الإجباري والإستبعاد forced transfers (التطهير العرقي)

تقوم تلك السياسات أيضا على أساس التخلص المادي من الجماعات العرقية المستهدفة عن طريق الطرد و الإقتلاع جبرا لتلك الجماعات من مناطقها و دفعها للعيش في أماكن أخرى داخل البلاد أو خارجها و يمكن أن يتم الترحيل الجبري بالإدارة المنفردة للنظام السياسي في مواجهة جماعة أو جماعات بعينها و كذلك توجد سياسة الفصل العنصري التي إتبعتها حكومات جنوب إفريقيا في مواجهة الجماعات العرقية غير البيضاء ، وبخاصة الأفارقة [1]

يعني ذلك النقل الإجباري لجماعة عرقية من موطنها الأصلي إلى مكان آخر تعيش فيه . وتعتبر عمليات النقل الإجباري للسكان ، في الغالب جزءا من سياسات توسعية أو ردا على إدراك الدولة للتهديد بالصراع العرقي ومخاطره ، أو رغبة إعادة تشكيل الديمغرافيا السكانية في المنطقة ، ومثال على ذلك ما جرى بين موريتانيا والسينغال، وترحيل جماعات التوتسي في روندا إلى الدول المجاورة، ثم حدث العكس عندما سيطر الهوتو[2]. (2)

سياسة التقسيم أو الانفصال(self-determination حق العرقيات في تقرير المصير)

من أكثر السياسات المتبعة لمواجهة النزاعات العرقية حيث يعتبر الأخذ بمبدأ حق تقرير المصير هو

الصورة الشائعة لتطبيق سياسة التقسيم على الرغم من أن تطبيق ذلك المبدأ لا يعني بالضرورة مباشرة القبول بالتقسيم أو حدوثه في ظل الخيارات العديدة التي يطرحها تطبيق ذلك المبدأ. ومنه يلاحظ أن ممارسة حق تقرير المصير وتطبيقه تكون أسهل نسبيا في الحالات التي لا توجد فيها أقلية كبيرة ساخطة أو رافضة للانفصال داخل إقليم الجماعة المطالبة بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير والمطالبة بالانفصال. و لقد شهدت إفريقيا منذ استقلالها العديد من دعاوي الانفصال مثل مطالبة الأشانتي و الإيوي الإنفصال عن غانا ، كذلك سعي الإيبو للإستقلال عن نيجيريا . و محاولة إقليم شابا الإنفصال عن الكونغو الديمقراطية[3].

إلا أن هذا النوع من الصراعات الداخلية لم يلقى الترحيب من أي جانب و عدم التجاوب وذلك على إعتبار أن الدول الإفريقية بعد الإستقلال تعارفت فيما بينها على ضرورة الحفاظ على الوحدات

---

[1] مهدي عاشور مرجع سابق،ص83

[2] أبو العينين**محمود، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**، ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،2008ص72

[3] محمد مهدي عاشور، مرجع سابق، ص84

السياسية القائمة و عدم التجاوب مع هذه المطالب التي تنادي بالإنفصال من جانب معارضة للنظم الحاكمة في بعض الدول الإفريقية [1].

الاندماج والاستيعاب Integration and assimilation :

يعتبرالإندماج والإستيعاب من السياسات مواجهة النزاعات العرقية، من طرف الدولة من خلال السعي إلى دمج و إستيعاب الجماعات العرقية الموجودة في إطار الهوية العامة المراد لها الوجود و السيطرة و التي عادة ما تمثل هوية الجماعة المسيطرة في المجتمع، وفي هذا الصدد يشير البعض إلى عدة أنماط للسياسة الإستيعابية وفق ماهو مبين في الشكل أو المخطط التالي [2]:

[1] أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، مرجع سابق .ص217

[2] محمد مهدي عاشور، مرجع سابق. ص،ص78،79.

المصدر: من إنجاز الباحثة بالإستناد ل : محمد مهدي عاشور . التعددية الإثنية في جنوب أفريقيا ، طرابلس : دار الكتب الوطنية ،2004،ص79

كل هذه السياسات هي تندرج ضمن استراتيجيات كبرى تضعها الدول بهدف إحتواء هذه الجماعات وتحقيق مطالبها أو حل حلتها بطرق وأساليب سلمية ، و أخرى قمعية أو قسرية في حالة ما تكون هناك جماعات مسيطرة وغير شرعية بمعنى ذلك لا تحتوي على الإطار الشرعي لها .

المطلب الرابع : تداعيات النزاع العرقي و أثره على الاستقرار في الدول الأفريقية

تعتبر النزاعات و الحروب الأهلية من أخطر الظواهر التي شهدتها دول القارة منذ الإستقلال و ذلك لما أفرزته من آثار و تداعيات في جميع المجالات و لعل من أبرز تداعيات النزاعات الإفريقية تدمير البنية الاقتصادية و الاجتماعية و تشريد الملايين من اللاجئين و سقوط مئات الآلاف من الضحايا و كذا انهيار الكثير من الدول والذي يعد النتيجة الأكثر بروزا و تأثيرا على الإطلاق. " وفي مايلي عرض لأهم وأبرز هذه التداعيات و علاقتها بالإستقرار :

أولا:مسألة اللاجئين: تعد مسألة اللاجئين من المسائل التي تنتج جراء النزاعات لما لها من إنعكاس على مستوى الدولة أو خارجها ، وهي بذلك النتيجة المباشرة للنزاع ،وهذا الأخير يدفع بالعديد من السكان بالتنقل و النزوح من هذه المناطق التي توجد بها نزاعات نحو البلدان الأخرى المجاورة ،وبالتالي يخلق ضغطا على تلك البلدان في العمل على حفظ حياتهم و حقوقهم . إذ تعتبر النزاعات الإفريقية بأشكالها من أكثر النزاعات التي تخلف ظاهرة اللاجئين في العالم و ذلك منذ إستقلال دول القارة و تحررها من نبر الإستعمار فمع بداية الستينات تزايد بشكل ملحوظ دور القارة الإفريقية في إفراز اللاجئين في كافة أقاليم القارة . و هذا يعود إلى حروب التحرير التي خاضتها إفريقيا و ما تلاها من الحصول على الإستقلال، فكل هذا أدى بشكل مباشر في تدفق ظاهرة اللاجئين في إفريقيا نظرا لفرار الآلاف من الناس هربا من حروب الإستقلال الدائرة في هذه الدول بحثا عن مصادر أخرى للمعيشة و لحياتهم[1].

فلقد أدى ضرب النزاع في شمال شرق نيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد، وطالت آثاره البلدان المجاورة لنيجيريا وهي النيجر والكاميرون وتشاد. ودفع ذلك ما يزيد على مليون شخص للفرار من النزاع واضطر البعض لترك كل ما لديهم وهذا حسب دراسة للجنة الدولية للصليب الأحمر .

[1] شيماء محي الدين محمود، المرجع السابق ، ص.ص101،102

وانعكس وجود هذه الأعداد الكبيرة من النازحين سلبًا على المقيمين الذين باتت حياتهم صعبة في المناطق التي قصدها الفارون بحثًا عن الملاذ الآمن.[1]

و مع قيام منظمة الوحدة الإفريقية و تفاقم مشكلة اللاجئين ، ثم توقيع معاهدة منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة باللاجئين* الأفارقة في 1969وبمرور الوقت تصاعدت مشكلة اللاجئين و تزايدت حدتها بسبب النزاعات المشتعلة في الدول ، و ما يؤدي إليه من تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة ، عادة ما ينتقل بمنطق العدوى إلى دول الجوار في القارة. وذلك نظرا للتداخل العرقي عبر الحدود وتعتبر كل من أنجولا و موزمبيق و السودان و الصومال و رواندا و بوروندي و ليبيريا من أكثر الدول إفرازا للاجئين في القارة [2].

وطبقا لإحصائيات للمفوضية اللاجئين للأمم المتحدة ولقد زاد عدد اللاجئين في إفريقيا من 400ألف شخص عام 1964حتى بلغ 6،8مليون لاجئ عام 1990ثم إتجه إلى الإنخفاض بسبب عودة بعض اللاجئين إلى أوطانهم حيث وصل إلى 4،7مليون لاجئ عام 1997.

وعليه فإن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين صرحت بأنها تسعى و تعمل جاهدة على توفير الحماية والدعم لحوالي 3،4مليون لاجئ إفريقي حول العالم [3].

إضافةإلى كون إفريقيا أكبر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين ، حيث تضم النسبة الأكبر من اللاجئين في العالم وفق الجدول التالي .

لذلك أصبحت مشكلة اللاجئين في إفريقيا بصفة خاصة و وعلى الصعيد العالمي بصفة عامة واحدة من أبرز قضايا العلاقات الدولية في الوقت الحالي وعليه فهذه المسألة بمثابة خسارة كبيرة خاصة

---

[1] الأزمة الإنسانية في نيجيريا. موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر : تم الإطلاع في 16-5-2019
https://www.icrc.org/ar/crisis-in-chad-lake

*إن لفظ (لاجئ) بمقتضى هذه الاتفاقية، ينطبق على كل شخص يخشى عن حق أن يضطهد بسبب جنسه أو دينه أو جنسيته أو من انتمائه لمجموعة اجتماعية معينة أو بسبب معتقداته السياسية ويجد نفسه خارج البلد الذي يحمل جنسيته ولا يستطيع -أو بسبب خوفه- يخشى أن يعلن احتمائه بهذا البلد، أو شخص لا يتمتع بجنسيته ويجد نفسه خارج البلد محل إقامته العادية بسبب أحداث معينة -ولا يستطيع أو يخشى- العودة إليه.

[2]شيماء محي الدين محمود. المرجع السابق ..ص، 103

[3] متحصل عليه من موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.:تاريخ الإطلاع في 23-04-2019
www.unher.org/ar/pages/4be7cc27201.html

للدولة التي تعاني ويلات النزاع أي الدولة المنشأ وذلك بسبب نزيف العقول و توجه النخب و فئة المتعلمين و المثقفين نحو الخارج قصد النجاة من النزاع و البحث عن مصادر رزق جديدة، هذا وناهيك عن ما يشكله اللاجئون من تهديدات محتملة في كافة المجالات في الدولة المستقبلة[1].

جدول رقم 3: يمثل نسبة اللجوء والنزوح الداخلي لسنة 2018 بفعل النزاعات في إفريقيا

الدولة	عدد اللاجئين	نسبة النزوح الداخلي
بورندي	347,000	/
نيجيريا	232,378	أكثر من 2 مليون
جمهورية إفريقيا الوسطى	أكثر من 590,610	640,969
جنوب السودان	2,2 مليون	أكثر من مليون نازح (2013)
جمهورية الكونغو الديمقراطية	826,000	4,5مليون نازح

المصدر: من إعداد الباحثة و بالإستعانة بموقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.: تاريخ الإطلاع في 23-04-2019

www.unher.org/ar/pages/4be7cc27201.html

يمثل الجدول أعلاه حسب إحصائيات للمفوضة السامية للاجئين في البلدان أو الدول الإفريقية التي كانت ولازالت تعاني من نزاعات حادة ، حيث أدت إلى لجوء الكثير من أفرادها إلى خارج بلدانهم بحثا عن الأمان و الاستقرار . إذ نلاحظ أن الكونغو تسجل أعلى نسبة في عدد اللجوء بسبب ما تعيشه من إضطرابات متجهين نحو أنغولا وزامبيا . تليها جمهورية إفريقيا الوسطى التي تعاني من

[1] أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا مرجع سابق. ص348

ويلات الحروب ثم بورندي بسبب الإشتباكات الدامية التي شهدتها البلاد. ثم نيجيريا بسبب تمرد الجماعة المسلحة بوكو حرام وأخيرا جنوب السودان والنزاع الأخير في 2013 كان له تأثير كبير على السودانيين والفرار نحو البلدان المجاورة .

وفي هذا الصدد هناك تقديرات بنحو80بالمئة من تكاليف و تأثيرات النزاعات العرقية تقع على عاتق الدولة المجاورة حيث تعاني هذه الأخيرة من هذه النزاعات التي تعود عليها بالسلب نتيجة التدفق اللامحدود للاجئين بحيث ينخفض معدل النمو بنحو 0،6في المئة سنويا لكل دولة مجاورة، مما يجعل الدولة الواحدة تنفق في متوسط الأحوال حوالي 237دولار سنويا بسبب تأثير اللاجئين .

وكذالك فهي تساهم على إحداث وخلق جو من لاإستقرار سياسي و نشر الاضطرابات ومختلف أشكال العنف عبر الحدود وهذا لسهولة انتشار الأسلحة في إفريقيا والذخائر و هو الأمر الذي سهل من اختراق الحدود الوطنية في دولها وبالتالي سهولة التدخل في نزاعاتها الداخلية و بالإضافة إلى ذلك فإن من بين تأثيرات تحركات اللاجئين إلى الدول المجاورة أنها تساهم في نقل الأمراض بمختلف أنواعها كالملاريا و غيرها من الأوبئة و أبرز مثال على ذلك : هو حركة اللاجئين من روندا و بورندي إلى إقليم كاغيرا في شمال غرب تنزانيا و التي ألحقت أضرارا كبيرة في البنية الاجتماعية و الصحية في تنزانيا بفعل تنقل اللاجئين وهذا الأمر قد يسفر على الدولة المستقبلة تكاليف باهظة. كما يمكن أن تشكل التدفقات الأخرى غير المشروعة، التي تجتذبها البلدان ذات السيطرة المحدودة على أراضيها والتي يضعف فيها سيادة القانون، تهديداً لاستقرار البلدان المجاورة، وخاصة التي تعجز عن فرض سيادة القانون.

وتعتبر غينيا بيساو مركزاً لعبور الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، الأمر الذي يخلف تداعيات أمنية وإنسانية خطيرة[1].

[1] التغلب على الهشاشة في إفريقيا ، نحو صياغة نهج أوروبي جديد " ، التقرير الأوروبي حول التنمية ، فلورنسا : مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة و المعهد الجامعي الأوروبي ، 2009،ص29متاح على الموقع, تم الإطلاع في 4-3-2019

https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/report-development-overcoming-fragility-africa-2009_ar.pdf

.فمسألة اللاجئين في إفريقيا من التداعيات المباشرة للنزاعات العرقية لما لها تأثيرات وأبعاد متعددة ليس فقط على المستوى الداخلي للدولة و لكن قد يتعدى ليشكل تهديد لإستقرارها و خطر قد يداهم الدول المحاذية أما في الجانب الاقتصادي فهي تشكل عبىء من رعاية وتوفير بعض متطلبات العيش على موارد وطاقات الدولة المستقبلة والتي تعد في أغلبها دولا متخلفة نامية فهي بذلك تحملها أكثر من طاقتها وبالتالي تشكل ضغوطات من الناحية الإقتصادية تؤدي بها ربما إلى الإستعانة بالديون الخارجية لإنقاض الوضع خاصة في حالة إنتشار البطالة فهي بذلك تؤدي إلى خلق إنسداد داخلي يؤثر سلبا و بشكل مباشر على المجتمع بكامله بجميع أطيافه و الإخلال بالتوازن داخله

و المقصود هنا هو إنتقال النزاعات العرقية إلى دول الجوار في ظل تدفق اللاجئين هو مايسهم في تعاظم آثارها بشكل قد يزعزع الاستقرار السياسي و حتى في المحيط الإقليمي للنزاع .

من نفس المنطلق نجد بأن من تداعيات اللاجئين على المستوى الاجتماعي خاصة من الناحية الصحية ووفقا لتقرير صادر عن المجلس الوطني للإستخبارات يصرح بوجود مايقارب 50 بالمئة من وفيات العالم بسبب الأمراض المعدية تشهدها إفريقيا و توفي (5،11) مليون إفريقي بفعل عدوى الإيدز في سنة 1998[1].

ثانيا–معظلة إنهيار الدولة:،فالمقصود بإنهيار الدولة هو الدولة التي زالت أو إنهارت كلية أجهزتها الدولاتية ونتظيمها السياسي و نجد " روبرت روتبيرج" يعرف الدولة المنهارة بإعتبارها آخر مراحل الدولة الفاشلة ، بأنها الدولة العاجزة عن أداء وظائفها لفترة طويلة [2].و أبرز مثال على ذلك الحالة الصومالية بحيث تتسم هذه الفئة بالغياب الكامل لأي شكل من السلطة المركزية أو تهميشها بشدة إن وجدت مع تفكيك أجهزة الدولة على أسس عرقية لاسيما القوات المسلحة و الأجهزة الأمنية فيما تتجه أغلب أفرادها إلى جماعاتهم العرقية للمشاركة في حمايتها و الدفاع عن مصالحها[3].

وقد إتخذ إنهيار الدول الإفريقية بفعل النزاعات العرقية شكلين رئيسين الأول هو:

[1]عبد القادر رزيق المخادمى . التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية .المرجع السابق . ص238

[2]مريم بن تيطراوي ، "الدولة الفاشلة و إشكالية الأمن الإقليمي دراسة حالة مالي." **رسالة ماستر** . (جامعة بومرداس : قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص تحليل سياسة خارجية. 2016)،ص10

[3]أحمد محمود إبراهيم، الإرهاب الدولي في إفريقيا، المرجع السابق،ص9

أ- الانهيار الشامل: و يحدث حينما تؤدي الإطاحة بنظام الحكم القائم إلى حالة من الفوضى الشاملة و الصراع بين جماعات عديدة لا يستطيع أي منها أن يسيطر بصورة كاملة على السلطة السياسية في الدولة[1]

وفي هذه الحالة ، تتحول الدولة إلى مجموعة من الاقطاعيات المنفصلة التي يسيطر عليها أمراء الحرب، وتُعد ليبيريا عقب اغتيال"صمويل دو" عام 1989م، و كذلك الصومال عقب الإطاحة ب " سياد بري " عام 1991 م، الحالتين الأكثر تمثيلا للإنهيار الشامل للدولة .

ب-أما الشكل الثاني وهو الانهيار الجزئي يحدث عادة عندما تضعف سلطة الحكومة المركزية، ويترهل جهازها الإداري، مما يؤدي إلى عدم سيطرة الحكومة على بعض أقاليم الدولة، وضعف فاعلية الجهاز الإداري في تقديم الخدمات العامة من تعليم وصحة وغيرهما؛ مما يعزز لدى جماعات المعارضة بمواصلة القتال، ولكن دون أن تتمكن من بسط سيطرتها على جميع أراضي الدولة، ويبدو ذلك واضحاً في أغلب النزاعات العرقية الإفريقية، كدولة إثيوبيا في عهدي "مانجستو هايلي ميريام " و "هيلاسيلاسي " وكذا حالة أوغندا في الوقت الراهن.[2]

فهذه الحالة من إنهيار الدولة يقتصر عل فترة محددة من النزاع ، ولا سيما الفترة التي ينهار فيها النظام القديم على أيدي جماعة أو جماعات معارضة ، ثم تحتاج هذه الجماعة أو الجماعات إلى فترة من الوقت ألى أن تستعيد النظام و الأمن و القانون في معظم أرجاء الدولة . وقد لعبت العوامل الخارجية دورا هما في إنهيار الدول الإفريقية بسبب النزاعات العرقية وكانت متأثرة بشكل أو بآخر بسياسات الحرب الباردة[3]

[1] محمود أحمد إبراهيم ، الحروب الأهلية في إفريقيا ، المرجع السابق، ص266

[2] أيمن السيد شبانة. مرجع سابق ص97

[3] محمود أحمد أبراهيم، الحروب الأهلية في إفريقيا، المرجع السابق، ص، ص267.266

الشكل رقم 04: النزاع العرقي في إفريقيامن إعداد الباحثة

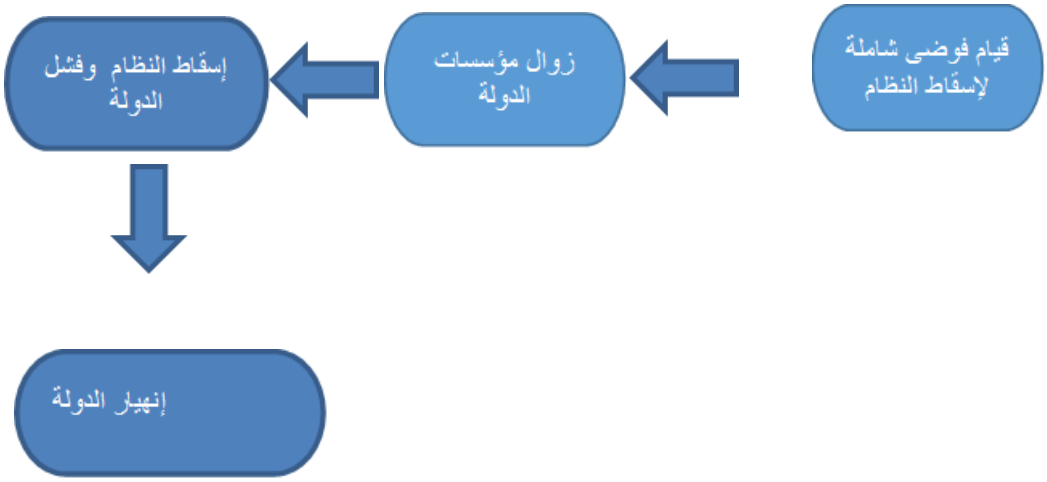

الملاحظ من خلال الشكل رقم(1) :هو ان كل هذه المؤشرات تدل على فشل الدول في إفريقيا وهذه الأخيرة تفتقر إلى مواصفات الدولة الوطنية القوية والمنسجمة داخليا حيث تعرف هذه الدول أزمات داخلية عجز و ضعف في الهياكل و المؤسسات و فقدان للأمن و الاستقرار وهو ما جعلها مصدر تهديد لأمن مواطنيها بدل حمايتهم توفير الأمن والاستقرار الداخلي، إلى جانب ذلك فان فشل الدولة بفعل النزاع العرقي في المقابل إنعدام الاستقرار فيها يعد هاجسا أمنيا لهذه الدول ولا يقتصر على حدود الدولة الواحدة بل يتجاوزها وهو بذلك ما يبين وجود علاقة بين فشل الدولة و إنهيارها و متطلب الاستقرار على كل المستويات . و في هذا الصدد يمكن إعتبار أن إنهيار الدولة الإفريقية بالضرورة يعود إلى الضعف الهيكلي و هو ما تعاني نه العديد من دول القارة حسب العديد من المفكرين فهي مجمل الإختلالات و الأزمات و التي عبرو عنها بما أسموه بالدولة الرخوة*[1].

ج-التداعيات الاقتصادية : إذا كانت المشكلة الاقتصادية هي أهم سبب لإندلاع النزاعات في إفريقيا ،فإن تللك النزاعات العرقية أدت في كثير من الأحيان إلى ما يُعرف باسم "اقتصاديات الحرب" وفي هذه الحالة يقوم "أمراء الحرب "بالهيمنة على الشؤون الاقتصادية والثروات في المناطق التي يسيطرون عليها، وهنا تعتبر كل من ليبيريا وسيراليون مثال بارز في هذا النمط من الاقتصاد لاسيما

*كلمة رخوة تعني هشة..لينة.. كما يعني مفهوم رخاوة الدولة انتشاركل مظاهر الفساد ، فالرخاوة تساعد على أن يصبح الفساد والرشوة نمط حياة، بل تساعد على أن ينتشر الفساد في مؤسسات هي بطبيعة وجودها جدار عازل ضد الفساد، مثل القضاء والشرطة والجامعات والصحافة، وغيرها ويعود المصطلح لصاحبه الاقتصادي السويدي (جونار ميردال).

[1] علي مادوني."قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا و إنعكاساتها على الأمن و الاستقرار فيها" **أطروحة دكتوراه** (جامعة بسكرة : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية . 2014) ص184

في ليبيريا حيث سيطر تشارلز تايلور على أراضيها و بلك أصبح يتحكم في تجارة الخشب و المعادن ومختلف المنتجات الزراعية و التعلون مع شركاء آخرين هو ماسمح له بتمويل للجبهة الوطنية الليبيرية التي يتزعمها من أجل تسليح مقاتليها[1].

جدول رقم 04: يوضح قيمة التجارة غير المشروعة في بعض ثرواتليبيريا خلال هذه الفترة:

قيمة تجارة لواردات الحرب في ليبيريا القيمة بالمليون دولار في الفترة مابين (1990-1994)

المنتج	1990	1991	1992	1993	1994
الخشب	15	21,3	30.3	30	25
الحديد	40	30	25	-	-
المطاط	27	27	27	-	-
الماس	100 - 150خلال المدة من 1990-1994				

المصدر: أيمن السيد شيبانة , " الصراعات الإثنية في إفريقيا :الخصائص .التداعيات , سبل مواجهتها" . مجلة قراءات إفريقية, العدد 6 . سبتمبر 2010ص100

فمن خلال الجدول نلاحظ أن النزاع العرقي في ليبيريا كان بمثابة فرصة سانحة لبعض الجماعات التي قامت بالنهب و سلب ثروات البلاد، وبخاصة المطاط والماس والأخشاب والحديد؛ و اتجهت كل من أطراف المتنازعة نحو إقامة هياكل اقتصادية مستقلة ويستثمرون عائدات بيع تلك في تكريس الثروة وتدبير تكاليف النزاع، وعادة ما يرتبط هؤلاء الجماعات بشبكات التجارة الدولية[2].وفي نفس الوقت نجد أن هناك نزاعات كان السبب الرئيس فيها هو العامل السياسي بينما يتصاعد ليتحول

[1] أحمد محمود إبراهيم. الحروب الأهلية في إفريقيا، المرجع السابق ، ص326.

[2] ايمن السيد شبانة ،المرجع السابق، ص 100

تدريجيا إلى صراعات تطغى عليها المكاسب الاقتصادية كسيراليونوأنجولا وأوغندا، فتؤدي هذه النزاعات العرقية إلى تدميرو تخريب للبنية التحتية[1].

كما تعثرت مسارات التنميةفيها لدرجة أنها باتت من أبرز التحديات التي تواجه الحكومات الإفريقية ووفق لإحصائيات البنك الدولي وصل عدد الدول الإفريقية المنخفضة الدخل نحو 53دولة عام 1994. كما وصل معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي لنحو 6بالمئة مقابل زيادة سكانية تقدر بمعدل 3،2بالمئة وهو بذلك يعتبر من أدنى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم.

بالإضافة إلى العوامل التي ساعدت على تأجيج النزاعات العرقية في إفريقيا وكذا تعدد أبعادها نجد الدور الخارجي الذي ساعد و أضاف لها بعدا آخر في كونها كل العوامل السابقة المسببة للنزاعات ساهمت بشكل كبير في القارة و أدت بها إلى نتائج وخيمة من انتشار اللاجئين والنازحيين والمشردين كذا تفشي كل مظاهر الفساد و التردي الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للدول في إفريقيا وتدمير البنية التحتية ناهيك عن إنهيار وفشل العديد من الدول وكل هذه النتائج أثرت في إستقرار و إستمرار الدول التي دارت فيها هذه النزاعات. و على دول القارة ككل مما إنعكس حتما على مسارها. وبناء على ماسبق فمسألة اللاجئين و مشكلة إنهيار الدولة وكذا التدهور الاقتصادي و الاجتماعي من أخطر تداعيات النزاعات العرقية على الدول الإفريقية لأنها تمس و تؤسس للإستقرار واللأمن و هو مايؤثر في بناء و يهدد إستقرار الدولة و مختلف هياكلها و هوما يعني دخول الدولة في دوامة من العنف و الإضطرابات ولمعضلة أمنية قد تتجاوز حدود الدولة الواحدة.

المبحث الثاني: نماذج عن النزاع العرقي في أفريقيا في ظل التعاظم و البحث عن الاستقرار.

تعتبر النزاعات العرقية واحدة من أبرز الظواهر التي شاعت و انتشرت في مرحلة بعد الإستقلال كما تعتبر شكلاً مميزاً من أشكال النزاع في القارة الأفريقية وامتدت إلى معظم أنحاء القارة. في حين أن الظاهرة في إفريقيا تزايدت و إنتشرت بقيمة ستة عشر نزاعا داخليا من مجموع 35 نزاعا في العالم. وعليه فإن مسألة تعدد الجماعات العرقية في دولة واحدة مشاكل كثيرة للدولة فتؤثر على استقرارها وهنا نجد العديد من النماذج و الحالات الإفريقية وهذا راجع لتشابك الظاهرة و تعقدها .

و نظرا لتعقيد النزاعات العرقية في إفريقيا سنحاول التطرق لنماذج واضحة و بارزة لمعرفة مدى تداخل و طبيعة هذه النزاعات و التركيز على تداعيات كل نموذج على حدى على الاستقرار في

[1] أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في إفريقيا، المرجع السابق ، ص319

الدول ثم التعرف على مختلف التدخلات الخارجية و مبادرات لتسوية أو وضع حل لمختلف النزاعات الإفريقية .

المبحث الثاني : نماذج عن النزاع العرقي في أفريقيا في ظل التعاظم و البحث عن الاستقرار.

المطلب الأول : واقع النزاع العرقي في السودان

السودان بلد يعبرها نهر النيل تطل على البحر الأحمر في الشمال الشرقي لها حدود مشتركة مع تسعة دول هي مصر شمالا و ليبيا و تشاد غربا إيريتيريا و إثيوبيا شرقا و كينيا و أوغندا و الزائير (جمهورية الكونغو حاليا) و دولة إفريقيا الوسطى من الجنوب[1].

أما فيما يخص الكثافة السكانية في السودان وفقا لآخر إحصاء أجري في 2008(قبل التقسيم) 39مليون نسمة منهم 8،2في الجنوب والذي إنفصل رسميا عن السودان في 9جويلية 2011و أعلن دولة مستقلة معترفا بها دوليا الدولة الرقم 193في الأمم المتحدة و 54في الإتحاد الإفريقي و يتوزع السودان بشماله و جنوبه قبل التقسيم وها وفقا لبعض المصادر على 500–530مجوعة عرقية ثقافية تتحدث بنحو مئة لغة و لهجة ، بل إن مصادر آخرى تذهب إلى أن العدد هو أكثر من ذلك ، إذ يذكر أحدها أن دارفور بأقاليمه الثلاثة (شمال –جنوب –غرب –دارفور) تحتضن وحدها 500قبيلة تتكلم أكثر من 129 لهجة محلية[2].

إن ظاهرة التنوع في المكون الاجتماعي أمر طبيعي للكثير من بلدان العالم وهذا التنوع والتباين البشري داخل الدولة الواحدة هو مصدر النزاع بين هذه الجماعات داخل الدولة الواحدة

وقد تتسع هذه الخلافات لتنتج مزيدا من النزاعات وحالة عدم الاستقرار وأزمة هوية وأزمة اندماج لتكوين نسيج وطني، وتعتبر السودان إحدى هذه الدول لأنها تمثل مزيجا من العمق الإفريقي والعربي، وبين المسلم والمسيحي والوثني. وهذا التنوع العرقي هو أساس المشكلة و هذا الأخير سببه أو

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمى ، النزاعات في القارة الإفريقية . المرجع السابق .ص280

[2] عبد السلام إبراهيم بغدادي ،**البعد الإيجابي في العلاقات العربية –الأفريقية و التعددية الإثنية كرابط ثقافي**. بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2013ص 147

مصدره الأساس هو السياسة الاستعمارية من جهة، ثم السياسة الحكومية السودانية التي عجزت على إدارة هذا التنوع بطريقة سلسة و واضحة.

التركيبة الاجتماعية في السودان :

يعبرعلى السودان أنه "أفريقيا المصغرة" وهذا لكمية التنوع الرهيب الذي يمتاز به بشكل مباشر ، ثم إن موقع السودان الوسيط ، ومرور النيل داخل أراضيه جذب المهاجرين إليه من إفريقيا وشبه الجزيرة العربية على نحو قاد إلى تعددية عرقية واضحة وكذلك فإن إنتشار المسيحية و الإسلام في البلاد بالإضافة إلى بعض الجماعات الوثنية قاد إلى تعددية دينية وفوق كل هذا فإن العلاقات بين الجماعات السودانية لم تصل بعد إلى درجة التعايش و الإنصهار.

في السودان يتركز حوالي 56 جماعة عرقية تنقسم إلى 597 مجموعة فرعية "تجمع قبلي" البعض من هذه المجموعات إستقر بمناطق ثابتة أضحت تعرف باسم ها التجمع و تاريخ وجوده، و من أهمها (بجا، دنكا، نوبيون. نوباويون)،أما فيما يخص المجموعات الأخرى فهي تتداخل وتتفرع مع مناطق الأخرى للسودان وتعتبر التعددية العرقية من القضايا المهمة ، لأن التنوع العرقي و التباين الثقافي و الديني هو محور النقاش في تحديد هوية السودان كقطر. (،. كما توجد حوالي 150 لغة ولهجة في السودان ، وما يؤكد التعددية اللغوية أنها تشمل المجموعات اللغوية الأربعة التي تتواجد في إفريقيا، ففي الشمال البعض منهم يتحدثون بلهجاتهم المحلية مثل الباجة والنوبة، أما في جنوب السودان فهناك من يتحدث العربية التي تعد اللغة الأولى من حيث عدد المتحدثين بها، حيث أن اللغة العربية انتشرت في الجنوب بشكل واسع بسبب وذلك لسهولتها بالمقارنة مع لهجات المعتمدة في الجنوب، وهكذا أصبحت اللغة العربية معممة في جميع السودان، و أصبحت اللغة المتداولة لدى سكانه،وبهذا أصبحت معتمدة بشكل رسمي في السودان دون إثارة حساسية المجموعات الأخرى[1].

جدول رقم 05: اللغات الرئيسة في جنوب السودان.

المجموعة الرئيسة	أهم اللغات التي تشملها
1-اللغات النيلية	الدينكا , النوير , الشلوك , الأشولي ,

[1]بهاء الدين مكاوي ومحمد قبلي، مرجع سابق، ص148

	البورتو.
2-اللغات البارية	باري , لاتوكا
3-اللغات الديدنجية	ديدنجا, توبوسا
4-اللغات المارية	ماري, مورو

المصدر: بهاء الدين مكاوي ومحمد قيلي،،. تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجا ، السودان :مركز الراصد للدراسات 2006 ، ص131

أما من الناحية الدينية يعادل المسلمون(75 %) من عدد السكان وغالبيتهم من المذهبالسني، يتركز أغلبهم في الشمال ،والبقية مسيحيون أما الوثنيون معظمهم يتركزون في الجنوب بينما يشكل الوثنيون العدد الأكبر من النسبة الباقية من عدد السكان ويمثل المسيحيون النسبة الأقل في عدد سكان السودان . وعلى الرغم من ذلك فإن المسيحية كانت في الجنوب وهي ديانة رجال الإدارة، فضلاً عن الجماعات الأجنبية المسيطرة على التجارة، وكذلك النخبة المتعلمة. في حين أن الإسلام كان ولا يزال هو الدين المسيطر على سكان الحضر والريف وعلى النخبة المتعلمة في الشمال[1].

جدول رقم 06: نسبمختلف المجموعات العرقية لسكان السودان.

المجموعة العرقية	نسبتها إلى إجمالي السكان (في المئة)
1-العرب	39%
2-الجنوبيون	30%
3-مجموعة الغرب (الأفارقة)	13%
4-النوبة (جنوب كردفان)	6%
5-البجا(شرق السودان)	6%
6-النوبيون (أقصى شمال السودان)	3%
7-مجموعات متنوعة أخرى وأجانب	3%

المصدر: سداد مولود سبع ،" البعد العرقي و السياسي لمشكلة جنوب السودان " ، دراسات دولية ، العدد 47 ، 2011..ص133

[1] سداد مولود سبع ، مرجع سابق، ص135.

يأخذالنزاع فيالسودان العديد من الأبعاد والمستويات. بينما تعتبر مشكلة جنوب السودان السبب و القطرة التي أفاضت الكأس ، على اعتبار جنوب السودان يموج بالعديد من الأعراق و الثقافات حيث توجد بعض المجموعات العرقية (مثل: النيليين و المتثلة في قبائل الدينكا و الشلوك والنوير و البورون و النيليون الحاميون أمثال قبائل المورلى و البارى و الديدينجا و البويا و اللاتوكا و القبائل السودانية مثل الأزاندي و المورو ماري) تعود جذور هذا النزاع إلى السياسة الإستعمارية البريطانية في الفترة 1898– 1956 و التي أدت إلى حالة الانقسام و التعدد في الجنوب وباعد بينه و بين الشمال[1].

تدخل ضمن إندلاع النزاعات جملة من المتغيرات و التي يمكن تصنيفها في فئتين رئيسيتين تتعلق أولاهما بالبيئية الداخلية ومايتصل بها من عوامل اقتصادية وغيرها من العوامل، ثانيهما البيئية الخارجية المتمثلة في القوى الخارجية ودول الجوار الجغرافي التي تؤثر وتتأثر بالأوضاع في السودان. فقد خلق موقع السودان الفريد في قلب القارة وحدوده المباشرة مع ثمانية دول وارتباطه القبلي مع جيرانه وضعًا حرجًا جعله يتأثر ويؤثر في النزاعات من حيث استقبال النازحين واللاجئين الفارين من لهيب النزاعات الدائرة في بلادهم خاصة إذا كانت تلك النزاعات عنيفة.

ومنه فإن الأسباب الداخلية للنزاعات في السودان تتباين من نزاعات إقتصادية ذات تجليات عرقية في جنوب السودان إلى نزاعات بسبب الإختلالات البيئية الناتجة عن علاقة الإنسان بالموارد في ظل وجود سياسات اقتصادية وإجتماعية عاجزة عن استيعاب متطلبات المجتمع و إراداته ، وتمثل دارفور بغرب السودان نموذجا وأضحًا لهذا النزاع ، بالإضافة إلى أسباب أخرى عديدة[2].

وعليه فإن الحرب الأهلية في السودان إتجهت إلى منحى آخر مع بداية التسعينات و تعددت أطراف الحرب و تناقضت وتشابكت مواقفها من ناحية و إتسع نطاقها وذلك لتوسعها بحيث لم تعد مقتصرة على المنطقة الجنوبية فقط بل تعدت أيضا إلى الشرق و الغرب من ناحية أخرى[3].

يعتبر السودان كبقية دول القارة الإفريقية التي تعاني من عدم الإستقرار الناجم عن مشاكل التعدد العرقي والثقافي، ، بحيث فشلت الحكومات المتتالية في وضع حد للنزاع في الجنوب، وأصبح شغلها

---

[1] أحمد إبراهيم محمود. الحروب الأهلية في إفريقيا .المرجع السابق.ص222.

[2] سلافة عبد الرحمن أحمد عثمان، " الصراعات في القارة الإفريقية . دراسة حالة السودان ". **رسالة ماجيستير**:(كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية الخرطوم 2005)ص48.

[3] أحمد محمود إبراهيم. الحروب الأهلية في إفريقيا. المرجع السابق،ص224.

الشاغل هو مواجهة التدهور الأمني الناجم عن الحرب وأهملت إلى حد كبير الجوانب التنموية، مما انعكس سلبا على حياة الفرد السوداني،في حين كانت هناك الجهود المبذولة لحل الأزمة لم تتوقف من طرف القادة السياسيون بحثا عن السلام،لكنها باءت بالفشل التام، واستمر الشعب في المعاناة من ويلات الحرب و خسائرها المادية والنفسية على حد سواء[1] .

المطلب الثاني: النزاع العرقي في الكونغو الديمقراطية

الكونغو الديمقراطية هي الأخرى كانت قد شهدت مسرحا للنزاعات العرقية و نموذجا واضحا و بارزا في هذا الشأن في منطقة البحيرات الكبرى وتتميز بعمق أحداثها و حيثياتها و تعدد أطرافها و أبعادها، تحتوي الكونغو على موقع متميز و مساحة شاسعة جدا وهو ماجعلها محل أطماع و تجاذب حيث تبلغ مساحتها مليونين و ثلاثمائة و خمسة و أربعين ألف كم2 . أكبر بثمانين من مساحة بلجيكا فهي تتوسط القارة الإفريقية وتصنف كثالث أكبر دولة بعد الجزائر والسودان [2].(1) و تحدها جمهورية إفريقيا الوسطى و السودان شمالا و أوغندا وروندا وبورندي وتنزانيا شرقا و جمهورية كونغو غربا وزامبيا وأنغولا جنوبا، عاصمتها كينشاسا . تسمى سابقا زائير كانت مستعمرة بلجيكية منذ 1908و نالت إستقلالها يوم 3جوان 1960 وبعد عزل الرئيس "كازافوبو" عام 1965 تولى الجنزال موبوتو الرئاسة وقد أدخلت التعددية في البلاد عام 1970وفي 1997غادرهذا الأخير كينشاسا ليتولى بعده الرئيس "ديزيري كابيلا "الذي وصل إلى كنشاسا من نفس السنة[3].

فهي تعتبر الكونغو منذ إستقلالها في 1960 أرضا خصبة للنزاعات و الأزمات وقد لعب الإستعمار دورا كبيرا طوال فترة وجوده في تغذيتها إذ شهدت الكونغو أول أزماتها السياسية بعد خروج المستعمر البلجيكي مباشرة كما شهدت نزاعات إنفصالية في الأقاليم إنتهت بتدخل دولي من جانب الأمم المتحدة وظلت الأوضاع غير مستقرة منذ الإستقلال وحتى إستيلاء موبوتو على السلطة عام 1960.

---

[1] الحاج محمد رضا بومهدي ." أثر الحركات الانفصالية على وحدة الدولة في إفريقيا.دراسة حالة السودان"،**رسالة ماستر**، (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية،مستغانم ،2018) ، ص44

[2] موسى مخول ،**موسوعة الحروب و الأزمات الإقليمية في القرن العشرين –أفريقيا**، لبنان : بيسان للنشر والتوزيع و الإعلام.2007 ، ص323

[3] عبد القادر رزيق المخادمى ،النزاعات في القارة الإفريقية، المرجع السابق ، ص،ص246،247

النزاع في الكونغو ماهو إلا إنعكاس لواقع وحقائق التوزيع السياسي و الإثنوغرافي للجماعات العرقية داخل الكونغو والتي تحوي على أكثر من 250 مجموعة عرقية وهي "المونغو و الكونغو و الكاتنحا و السونجي و البانزى و الأزاندي و الياكا و اللاما ، الألور ، و البيمبا" وغيرها وهي تصنف ضمن المجموعات الكبرى و هناك مجموعات عرقية صغيرة من بينها جماعة التوتسي و هي مجموعة نزحت أثناء الإستعمار من روندا متجهة لشرق الكونغو أين إستوطنت هناك، و هي تطمح لتولي الحكم في البلاد بكاملها بمساندة من روندا و أوغندا ، وهذا ما يوضحا الإرتباط بين الجماعات العرقية في الكونغو و في روندا و التي شهدت أبشع مظاهر العنف و القتل و الإستئصال المبني على أساس عرقي[1].

لقد عانى شرق الكونغو الديمقراطية من تكرار النزاعات العرقية على مدى أربعة عقود خلافا لمقاطعتي كونغو الجنوبية ومقاطعة "إيتوري" منذ أوائل 1960 ، كما اقترن عهد استقلاله بكل المشاكل التي تواجه الدول الإفريقية (العرقية، الحدود، الديون و مشكلة اللاجئين)،وهي كالآتي:

-يعتبر اللاجئون من رواندا هم سبب اشتعال المشكلة في شرق الكونغو، فهم نتاج الأوضاع المتغيرة

والمتفجرة في رواندا أو بوروندي، فعندما طالب التوتسي في رواندا وبوروندي بالاستقلال عن بلجيكا منذ

منتصف الخمسينات حنق عليهم المستعمر وقرر تأديبهم بإجراء انتخابات عامة عام 1959 أسفرت عن فوز

الأغلبية الساحقة من الهوتو وتهميش التوتسي الذين كانوا يحكمون البلاد لآلاف السنين، وقد ترتب عن ذلك فرار 120 ألفا من التوتسي من رواندا بين عامي 1959-1961 فذهب نصفهم إلى" كيفو"و إنظموا التوتسيين الروانديين المقيمين في نفس المنطقة منذ العشرينات.

هكذاوقام الرئيس "موبوتو" في 1972 بإصدار مرسوم عام يمنح بمقتضاه الجنسية الكونغولية لجميع المقيمين من أصول روندية وبورندية الذين استقروا في البلاد قبل 1950.

- لجوء 30 ألف من الهوتو على الكونغو في عام 1973 فروا من بورندي.

[1] محمد مكي الشفيع ،"الصراع في منطقة البحيرات :أسبابه و تداعياته" .مجلة دراسات إفريقية :ع24، 2000،ص159

وفي خضم هذه الأحداث تواصل وفود اللاجئين من الموجة الثالثة بسبب سياسات موبوتو، حيث وصل في عام 1973 إلى 30 ألفا من الهوتو فروا من بوروندي إلى كيفو بعد الأحداث العرقية الدامية هناك،

، و كما تواصل توافد اللاجئين على شمال شرق الكونغو بوصول حوالي 57 ألف لاجئ أوغندي بسبب أحداث ذلك العام في أوغندا والتراع بين تترانيا وأوغندا للإطاحة بعيدي أمين، ليتحول شرق الكونغو إلى مأوى لمختلف الاثنيات والعرقيات المحلية والإقليمية في ظل ظروف لاتسمح بإحتواءهم .

ضف إلى ذلك محاولة التوتسي وخاصة جماعة "البانيا مولينغي"*منهم؛ الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية تتناسب ونموهم العددي في شرق الكونغو.

تمعاد الرئيس موبوتو لقانون عكس الأول يحدد المواطنة على أساس الانتماء إلى إحدى الجماعات العرقية داخل حدود الكونغو عام 1885 ، أي نزع المواطنة للتوتسي لأنهم من أصول رواندية، لتنفجر الأزمة بين أقلية التوتسي والحكومة الكونغولية بقيام شباب "البانيا مولونغي" بتنظيم أنفسهم في ميلشيات مسلحة للدفاع عن المكاسب التي حققوها منذ تهجيرهم من رواندا وبورندي حسبهم[1].

في غضون ذلك وعلى الرغم وفي خضم كل هذه التوتر بدأت الموجة الثالثة للجوء مع وفود الهوتو من بوروندي إلى شرق الكونغو بعد محاولة انقلاب عام 1993 عقبها مذابح عرقية راح ضحيتها 50 ألف شخص، وكذلك مع لاجئي الهوتو من رواندا هذه المرة، حيث وفد أكثر من مليونين بما فيهم جيش رواندا السابق، بعد استيلاء الجبهة الوطنية الرواندية على السلطة في كيجالي في جويلية 1994

وهكذا تجمع في شرق الكونغو كل عناصر المشكلة ،نجد التوتسي ضد حكومة موبوتو من جهة والتوتسي في مواجهة أكثر من مليوني من الهوتو من رواندا وبوروندي مع وجود جماعات عرقية محلية وهي Hunde، Tembo، Nande،Nyanga مستقطبة إما من الهوتو أو التوتسي، فالتوتسي والهاند حاربوا معا ضد الهوتو في حين كان الهوتو اللاجئين تحت مراقبة جيش Ex-far وميليشيات الانترهاموي التي تتهمها رواندا بارتكاب مذابح 1994 ضد التوتسي وكانت النيانغا والهاند ضحايا هجمات الهوتو.

*البانيا مولونجي :هم محاربو كونغوليون توتسي من أصل رواندي.

[1]سمية بلعيد. المرجع السابق ، ص، 128.

ووجد موبوتو نفسه في أزمة حين أمر في 1996 بتهجير البانيا مولينغي أو توتسي الكونغو لكنه قوبل بالرفض وقرروا حينها بالإتحاد مع مقاتلي الماي ماي وفصائل أخرى معارضة من دول الجوار بقيادة لوران كابيلا.

ومن هنا دخلت الكونغو في حرب أهلية في أكتوبر 1996بقيادة لوران كابيلا والذي إستطاع السيطرة على البلاد في غضون 8شهور و كذا الإطاحة بنظام موبوتو بالإضافة إلى أن كابيلا منذ بداية الحرب كان يطمح ويهدف إسقاط النظام الحاكم و إجراء انتخابات ديمقراطية و كذا تحقيق العدالة التوزيعية في ثروات البلاد . في حين تأثير العامل الخارجي كان واضحا في هذه الحرب من خلال تحالف قوات الديمقراطية بقيادة كابيلا يتمتع بدعم كبير من أنجولا و أوغندا وروندا وهو ما وفر له الدعم الكامل سياسيا و ماديا . وفي الفترة الموالية شهد الصراع في الكونغو الديمقراطية حالة من الاستقرار النسبي بين الأطراف المتنازعة ولكن في المنتصف من شهر جانفي عام 2001 تجدد الصراع و إنهزمت القوات الحكومية مما أثار إستياء الرئيس كابيلا بسبب الهزائم ثم لقى مصرعه أثناءها في نفس السنة [1].

ومع مجيء كابيلا الإبن الذي حكم عقب وفاة والده بعقلية مختلفة عما سبقه من حكام وذلك لوعيه و إدراكه أن الاستقرار في بلد ضخم كالكونغو لا يكون إلا بتهدئة الوضع مع جاراته الثلاث رواندا وبوروندي وأوغندا، وتناغم المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبلجيكا، وهو الأمر الذي تجسد فعلا من خلال إحياء اتفاقيات السلام، وكذا محاولته إيجاد مساحة من الاستقلالية في موقف بلاده عن حلفائها أنجولا وزيمبابوي وناميبيا[2].

إلا أن بالرغم من كل الإستراتيجيات التي كان يهدف إليها و محاولته للحد من النزاع كابيلا الإبن إلا أنه لم يمنع من استمرارية التراع العرقي في الكونغو الديمقراطية، ففي الكونغو تتجمع عدة أسباب تغذي هذا التراع وتمنع توقفه حيث تتشكل الخارطة الإثنية الكونغولية من طيف من الجماعات العرقية التي وجدت نفسها مع جماعتين متعاديتين وهما التوتسي والهوتو في نفس الرقعة الجغرافية منذ استقلال الدولة، وعملت هاتين الجماعتين على استقطاب الجماعات المحلية وفقا لما يتلاءم ومصالحها الذاتية فأدخلت الكونغو في عنف عرقي دائم لا علاقة لها به،

[1] أحمد محمود إبراهيم ،المرجع السابق. ص، ص253،254

[2] سمية بلعيد، المرجع السابق، ص134

وفي ذات الوقت عملت الطبقة الحاكمة باستمرار على التلاعب بالبعد العرقي وتحريكها بين قطبين زيادة إلى تواجد اللاجئون في ظل وجود ثروات هائلة في الدولة يأبى اللاجئون تركها والعودة إلى بلدانهم الفقيرة ومع نهب السلطات الحاكمة والجيش لهذه الموارد وكذا الدول المجاورة من الناحية الشرقية، وعليه فقد تورطت إفريقيا في مشكلة ديمومة الصراع في ظل وجود دول مثل الكونغو،

ويقول في هذا الشأن" (Jean vak ick) جان فاك إيك مفاوض لمدة 12 عاما في منطقة إفريقيا الوسطى في مقال له بعنوان: "تجاهل السرطان الإثني في الكونغو يعيق السلام الحقيقي أنه من الواضح إذا لم يتم صياغة إستراتيجية جديدة ترتكز على علاج الأسباب الجذرية الحقيقية للتراع فإن المنطقة سوف تسير دون رجعة باتجاه أزمات كبرى متجددة [1].

وعليه فإن النزاع الذي حدث في الكونغو الديمقراطية لا يختلف كل الإختلاف عن النزاعات و الصراعات الموجودة في منطقة البحيرات الكبرى ككل .إذ أن هذا النزاع له خلفياته التاريخية و أبعاده العرقية و أيضا أسبابه الاقتصادية .فالبنسبة للخلفية التاريخية للنزاع يلاحظ أنه يظهر فيها الميراث الإستعماري و دوره في تخطيط المنطقة كما ساهم الإستعمار بصفة غير مباشرة في ترسيخ عدم الاستقرار بتوليه بعض الجماعات مقاليد الأمور في البلاد و إعطائها أفضلية على غيرها من الجماعات [2].

هذا بالإضافة إلى ممارسات النظم الحاكمة بعد الإستقلال و التي ساهمت أيضا هي الأخرى في تعميق الكراهية بين الجماعات داخل الدولة الواحدة . بينما قد تمتد الجماعة العرقية الواحدة إلى أكثر من دولة مما يؤدي إلى عدم الاستقرار سواء داخل الدولة الواحدة أو فيما بين دول المنطقة جميعها[3].

---

[1] البحيرات العظمى: عدم تكرار الماضي، شبكة الأنباء الإنسانية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تم الإطلاع في 16-05-2019 ،على الموقع :
http://www.thenewhumanitarian.org/ar/report/1034

[2] محمد مكي الشفيع ،المرجع السابق، ص160

[3] المرجع نفسه .ص ،ص 160..165

المطلب الثالث: حالة النزاع العرقي في روندا .

إندلع النزاع في روندا بين قبائل التوتسي Tutsi الرعاة وهم الأقلية الحامية النيلية وقبائل الهوتو Hutu الذين يعملون في زراعة البن والشاي وهم الأغلبية الحاكمة.حيث يأخذ النظام الحاكم طابعا عكسيا فالأقلية من التوتسي في بوروندي وهي المسيطرة على مقاليد الحكم وتحاول الأغلبية من الهوتو أن تنتقم لتحيز قبائل التوتسي في بوروندي إلى القوات المتمردة في روندا[1].

إن هذا النزاع إندلع بفعل تناقضات سياسية و إثنية عديدة بين الجماعتين أو القبيلتين بحيث يمثل الهوتو أغلبية السكان وتصل نسبتهم إلى حوالي 85في المئة من مجموع السكان والذي يبلغ عددهم حوالي 7،3مليون نسمة في حين نجد أن التوتسي لا يمثل سوى 14 في المائة فقط من السكان[2].

أما عن جذور التاريخية للنزاع في رواندا فإنه يعود إلى الحقبة الإستعمارية من خلال انتهاج المستعمر الألماني ومن بعده المستعمر البلجيكي لسياسة التفريق بحثا عن استحكام سيطرته، وقد أدى ذلك بعد الاستقلال إلى نزاعات بين الهوتو والتوتسي، ومحاولة إبادة عام1972؛ حيث قتلت جيوش التوتسي آنذاك ما بين 100 ألف و 200 ألف من الهوتو، أما حرب الإبادة عام 1990 فكانت نتيجة لحرب أهلية اندلعت بين متمردي(Rwandan Patriotic Front) حركة الجبهة الشعبية الرواندية* ، وبين الحكومة، وعلى إثر وساطات إقليمية ودولية، وقعت الحكومة س وفي سنة 1993، أين قام مجهولون بقصف طائرة الرئيس الرواندي في مطار العاصمة كيغالي في 6 أفريل 1994 ، فقتل هو والرئيس البورندي الذي كان برفقته، وحينها بدأ انتقام الأغلبية الهوتو من التوتسي، فأنتشر الجيش الرئاسي وميليشيات "الأنترهاموية" وقامت بنصب الحواجز في أرجاء العاصمة، وشرعوا في قتل كل من هو توتسي وتتابع التقتيل المنظم في استهداف تجمعات التوتسي في العاصمة وفي غيرها من مدن رواندا و خلال شهر واحد سجلت حصيلة القتلى بمليون شخص من التوتسي، وبعض الهوتو المعتدلين، حيث كان القتل في غاية الوحشيَّة[3].

---

[1]صابر حموتة، المرجع السابق ص57

[2]أحمد إبراهيم محمود، المرجع السابق ص238

RPF*هذه الحركة أسسها التوتسي اللاجئون في أوغندا.

[3]آدم بمبا: النزاعات الأهلية في إفريقيا (قراءة في الموروث السلمي الإسلامي)، سلسلة دعوة الحق،رابطة العالم الإسلامي، د،س،ن ص221،222

فيما إستطاعت قوات الجبهة الوطنية الإستيلاء على العاصمة ، وتشكيل حكومة جديدة إلا أن ذلك لم يؤد إلى وقف عمليات القتال ، فقد عملت الحكومة الجديدة على إعادة بناء الهياكل الإدارية في الدولة ،وقات بتشكيل حكومة وفقا لإتفاق أروشا الذي تم بين الحكومة والمتمردين في 1993وفيها تم تعيين باستور بيرمنجو رئيسا للبلاد ، وهو ينتمي إلى الهوتو التي تمثل الأغلبية بينما كان معظم أعضاء الحكومة الجديدة ينتمون إلى الأقلية التوتسية ، إلا أن آلاف العائدين التوتسيين القادمين من منفاهم في البلاد المجاورة كانو محملين بأحقاد كبيرة ، وسعوا إلى تفريغ هذه الأحقاد ضد أفراد قبيلة الهوتو ،بينما كانت ميليشيات الهوتو بدورها توجه ضربات مسلحة ضد أفراد التوتسي ، الأمر الذي إلى إستمرار القتال[1].

إن حرب الإبادة التي شهدتها رواندا هي من أبشع الحروب التي عرفها التاريخ بعد الحرب العالمية الثانية. ويعتبر البعد الاستعماري سببا مباشرا في كل ذلك.

ناهيك عن الدور الفعال الذي لعبته الكنيسة فبعد أن كانت من أوائل المساندين بعد الاستقلال للرئيس البورندي "ميكومبيرا" في سنة 1966 والرئيس الرواندي "هبيرمانا" عام 1973 إثر تولي كل منهما السلطة بالانقلاب الدامي؛ صارت من المخططين والداعمين للتفرقة و المجازر القبلية والمنفذين للمجازر القَبَلية التي أُرْتكبت ضد التوتسي في رواندا بين أعوام 1960–1973 وما أُرْتكب ضد الهوتو في بورندي عام 1965؛ إلى جانب ذلك كل ذلك فقد حُوكم العديد من رجالات الكنيسة البارزين، وثبتت إدانتهم بالمشاركة المباشرة في عمليات الإبادة، في محاكم دولية واقليمية وكذا محلية[2]..

من خلال ماورد في النماذج السابقة نلاحظ أن النزاع العرقي في كل من الدول الإفريقية السابقة الذكر له خصوصيته و طبيعته و نتائجه على القارة الإفريقية و لكن الشيء الذي لا يختلف فيه إثنان في كون كل هذه النزاعات وغيرها تقوم على أساس عرقي بعد ما غذاه المستعمر في هذه الدول وفي حياة الأفراد والمجتمعات الإفريقية وهو ما يجعلها تتصف بالتعقيد و ما يجعلها أكثر تعقيدا كون هذه الدول الإفريقية تتميز بقدر كبير من التشابه في الأوضاع السياسية و الاقتصادية و كذا الإجتماعية لاسيما المتجاورة منها ففي أغلب الأحيان. ما يؤدي النزاع في دولة ما إلى زعزعة إستقرار الدول المجاورة والتي تتميز بوجود تشابه عرقي كبير في التركيبة السكانية لها ، وذلك من

[1] أحمد إبراهيم محمود، المرجع السابق ص240

[2] آدم بمبا ،المرجع السابق ،ص، 222

خلال إثارة النعرات العرقية و التضامن مع الجماعات العرقية التي تعاني التهميش والإقصاء ، وتكون النتيجة توتر العلاقات بين الدول المعنية وأبرز مثال على ذلك حالة روندا بورندي و الكونغو كما سبق الإشارة إليها بالإضافة إلى تعدد الأطراف الخارجية التي تجد مصالحها في هذه الدول و تدعم جماعة على حساب جماعات أخرى وهو ما يؤدي بالنزاع إلى تغيير مساراته هذا من ناحية[1].

و من ناحية أخرى هذا التقارب و التشابه في الظروف الداخلية يجعل من النزاع العرقي يتميز بصعوبة في حله أو على الأقل في إدارته أو إيجاد تسوية من طرف الأجهزة أو الهيئات الدولية المخولة بذلك و من ثم مدى نزاهة وفعالية هذه الأخيرة إما في الإستجابة لمطالب هذه الجماعات العرقية أو القدرة على إدارة التعدد العرقي بما يحفظ أمن و إستقرار الدولة ككل. ومن هنا يجرنا الأمر إلى التعرف على بعض المبادرات و الجهود الدولية و الإقليمية في حل النزاعات الإفريقية و هل تمكنت فعلا من تحقيق هدف هذه الشعوب من الاستقرار و الأمن بعيدا عن الحروب و النزاعات المدمرة؟

المطلب الرابع: المبادرات و الجهود الإقليمية والدولية لحل النزاعات الأفريقية.

بناء على ماسبق فإن النزاعات التي عرفتها الدول الإفريقية هي نزاعات معقدة ومتشابكة وتدوم لسنوات طويلة وقساوة مشاهدها و فضاعة جرائمها و إنتهاكات صارخة فضلا عن تداعياتها على جميع الأصعدة ومع تطور الوضع وبالتالي من الضروري التدخل و منع تفاقم النزاع و أوجبت تحريك المجتمع الدولي و التدخل لزرع بذور الاستقرار ومنع تفاقم الحروب و يتجسد ذلك في العديد من المبادرات والتدخلات سواء إقليمية كانت أو دولية و وهو ماسنتطرق إليه في محاولة للتعرف على بعض من هذه المبادرات و مساهمة المنظمات في فض النزاعات الإفريقية .

منظمات دولية:

هيئة الأمم المتحدة:

إن إنشاء منظمة الأمم المتحدة كان بالأمر الإيجابي والمترقب لدى الشعوب المستعبدة و المظطهدة في إفريقيا . والتي كانت تتطلع إلى عهد جديد في ظل هذه المنظمة . وقد إتسم إتصال الأمم المتحدة

[1] المرجع نفسه ص، ص226،228

بالنزاعات الإفريقية بالصراع الدائم بين القوى المستعمرة و الدول المناهضة للإستعمار وهذا الأخير أدى بالأمم المتحدة إلى توسيع سلطاتها و أجهزتها[1]،

فيما إضطلعت الأمم المتحدة ولا تزال بجهود كبيرة من أجل إقرار السلم والأمن في أرجاء العالم ، لكن التوسع

في عمليات حفظ السلم في إطار الأمم المتحدة لم يحل دون استمرار العوامل التي يهدد السلم والأمن الدوليين خاصة في حالات الصراع الداخلي والتي تتمثل أهم مظاهرها في التراعات العرقية.

فلقد تبنت الأمم المتحدة منذ نهاية الثمانينات مجموعة من المهام و الأدوار الجديدة و المتمثلة في بناء السلم بعد انتهاء الصراع وهي ذات أبعاد متكاملة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية بالإضافة إلى العناصر العسكرية.

وخلال المدة من 1990 إلى مارس 2009 أنشأت الأمم المتحدة عمليات السلام عديدة والتي في أغلبها مهام بناء السلم ومن العمليات التي قامت بها الأمم المتحدة كانت في كل من ناميبيا سيراليون ، الكونغو الديمقراطية. وتعود كثافة هذه العمليات تعود إلى تفاقم الآثار السلبية للتراعات العرقية ، وامتدادها إلى المحيط الإقليمي وافتقار الوسط الإفريقي (الدول والتنظيمات) إلى القدرات اللازمة لبناء السلم ، كذلك إلى تراجع منطق السيادة لدى الدول الإفريقية بسبب المشروطية السياسية والاقتصادية وإتباع برامج التثبيت والتكيف الهيكلي،ولكن على الرغم من الجهود التي تبذلها المنظمة إلا أنها إجراءات غير كافية لمواجهة عدم الاستقرار السياسي مثل مراقبة وقف إطلاق النار والفصل بين الأطراف المتحاربين[2]،

فيما يخص دور الأمم المتحدة في النزاعات الإفريقية كالقضية السودانية فالأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان كان قد صرح في2004 بأن النزاع في السودان يستلزم تدخل عسكري لوقف القتال في غرب السودان . و أكد من أن القضية السودانية مدرجة في قائمة الأمم المتحدة[3].

وبضغوط من الدول أمريكية و أوروبية، فقد أولت القضية السودانية اهتماما خاصا. ولعل أبرز مثال على ذلك ففي خلال عشر سنوات (من 1979-2007-) حيث صدر عن الأمين العام ما يقارب

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمى .النزاعات في القارة الإفريقية. المرجع السابق ص217.

[2] سمية بلعيد، المرجع السابق، ص، ص53.52،

[3] فارس مظلوم العاني ،المرجع السابق ص،ص،68،69

خمسين قرارا أو تقريرا أمميا تهدف كل هذه القارات إلى الضغط على الحكومة السودانية وتضييق الخناق عليها في مشكلة دارفور، وكانت مشكلة جنوب السودان في البداية هي محل اهتمام الأمم المتحدة،

وأدانت ما يحصل في الإقليم على أنه إنتهاك لحقوق الإنسان رافضة بذلك السياسات الحكومة السودانية وعبرت عنه "بالتطهير العرقي" في الإقليم، كما مارست ضغوط كبيرة على الحكومة السودانية للرضوخ لمطالب الحركات المنددة بالإستقلال ورفع الإضطهاد عنها في الجنوب .

أما فيم ايخص ملف دارفور، فقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا معتبرا في تحويله إلى مجلس الأمن بدليل فشل الإتحاد الإفريقي في إيجاد تسوية بالرغم من الجهود الكبيرة التي قام بها. وقد وصفتالولايات المتحدة أن الأوضاع في دارفور تهدد السلم والأمن الدوليين، واعتبرت ما يدور في دارفور "إبادة جماعية" و" تطهيرا عرقيا" وذلك بهدف الضغط على الحكومة السودانية حتى توافق على دخول قوات دولية للإقليم لإيقاف جرائم ضد الإنسانية القائمة في الإقليم[1].

ومنه فإن الظاهر يؤكد أن لغة المصالح الخارجية و الإرث التاريخي الإستعماري للغرب هو الفاصل و الحاكم في أزمات السودان للتحول هذه الأزمات تدريجيا إلى مسرح للتدخل في شؤون البلاد عسكريا و أمنيا و سياسيا[2].

وبالتالي ما هو واضح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استغلت الوضع الأمني في إقليم دارفور فصعّدت من اهتمامها به تحت غطاء حماية حقوق الإنسان والأقليات المتواجدة في دارفور، فعملت بذلك على تدويل أزمة دارفور من خلال إدراجها ضمن جدول أعمال الأمم المتحدة، فكانت قرارات مجلس الأمن تحت رعايةأمريكية، تمثلت في شن حملات دعائية تحريضية وادانة وعقوبات متنوعة على الحكومة السودانية من أجل الضغط عليها لتمرير أجنداتها وحماية مصالحها القومية في المنطقة[3].

[1] الحاج محمد رضا بومهدي .المرجع السابق ص67،70

[2] فارس مظلوم العاني، المرجع السابق. ص69

[3] الحاج محمد رضا بومهدي ، المرجع السابق، ص71

لذلك نجد أن الإتجاه الواضح في تعامل الولايات المتحدة مع هذه الظاهرة لم يكن من خلال معالجة أسبابها الحقيقة بقدر ما تركز على محاولة محاصرتها و معالجتها أمنيا[1].

وكذلك نجد تدخل الأمم المتحدة في النزاع الرواندي 1994 و التي تتميز بالتنوع العرقي كما أسلفنا إليه وفي ظل المأساة و المجازر الرهيبة التي كانت على أراضيها لم يشهد لها التاريخ مثال تحركت الضمائر الإنسانية لدى العديد من الدول و الهيئات الدولية لوقف هذه النزاعات.

فإزاء الآثار الإنسانية الخطيرة التي ترتبت على النزاع في رواندا و الانعكاسات الداخلية و الإقليمية لهذا الأخير قام مجلس الأمن بمحاولة التصدي لهذا النزاع وأصدر العديد من القرارات من بينها القرار 918 لسنة1994، و الذي استنكر فيه بشدة أعمال العنف التي تحدث في رواندا.

حيث طالب بضرورة العمل على توفير الحماية وظروف جيدة للنازحين و اللاجئين والعمل على زيادة أفراد البعثة التابعة للأمم المتحدة في رواندا و حظر توريد الأسلحة إلى أي من أطراف الصراع كما طلب من السكرتير العام للأمم المتحدة تقديم تقرير لتحديد الإجراءات اللازمة لبحث السبل الممكنة لوقف الانتهاكات الإنسانية و مخالفة القانون الدولي الإنساني في روندا .

وعلى الرغم من صدور العديد من القرارات من مجلس الأمن إلا أنها كانت لاتطبق على أرض الواقع فقد أصدر المجلس في الفترة مابين 12 مارس 1993 إلى 28 فيفري 1995 ، 16 قرار ولكنها على الرغم من ذلك لم توقف النزاع ولذا اعترف الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان " بعجز الأمم المتحدة عن لعب دورهم في رواندا بصفة خاصة وفي منطقة البحيرات العظمى بصفة عامة ، ولهذا إكتفت الأمم المتحدة بإصدار العديد من القرارات دون إمكانية تنفيذها ، وعلى الرغم من هذا العجز الذي أصاب الأمم المتحدة عند التعامل مع النزاع الرواندي إلا أن مجلس الأمن أصدر القرار 955 لسنة 1994 الخاص بإنشاء محكمة دولية لمعاقبة الأشخاص الذين ارتكبوا أعمالا مخالفة للقانون الدولي الإنساني في رواندا بعد شهر أفريل سنة 1994 ، تطبيقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[2]

وعليه يمكن القول أن مجلس الأمن كأحد أهم أجهزة الأمم المتحدة الهامة فإنه لم يتحرك بشكل فعال ، للنظر في النزاعات الإفريقية و سبب ذلك يعود إلى إحتكار خمسة أعضاء دائمين ، غالبا مايشكلون

---

[1] عبد الحليم غازلي. السياسة **الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا**.القاهرة: دار الكتاب الحديث،2015، ص382

[2] أحمد إيدابير .المرجع السابق . ص165

الدول الكبرى الإستعمارية ، و منهم من له حق الإعتراض الهادم لأي قرار لأن هذه الدول تحتكره و تستخدمه بما يتماشى مع مصالحها الخاصة."[1]

وعلى هذا الأساس أصبح على الأمم المتحدة بالتخطيط و رسم استراتيجيات تتناسب مع طبيعة هذه النزاعات لتصبح أكثر واقعية وهكذا تبرز فعاليتها من خلال تطوير برامج تواءم الظروف و الأوضاع لهذه الدول الإفريقية فإدارة النزاع العرقي أو محاولة فضه تتكفل به هذه الهيئة و ليكون هدفها الأسمى هو تحقيق الأمن و الاستقرار للشعوب في جميع المجالات وتطبيق مبادئها المعلنة في ميثاقها مع تفعيل قراراتها وجهودها بشكل جدي وصارم .

منظمات إقليمية :

إن التدخلات الخارجية لا تأتي فقط من الدول الأوروبية ، بل هي تأتي أيضا و بكثافة من الدول الإفريقية المجاورة للدولة صاحبة الأزمة و نرى ذلك في دول القرن الإفريقي و البحيرات العظمى بتوسع شديد فنجد الدول المجاورة غالبا ما تأوى المعارضة من الدول المجاورة و تستخدمها كورقة ضغط لتحقيق سياسات ما في علاقاتها مع جاراتها أو مصلحة داخلية ما[2]

ومن الجهود الإقليمية الأكثر بروزا في فض النزاعات في إفريقيا تتمثل في منظمة الإتحاد الإفريقي.

منظمة الإتحاد الإفريقي:

تعد هذه المنظمة أبرز هيئة إقليمية في القارة الإفريقية نظرا لما قامت به من جهود ومبادرات عدة في سبيل تحقيق الاستقرار داخل القارة . أنشئت هذه المنظمة بعدما كثرت النزاعات في القارة نتيجة لمخلفات الاستعمار الأوروبي للحد منها وإرساء الاستقرار في القارة.

فيما يتعلق بدور منظمة الوحدة الأفريقية ، فان اهتمام هذه المنظمة بالعنف والنزاعات يعود إلى وقت قريب ، ومن المعروف أن المنظمة ومنذ نشأتها في عام 1963 م تنشد إلى تخليص القارة من الاستعمار الأجنبي ، إلا أنه وبعد تحقيق هذا الهدف اتجهت لتبني مشكلات جديدة و على رأسها فض

[1] عبد القادر رزيق المخادمي. النزاعات في القارة الإفريقية،المرجع السابق ص219.

[2] محمد راشد صابون. المرجع السابق ، ص25

النزاعات الداخلية. لذلك ففي سنة 1993 عقدت الدورة التاسعة و العشرون للمنظمة في القاهرة فركز المؤتمرون على قضية الأمن و الاستقرار وقرروا إنشاء آلية لمنع وإدارة و حل النزاعات في أفريقيا[1].

كما تميزت قرارات هذه المنظمة بالإستقلالية مما أبعد أطرافا عديدة لها مصلحة في تأجيج نزاعات بين دول القارة.وهو ما جعل من القرارات التي تصدر عن منظمة الوحدة الإفريقية تحظى بقبول من طرف دول القارة . وعليه سعت المنظمة إلى تشكيل وحدات خاصة بالدول الإفريقية الأعضاء تتولى فصل القوات في حال وقوع نزاعات مسلحة بين دولتين من القارة ، وذلك لتهدئة بعض بؤر التوتر في القارة دون الحاجة إلى قوات دولية.[2]

بينما إستهدف المؤسسون الأوائل للوحدة الإفريقية دعم الوحدة و التضامن بين الدول الإفريقية وكذا القضاء على الإستعمار وتعزيز التعاون الدولي فيما أقر القانون التأسيسي للاتحاد حلول هذا القانون محل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بمعنى مجيء الإتحاد الإفريقي محل منظمة الوحدة والتي تقوم بتطوير وتفعيل الأهداف و الآليات التي قامت على أساسها منظمة الوحدة[3].

حيث أنه تم الاتفاق في القمة العادية رقم 29 بالقاهرة سنة 1993 على إنشاء آلية جديدة تكون مهمتها الأساسية ليس فقط التعامل مع الصراعات القائمة و انما السهر على دون اندلاعها ، وذلك من خلال القيام بجهود الدبلوماسية الوقائية و التسوية السلمية للنزاعات ، مع إمكانية التدخل في النزاعات الداخلية في حالات محددة هذه الآلية أطلق عليها اسم "آلية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع وإدارة وحل الصراعات ،ولكون مناطق التوتر و النزاعات في أفريقيا تفاقمت و زادت شدتها فقد اعتمدت الهيئة المركزية للآلية تشكيل أول بعثة للحماية و المراقبة الأفريقية في بورندي تضم 180 عسكريا و 20 مدنيا[4].

---

[1] جمال طه' "دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية النزاعات والعنف السياسي في الدول الإفريقية". مجلة السياسة الدولية ع23 . . 2013ص260 تم الإطلاع في 20-05-2019
https://www.politics-dz.com/community/threads/dur-almnzmat-al-qlimi-al-friqi-fi-xhl-/utsui-alynf-alsiasi-fi-aldul-al-friqi.5041

[2] خليفة عصموني ، ".تسوية النزاعات الإفريقية في إطار الإتحاد الإفريقي ". **رسالة ماجيستير** (كلية الحقوق. تخصص قانون دولي و علاقات دولية.جامعة سعيدة 2010.) ص73

[3] المرجع نفسه ، ص45.

[4] أحمد إيدابير، المرجع السابق . ص182

و إلى جانب الحديث عن دور أجهزة الإتحاد الإفريقي ومدى فعاليتها يمكن الحديث أيضا عن أحد أهم أجهزة الإتحاد و المتمثل في المجلس السلم و الأمن الإفريقي ومختلف إسهاماته في مجال تسوية النزاعات الإفريقية و أحسن مثال على ذلك ماقام به في النزاع في الكونغو الديمقراطية حيث قام هذا الأخير إصداره لمجموعة من القرارات المتعلقة بإرسال لجان تقصي الحقائق حول هذا النزاع وكذا قراراته بتعزيز مكتب إتصال الإتحاد في كينشاسا وبالتالي كل هذه اللجان ساعدت على تفهم النزاع و دوافع أطرافه المختلفة ،

كما إستفاد المجلس بتوصياتها فيما إتخذه من قرارات لتسوية النزاع .بالإضافة إلى الدور الأساسي في تسوية النزاع من خلال تفويض الMONUC لحفظ السلم في الكونغو الديمقراطية 2003 كما ساهم في هذا النزاع مجلس الأمن في تمويل آلية لجنة التحقق المشتركة التي شكلها المجلس الإفريقي لمراقبة الانتخابات الرئاسية عام 2006[1] .

كما كان للإتحاد الإفريقي عامة ، ومجلس السلم و الأمن الإفريقي خاصة دور بارز في بداية اندلاع أزمة دارفور ومحاولة احتوائها في وقت مبكر ، وقد ساعده على ذلك عدم الرغبة الدولية الأمريكية و البريطانية تحديدا ، وفي التدخل العسكري في الأزمة بسب التورط في حرب العراق ، إذ بمجرد توقيع أطراف الصراع

الحكومة من ناحية وحركتي تحرير السودان و العدالة و المساواة المتمردين من ناحية الاتفاق وقف إطلاق النار في أنجامينا (عاصمة تشاد) في أفريل 2004، وافق الإتحاد على تشكيل لجنة مراقبة وقف إطلاق النار ، وفي الرابع عشر من شهر ماي طلب مجلس السلم و الأمن من لجنة مراقبة وقف إطلاق النار اتخاذ التدابير اللازمة لعملية المراقبة ، ومن أبرز هذه التدابير نشر بعثة مراقبة تظم بالأساس أفراد مدنين ، ويمكن أن تضم عسكريين لحماية اللجنة[2]

و بناء عليه فإن منظمة الإتحاد الإفريقي لم تنجح في فض النزاعات الإفريقية عكس إعتبارها ذلك التنظيم الوحيد الذي تتجسد فيه تحقيق مطالب الشعوب الإفريقية و أمالها المعلقة في تحقيق الاستقرار لها وقد يعود هذا الفشل إلى تعقيد وتشابك ظاهرة النزاعات في القارة الإفريقية لاسيما النزاعات الداخلية في المقابل ضعف الإمكانيات خاصة اللوجيستية منها في المنظمة و التي تؤثر وتعرقل

[1] جلال صالح مجدي.دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تسوية الصراعات في إفريقيا2003-2009، القاهرة: المكتب العربي للمعارف.2015، ص، ص218،222.

[2] أحمد إيدابير، المرجع السابق ، ص184.

بشكل كبير في عملياتها ناهيك عن مجمل الضغوطات الخارجية التي تعد حجرة عثرة و تعيق إنجازات ونشاطات المنظمة من تحقيق أهدافها على أكمل وجه وذلك لأن من مصلحتها إستمرار النزاع في إفريقيا وبقاء هذه الدول تابعة لها .

يتضح مماسبق أن الأهمية الجيوإستراتيجية لدول القارة الإفريقية ، هو ما جعلها موضع إهتمام القوى الدولية وبفعل هذا التكالب و الأطماع الخارجية التي تتعرض لها القارة بإستمرار فضلا عن ماتعانيه من تهديدات و تحديات تؤرق هذه الدول و من نزاعات عرقية والتي تعرف بدورها سوء إدارة التنوع من طرف النظم الحاكمة في أغلبية دول القارة أو من طرف هيئات خارجية وبالتالي إنعكس ذلك بشكل على متغير الاستقرار في دول القارة و تكرر سيناريو النزاعات و الحروب الداخلية على عكس ما تطمح إليه

الفصل الثالث

طبيعة وخصوصية النزاع العرقي في نيجيريا بين الإدارة والحل

تعد منطقة غرب إفريقيا على غرار باقي الأقاليم الإفريقية والتي تشهد تعدد وتمايز عرقي كبير وهذا لكون الجماعات العرقية السمة الأساسية والأبرز و التي تميز الدولة في أفريقيا، وهذا التنوع من شأنه التأثير ليس على الدولة –داخليا– فقط و إنما على إستقرار ووحدة الدول الأخرى تعد منطقة غرب إفريقيا على غرار باقي الأقاليم الإفريقية والتي تشهد تعدد وتمايز عرقي كبير وهذا لكون الجماعات العرقية السمة الأساسية والأبرز و التي تميز الدولة في أفريقيا، وهذا التنوع من شأنه التأثير المتواجدة في نفس الإقليم ، فالتعدد العرقي يؤرق ويشكل تهديد للبنية الهيكلية للدولة إذا ما تم إحتواءه لأنه يجرها إلى نشوب نزاع داخلي ، فالدولة الفدرالية النيجيرية والتي تصنف كأكبر دول غرب إفريقيا من حيث كثافتها السكانية ،وكذلك هي من أكبر دول القارة من حيث المساحة، ومن أغنى دول المنطقة وذلك لأنها تزخر نيجيريا بالثروات والموارد الطبيعية والمعدنية. فهي بطريقة أو بأخرى تعاني من ظاهرة التعددية المجتمعية وهو الأمر الذي كان ولايزال من التحديات التي تواجه الحكومة النيجيرية وهو مايؤدي بدوره إلى زيادة حدة النزاعات والانقسامات ويجعل من مسألة إدارة هذا التعدد أمرا عويصا وبالتالي ينعكس بالسلب على الاستقرار الداخلي فيها.

وعليه سيتم التعرض في هذا الفصل إلى خصوصية وطبيعة النزاع العرقي في نيجيريا وبالتحديد في الفترة ما بعد 1999 وتم تقسيمه إلى:

المبحث الأول: الظروف الداخلية المميزة لنيجيريا وأثرها على الاستقرار فيها (قبل 1999)

المبحث الثاني: محددات النزاع العرقي في نيجيريا وإشكالية الاستقرار فيها. (بعد 1999)

المبحث الأول : الظروف الداخلية المميزة لنيجيريا و أثرها على الاستقرار فيها بعد إستقلالها.

المطلب الأول : المحددات الداخلية لنيجيريا

الأهمية الجيوإستراتيجية لنيجيريا:

تقع نيجيريا في غرب إفريقيا على الشاطئ الشرقي للمحيط الأطلسي[1].تعرف رسميا ب" جمهورية نيجيريا الاتحادية " سابقا كانت عاصمتها "لاجوس" والتي تتواجد في الجنوب الغربي ولكن منذ1991 تحولت العاصمة إلي مدينة "أبوجا" في وسط البلاد، اللغة الرسمية في نيجيريا هي اللغة الانجليزية أما العملة النقدية فهي" النايرا"[2]، في حين تقدر مساحتها بحوالي 925 ألف كلم2[3] .

يحدها غربا بنين، وشمالا النيجر ، وشرقا تشاد و الكاميرون، وتطل جنوبا على خليج غينيا. أما تضاريسها فيمكن التمييز في نيجيريا بين مجموعتين من مظاهر السطح من الشمال تجاه الجنوب ففي الشمال والوسط تبرز الهضاب والمرتفعات وتتوسط البلاد هضبة غوس وبنوى أما في شرق البلاد وعلى حدود الكاميرون تمتد سلاسل جبلية، (جبال كوغل ، شبثي ، مندار)، وفي الجنوب يمتد شريط سهلي ساحلي يتراوح مابين 100–200كلم ، ويبلغ أقصى إتساع له في دلتا النيجر و يمتاز بتربته الرسوبية الفيضية أما في منطقة لاغوس و إيبادن و يصل عرضه إلى حدود 100كلم2 [4]

وعليه نلاحظ أن لنيجيريا موقع جيواستراتيجيٍّ وبذلك له أهمية كبيرة . كما يعد موقعها حلقة وصل بين غرب إفريقيا وإفريقيا الوسطى. و هذا الموقع يسمح لها بأن تصبح قوة في جميع المجالات إذا تم إستغلالها بشكل جيد و عامل مؤثر في سياساتها الخارجية .

---

[1] موسى مخول، المرجع السابق. ص303

[2] نعيمة زواوي."الصراعات الدينية و الإثنية في إفريقيا–دراسة حالة نيجيريا–،" رسالة ماجيستير، (جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية .2014.)ص76

[3] موسى مخول، المرجع نفسه .(نفس الصفحة)

[4] هيفاء أحمد محمد: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا– دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، بغداد: مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية ، ع 46 ،2010، ص 96

وعلى هذا الأساس تنقسم نيجيريا جغرافيا إلى أربعة مناطق رئيسية ففي الجنوب تقع منطقة المستنقعات وغابات الأشجار الكثيفة وتشمل هذه المنطقة فروع دلتا النيجر و مصبات الأنهار الأخرى" البوني" و "كروس" ثم منطقة الغابات الإستوائية. بحيث يصل عمقها إلى مائة ميلا.بالإضافة إلى منطقة الغابات المفتوحة ، وحشائش السافانا . وتوجد منطقة فاصلة في أقصى الشمال بجوار بحيرة التشاد تمتد شمالا حتى الصحراء[1].

و نستنتج أن نيجيريا تحتوي على إقليمين وهي بدورها تضم أو تتفرع عنها مجموعة أقاليم فرعية بحيث تقسم نيجيريا جغرافيا ووفقا لطبيعة التضاريس و المناخ إلى الإقليم الجنوبي ، والذي يشمل علي المناطق الساحلية و مناطق الغابات الاستوائية ومناطق محدودة من أقاليم السفانا.

أما الإقليم الرئيسي الثاني فهو إقليم الشمال الذي يشمل علي جميع أقاليم السفانا وأقاليم الحشائش القصيرة.وهي كالتالي:

1-الإقليم الجنوبي: وهو إقليم قبائل اليوروبا إحدى أكبر قبائل نيجيريا[2]، والذي يشمل المناطق الساحلية ومناطق الغابات الاستوائية ومناطق محدودة من أقاليم السفانا، وهو يمثل النطاق الاستوائي لذلك تركز فيه الحكم الاستعماري لفترة طويلة، ومن أهم منتجاته: السلع النقدية(الكاكاو، زيتالنخيل، الخشب، المطاط)والبترول ويقسم إلى:

أ- الغرب: منطقة ذات كثافة سكانية عالية تضم المدن الكبرى (إبادان، أوجبوموشي وكذا أبيوكوتا) وهي جزء من الهضبة الشمالية، التي يفصل بينهما النيجر الأوسط، تقع على طول الحدود مع البنين، بها أعلى قمة (2042م) عند قمة جبل "فوجل" في جبال شبشب" جنوب نهر النيجر[3].

ب-الغرب الأوسط والدلتا:

معروفة هذه المنطقة بإنتاجها الكبير من المطاط والأخشاب، كما أُكتشف بها البترول قرب "بوروتو" عام 1962 في مناطق تبعد عن الساحل ب 11 كلم من القسم الغربي من دلتا النيجر، حيث تم

---

[1]فتحي محمد أبو عيانة.جغرافية إفريقيا :دراسة إقليمية مع التطبيق على بعض بعض دول جنوب الصحراء. الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية،2014.ص184

[2]ماهر عطية شعبان . مشاكل إفريقيا المعاصرة . القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية . 2011ص171.172

[3]جديد شرفي ،" الصراع الإثني و الديني في نيجيريا و إنعكاساته على بناء الدولة 1960- 1999" . رسالة ماستر.(جامعة خميس مليانة :كلية العلوم الإنسانية . تخصص دراسات إفريقية .2018).ص33

تصديره في 1964،يحتوي هذا الجزء على هضبة "جوس" الواقعة وسط البلاد عند الحافة الشرقية للهضبة الشمالية. تنتشر على سطحها الحشائش القصيرة المكشوفة، ومما زاد في أهمية هذه الهضبة كونها تقسم المياه بين تصريف نهر النيجر ونهر "بنوي" إلى المحيط الأطلسي، وبين تصريف نهر "بوبي " و" كامادو جوبوبي" إلى بحيرة تشاد في الشمال، بالإضافة إلى السهول الساحلية والتي تبلغ أقصى اتساع لها في دالتا النيجر حيث تصل إلي 300 كيلومتر و التي تضيق شرق الدالتا بفعل كتلة جبل الكاميرون ، ويبلغ عرضها الدالتا 100كيلومتر بين "لاغوس" و " إبدان" إلى الشمال.

ج-الشرق:

تتمركز فيه الكثافة السكانية حول المرتفعات الشرقية، بالقرب من مدينة "أكوت أكبين" وهي تحتوي على أشجار زيت النخيل، والمحاصيل الغذائية، به أعلى قمة "ديملانج" (2042 م). وبه مدن ساحلية على الموانئ "برأس"، "بوجيما"، "جوني"، كالابار" بالإضافة إلى ميناء "أونتيشيا" ، وأهم ما فيها هي " بورت هاريكورت" وهي المحطة النهائية للسكك الحديدية الداخلية التي تصل إلى مدينة "إينوجو" العاصمة

الإدارية للإقليم الشرقي في عهد الاستعمار، وبسبب اكتشاف البترول تراجع إنتاج الفحم فيها، واستبدل بصناعة الفولاذ، وتجاورها محطة إنتاج الطاقة الكهربائية على نهر "أوجي"، أما صناعة الإسمنت فتكمن في مدينة "نكالاجا" [1]

2- الإقليم الشمالي:

يتكون من سهول الهوسا في الشمال و التي يصل متوسط إرتفاعها إلى حوالي 700مترا فوق مستوى البحر، وهي سهول فيضية كونتها الأنهار بالإضافة إلى سهول بورنو في أقصى الشمال الشرقي في حوض بحيرة تشاد. إذ تتكون سهول "سوكوتو" و" بورنو" من الرواسب التي ترتفع في الشرق مكونة حافة صغيرة تشرف على سهول الهوسا . تعد هضبة الجوس من من أكثر الظواهر الطبيعية بروزا في إقليم السهول الشمالية وهي هضبة ذات حواف متدرجة في الجنوب و الغرب حيث لعبت هذه الهضبة دورا بشريا مبكرا حيث كانت ملجأ للجماعات الوثنية التي لجأت إليها أمام ضغوط جماعات الهوسا المسلحة في الشمال.

[1] نعيمة زواوي،مرجع سابق.ص78

وهي من المناطق الكثيفة نسبيا من الناحية السكانية ، حيث تسود بها الزراعة ولكن الأهمية الاقتصادية تتمثل في تعدين القصدير[1].

الشكل رقم05: خريطة أهم الأنهار المتواجدة في نيجيريا

المصدر:

https://www.google.com/search?biw=1366&bih=657&tbm=isch&sa=1&ei=DT=_9XKi6Dcf4aM6YrsgG&q

كما هو مبين في الخريطة فإن نيجيريا تزخر بالعديد من الأنهار والذي جعل منها موقعا إستراتيجيا من أبرزها نهر النيجر ونهر بنوي الضخم الذي يمتد من الشرق إلى الغرب ، بالإضافة إلى نهر النيجر وهو النهر الرئيسي فيها طوله 4180كم بحيث كما نلاحظ في الخريطة يمر عبر غينيا و مالي و النيجر وبنين و وصولا إلى نيجيريا ليصب في دلتا النيجر في خليج غينيا على المحيط الأطلسي.

[1] فتحي محمد أبو عيانة.مرجع سابقص183

o الخلفية التاريخية لنيجيريا:

خلال النصف الثاني من ق 19 و العقد الأول من ق20 إستعمرت بريطانيا الأراضي التي تشمل حاليا جمهورية نيجيريا الإتحادية ، بإستثناء جزء منها والذي كان من المحمية الألمانية " الكاميرون ". وفي عام 1861، احتلت لاغوس بدعوى الحد من تجارة الرقيق فيها . كما فتحت الشركة الإفريقية المتحدة* نهر النيجر وذلك في 1879وتولت أمر الحكومة في المناطق الداخلية[1].

ومن ثم أخذت بريطانيا فى بسط سيطرتها على بلاد وممالك اليوروبا (فى جنوب غرب نيجيريا الحالية) وعلى بلاد الجماعات القبلية فى جنوب شرق نيجيريا، كجماعات الإيبو و الإيجا و الإيفيك وغيرهم. وكانت بريطانيا قد أعلنت فرض حمايتها على هذه المناطق فى أعقاب مؤتمر برلين (1885-1884)

وبعد كل النشاطات الإستعمارية التي كانت تقوم بها بريطانيا ، ظهرت نيجيريا إلى الوجود لأول مرة ككيان واحد، وكان ذلك في عام 1914م عندما أخضعت بريطانيا مناطق سيطرتها فى جنوب وشمال نيجيريا لإدارة واحدة، فيما عرف بإدماج لوجارد نسبة إلى" فريدريك لوجارد" ، أول حاكم بريطاني " لمستعمرة ومحمية نيجيريا "، والذى كان له دور رئيسى فى إخضاع هذه المناطق للسيطرة البريطانية . وفيما بعد قسمت بريطانيا هذه المناطق إلى ثلاث مجموعات من المقاطعات: (شرقية وغربية (فى جنوب نيجيريا و كذا شمالية فى شمال نيجيريا ، وتحولت هذه المقاطعات بعد الحرب العالمية الثانية إلى ثلاثة أقاليم كبيرة، شكلت أساسًا للاتحاد الفيدرالى النيجيرى. وفى عام 1960 ، استقلت نيجيريا كدولة اتحادية فيدرالية) من ثلاثة أقاليم: شمالى وشرقى وغربى، وتضم بين حدودها جماعات متباينة، إثنيا ولغويا ودينيا[2].

وبالتالي كان للتكوين الإجتماعي لنيجيريا والتعدد العرقي فيها فرصة سانحة للمستعمر و بمثابة فريسة سهلة لتغذية التمايز و الإختلاف و خلق فتن بين الجماعات العرقية و الدينية من خلال منح

*فيما بعد الشركة الإفريقية الوطنية وفي عام 1886شركة النيجر الملكية

[1]هاشم نعمة فياض، نيجيريا: دراسة في المكونات الاجتماعية- الاقتصادية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2016 ، ، ص 77

[2]صبحي قنصوة: نيجيريا: قضايا وتحديات التعايش في مجتمع تعددي، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ورقة بحثية،د.س.ن ص 130

إمتيازات لجماعة مسيحية على حساب الجماعة المسلمة ناهيك عن تلك الممارسات العدائية ضد المسلمين والتي تؤدي إلى تصادمات داخل الدولة الواحدة و إذكاء فتيل النزاع و زعزعة الاستقرار فيها.

o التركيبة الاجتماعية :

يصل التعداد السكاني في نيجيريا طبقا لإحصائيات لسنة 2017 لمايقارب 190.886.311نسمة[1]

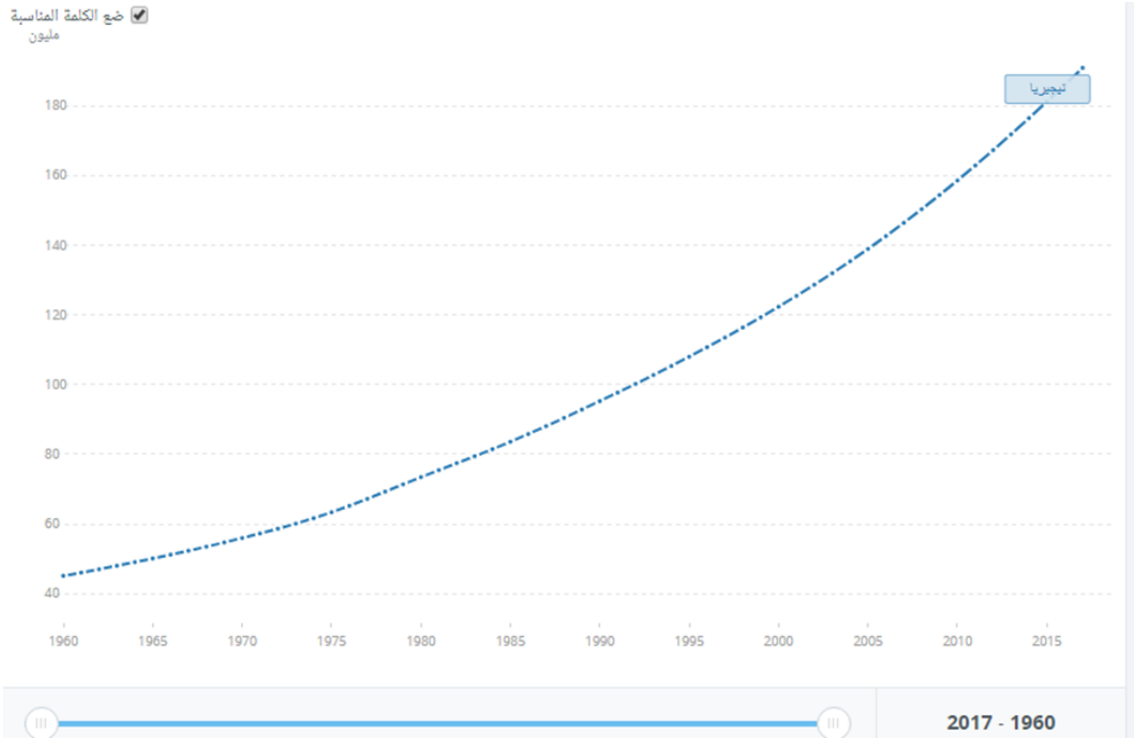

المصدر :

https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2017&locations=NG&start= 1960&view=chart

الملاحظ في هذا المخطط التزايد الكبير في نسبة عدد السكان بالنسبة للسنوات الأخيرة وهذا الأمر قد يكون عاملا مؤثرا خاصة وأن نيجيريا تتميز بتعددية إجتماعية أي هذا التنوع قد يخلق الفارق و يعمل على حسم الكثير من المسائل الخاصة بالدولة من أمثلتها الانتخابات .

وفقا لهذا التعداد السكاني الكبير فإن نيجيريا تصنف على أنها أكثر دول إفريقيا سكانًا، بحيث يتوزع سكانها ل 250 جماعة عرقية لكل منها لغتها و ثقافتها و تقاليدها الخاصة .. ومن أكثر المجموعات العرقية الكبرى و المسيطرة في نيجيريا هي 3 مجموعات هي:

الهوسا –فولاني والتي تتمركز في الشمال ، اليوروبا في الجنوب الغربي، أما الايبو نجدها أكثر في الجنوب الشرقي .

وبهذا تعد نيجيريا واحدة من أكثر الدول تعقيدًا عرقيًا في العالم. وما زاد من تعقيدها هي حسابات السياسة و الدين . بحيث يوجد الجزء الشمالي والذي يهيمن عليه المسلمون أما الجزء الشرقي و التي يسكنها المسيحيون. بينما تتمركز الثروة النفطية في الغالب بمنطقة ايبو المسيحيين في الشرق.

الشكل رقم 07: يمثل نسب القبائل المنتشرة في نيجيريا

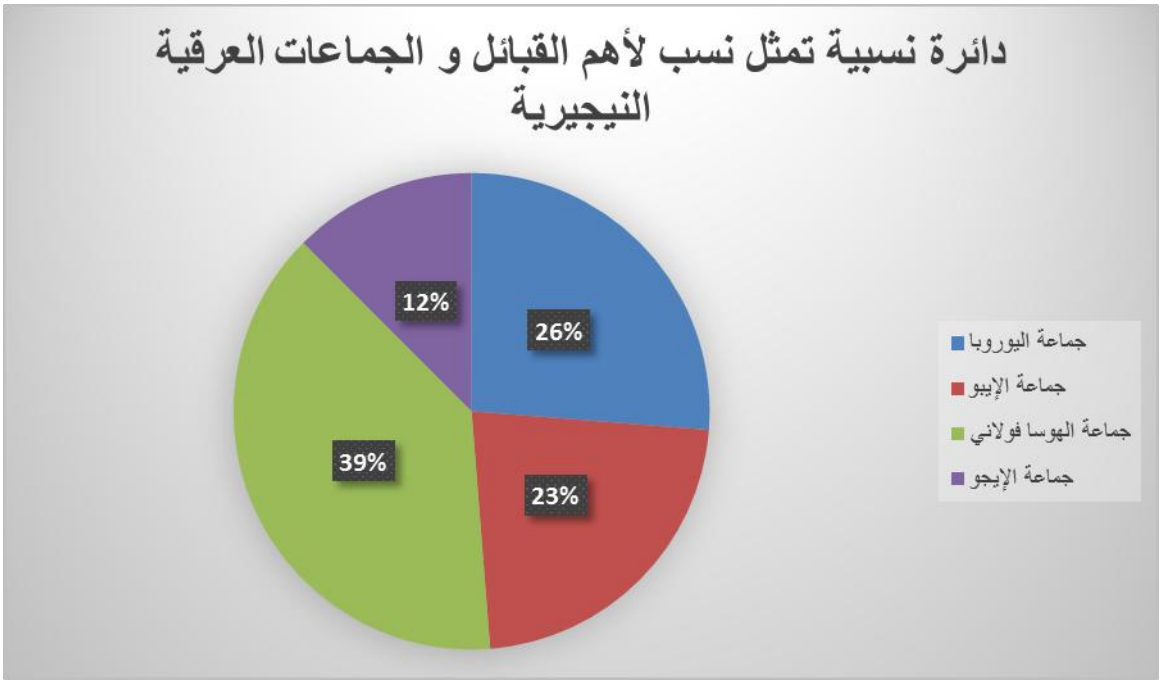

المصدر :من إعداد الباحثة بالإستناد إلى "

Suhana Saad. Ethnic conflict in Nigeria: Constitutional law and the ، dilemma of decision-making. GEOGRAFIA OnlineTM Malaysia Journal of Society and Space 7 issue 2، 2011. 2180-2491 ISSN

https://umexpert.um.edu.my/file/publication/00013650_123015_72628.pdf

في حين تنتشر أيضا مجموعات عرقية وقبائل أخرى منها إيدو و إيجاو و الإبيبو و الإيفك، تيف ، نوبي، كانوري[1].

كذلك لغويا فان سكان نيجيريا ينقسمون إلى مجموعات وينتمون إلى أسر لغوية عدة تصل الى مئة لغة

محلية وهذه اللغات (اللهجات)هي ، تشاد الحامية الهوسا، أسرة اللغات الأطلنطية الغربية الفولاني، وأسرة اللغات لأفريقية الوسطى، وكذا أسرة اللغة العربية "قبيلة الشوا"، ولغات ثانوية اخرى وغير مصنفة. اما أكثر اللغات انتشار فهي لغة الهوسا وتنتشر في الشمال أما لغة اليوربا في غرب البلاد ينتمون إلى لغات البانتو، أما اللغة الثالثة في نيجيريا فهي الايبو ويتكلمها نحو9 مليون نسمة، ولغة الفولاني تنتشر في الشمال أيضا[2].

لكن تبقى اللغة الرسمية هي الإنجليزية في ظل تواجد 250تعبيرا[3].

IIالتطورات المميزة للنظام السياسي في نيجيريا:

استقلت نيجيريا فى أول أكتوبر عام 1960 م، كدولة اتحادية–أي فدرالية– تتكون من ثلاثة أقاليم كبيرة، وهي الإقليم الشمالى والإقليم الغربى و الإقليم الشرقى، ومنذ ذلك التاريخ وحتى نهاية القرن العشرين، مرت نيجيريا

بتطورات سياسية ملموسة، كان لها الأثر الكبير لدى مختلف المكونات العرقية و الدينية في نيجيريا ويمكن التمييز فى هذا الشأن بين خمس مراحل وهي:[4]

- o مرحلة الحكم المدنى الأول : 1960 _1966
- o مرحلة الحكم العسكرى الأول: 1966 _1979
- o مرحلة الحكم المدنى الثاني: 1979 _1983

---

[1] –Ignatus Akaayar Ayua. DAKAS C.J. DAKAS ،‘ La République fédérale du Nigeria،’ Un Dialogue mondial sur le fédéralisme ،vol. 1 – (Publié par le Forum des fédérations)،p.1

[2] هيفاء أحمد محمد، المرجع السابق .ص97

[3] Ignatus Akaayar Ayua. DAKAS C.J. DAKAS .ibidem

[4] صبحي قنصوة،مرجع سابق.ص133

- مرحلة الحكم العسكرى الثاني : 1984 _1999
- مرحلة الحكم المدنى الثالث :منذ 1999

أما عن أهم هذه التطورات التي ميزت النظام السياسي في نيجيريا فكانت كالتالي:

أولا: مرحلة الحكم العسكري : شهدت نيجيريا في تاريخها خمسة إنقلابات عسكرية و بعض المحاولات الإنقلابية كان آخرها في ديسمبر 1997ضد الرئيس السابق ساني آباتشا. أبرزها:

-المرحلة الأولى إمتدت بين 1966و 1979 حيث تم الإنقلاب فيها على أول حكومة مدنية للبلاد من قبل ضباط الإيبو بقيادة آرونسي. ووحدثت فيها تطورات سياسية حيث تم فيها قتل العديد من زعماء الشماليين من بينهم الزعيم الحاج أحمد بيللو رئيس وزراء الإقليم الشمالي وغيرهم... كما أدت هذه الأوضاع السياسية إلى تقسيم الإقليم الشمالي إلى 6 ولايات عام 1976[1].

-المرحلة الثانية :

تبدأ هذه المرحلة بالانقلاب العسكرى الذى قاده محمد بخارى فى آخر ديسمبر 1983 ، والذى أسقط الجمهورية الثانية. ولم يستمر بخارى فى الحكم طويلا ؛ حيث أطيح به فى انقلاب عسكرى فى 1985 م، قاده" إبراهيم بابانجيدا". وبعد ثمانى سنوات فى السلطة، ونتيجة لتعثر برنامج إعادة الحكم المدنى إلى نيجيريا، اضطر بابانجيدا إلى التخلي عن السلطة لحكومة مؤقتة برئاسة" أرنست شونيكان." وسرعان ما أطاح سانى أباتشا بهذه الحكومة المؤقتة فى نوفمبر 1993 م، واستمر فى الحكم حتى وفاته بشكل مفاجئ فى يونيو 1997 م، وانتقلت السلطة من ثم إلى عبد السلام أبو بكر، والذى تعهد بإعادة الحكم المدنى إلى البلاد خلال عام، وهو ما تحقق بالفعل في 1999 [2].

الجدير بالإشارة أن تاريخ نيجيريا بعد الإستقلال كان مظطربا حيث أختزل الجهد لبناء الدولة نتيجة ضعف المركز و النزاعات العرقية الثقافية التي قادت البلاد إلى حروب أهلية كبيرة و أعمال عنف طائفية متنوعة و تمردات سياسية و أستبدلت النشوة و الحماسة و الأمل لبناء دولة إفريقية متعافية ، الأمر الذي ميز نيل الإستقلال السياسي و الأعوام الأولى من الحكم الذاتي و خيبة أمل بالمشروع النيجيري.

---

[1] آمد ممد جالو ،"دولة مابعد الإستعمار في إفريقيا". قراءات إفريقية.. عدد 25. 2015ص46

[2] صبحي قنصوة.مرجع سابق .ص137

لكن بعد إجراءات الإصلاح الحكومية منذ تدشين التحول الديمقراطي للجمهورية الرابعة في عام 1999، يبدو أن هناك معرفة سطحية بالكفاءات المؤمل منها تبني تفكير سياسي عميق و إعادة هندسة الحياة السياسية في البلاد[1].

وهذا مايتجسد من خلال المرحلة الثانية من التطورات التي شهدتها الساحة السياسية النيجيرية:

ثانيا مرحلة التحول الديمقراطي:

هذه المرحلة بدأت في عام 1999 وذلك عند وصول الرئيس "أوليسغون أوباسانجو "(وهو من اليوروبا) إلى السلطة عبر انتخابات تعددية . و أهم ما ميز هذه المرحلة حزمة من الإصلاحات : حيث قام الرئيس بوضع دستورا جديدا للبلاد وأصبح ساري المفعول منذ1999 والذي تم فيه تقسيم سلطات البلد إلى سلطة تنفيذية في يد رئيس الدولة ، وسلطة تشريعية ، و سلطة قضائية بالإضافة إلى الحكومات المحلية الفدرالية المؤطرة حسب نصوص الدستور[2] . 1

كما شهدت هذه المرحلة تصاعد الجدل بين المسلمين والمسيحيين حول تطبيق الشريعة بشكل كامل فى بعض ولايات الشمال، وهو الجدل الذي ساد ليشمل قضايا عديدة حول علاقة الدين بالدولة فى نيجيريا، وطبيعة الاتحاد النيجيرى، وما يتعرض له من مخاطر تهدد بقاءه فى حالة نشوب نزاع ديني فى البلاد[3].

بعد كل هذه الإجراءت و الإصلاحات التي ميزت هذه المرحلة لكن ما يمكن ملاحظته هو التغاضي على العديد من المشكلات و القضايا الاجتماعية و الهوياتية المتعلقة بالجماعات العرقية و الدينية و التي تبقى حجرة عثرة في طريق أو مسار التقدم و تطبيق الديمقراطية هذا من جانب و تهدد إستقرار المجتمعات و الدول و تعد مصدر للنزاع .

منذ العودة إلى الديمقراطية التعددية عام 1999 وبعد فترة من الحكم العسكري، شهدت نيجيريا تنافساً سياسياً

[1] هاشم نعمة فياض، المرجع السابق .ص78

[2] آمد ممد جالو ، مرجع سابق. ص46

[3] صبحي قنصوة .مرجع سابق.ص139

وتوترات اجتماعية جعلت من العمليات الانتخابية قابلة للانفجار، وفي كثير من الأحيان عنيفة[1].

كل هذه الأحداث والديناميكية التي ميزت الحياة السياسية في نيجيريا بعد إستقلالها من إنقلابات عسكرية و توافد حكومات مدنية والتي توجت بعدم الاستقرار الداخلي . وهو الأمر الذي يقودنا إلى التعرف على مختلف الأحزاب الفاعلة قبل قيام الجمهورية الرابعة ودورها على المستوى السياسي في نيجيريا و أثرها في تحقيق الاستقرار في ظل بيئة تعرف تصادم عرقي حاد.

دور الأحزاب السياسية في نيجيريا:

الجمهورية الأولى:

تعود نشأة الأحزاب السياسية إلى الإستعمار البريطاني لنيجيريا وذلك في سنة 1923 ،شيماء محمود ص169 حيث كان كل من المستعمر الإنجليزي والشعب بحاجة لتنظيمات سياسية تحمي مصالح الأول وتحكم نيابة عنه، وتعبر عن مصالح الثاني[2] .

وفي هذا السياق استعانت الإدارة البريطانية بزعماء من جماعة تيفTiv لإخضاع أجزاء من شمال نيجيريا. و تعاملت كذلك بنفس الأمر مع جماعة فولبي Fulbe ، على الرغم من مقاومتهم للاستعمار في البداية إلا أن مصالح الطرفين إتفقت على تعيين جماعة فولبي الإدارة البريطانية في إخضاع جماعات الشمال، خاصة جماعة هوسا مقابل تعزيز سلطات الفولبي و توسيع نطاق ممارستها على المزيد من الأقاليم[3].

---

[1] تيموثي سيسك. . الإنتخابات ومنع نشوب النزاعات . عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . نيجيريا ص83متاح على الموقع:

https://www.undp.org/content/dam/undp/library/crisis%20prevention/undp-cpr-elections-conflict-prevent-arabic-2009.pdf

[2] أحمد عبد الرحمان خليفة ، نيجيريا في السياق الغربي : نظرة حول طبيعة الدولة و تطورها وقواها السياسية. تقرير بحثي ضمن مشروع تدريبي .2017ص8

[3] بهلولي لبنى. "النزاعات الاجتماعية المتأصلة في إفريقيا جنوب الصحراء " أطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة1 : كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2018) ص 100،101

ولقد كان أول تنظيم حزبي في نيجيريا :هو الحزب الوطني الديمقراطي النيجيري (NNDP) في 1923 بقيادة "هيربرت ماكولي" * ولقد ظل (NNDP) مهيمنا على الساحة السياسية في نيجيريا إلى غاية قيام حركة شباب لاجوس في 1934، والتي عرفت فيما بعد بحركة شباب نيجيريا .

وبعدها في1944 نشأ حزب المجلس الوطني لمواطني نيجيريا . ثم رابطة أبناء أودودوا و هي رابطة ثقافية مشكلة من أبناء يوروبا والتي تحولت إلى حزب سياسي عرف بجماعة العمل[1] .

كل هذه الأحزاب تولت قيادة الحركة المناهضة للإستعمار في نيجيريا، ولكن بدرجات متفاوتة و حرص كل منها على الحفاظ على مصالح الإقليم أو الجماعة العرقية التي ينحدر منها قادة و مؤسسي الحزب.

الجمهورية الثانية :من 1979-1983

إلى جانب أحزاب الجمهورية الأولى التي ظهرت و بمسميات مختلفة . نشأت أحزاب أخرى من أبرزها:

-الحزب الوطني النيجيري ، حزب الوحدة النيجيري ، حزب الخلاص الشعبي وحزب الشعب النيجيري العظيم.

لم تختلف أنشطة وأهداف الأحزاب في هذه الفترة عما كانت عليه في ظل الجمهورية الأولى.

بينما هذه الأخيرة -أي الجمهورية الأولى- إتسمت بضعف هيكلها التنظيمي و فشلها وزيادة حدة الانشقاقات داخل أو بين الأحزاب وهذا كله راجع بالأساس إلى الدافع العرقي بإعتباره المحرك الرئيس لنشاطها في تلك الفترة و هذه من بين الأسباب التي ساعدت في إنهيار و نهاية الجمهورية الثانية في نيجيريا.

الجمهورية الثالثة والتي إستمرت من 1989-1993 عرفت تغييرا جوهريا في نمط تكوين الأحزاب السياسية . حيت تم فيها فرض حزبين في المسرح السياسي الأول هو الحزب الديمقراطي الاجتماعي(SDP)

---

*أوليانكا هربرت صمويل هيلاس بادموس ماكاولي:هو قومي، سياسي، مهندس، معماري، صحفي، وموسيقي نيجري، وهو مؤسس القومية النيجيرية. أسس ماكولي الحزب الوطني الديمقراطي النيجيري . وهو أول حزب سياسي نيجيري

[1] شيماء محي الدين محمود. المرجع السابق.ص170

و الثاني هو المؤتمر الوطني الجمهوري[1]NRC.

بالرغم من إنتهاج تعددية سياسية من طرف الحكومة النيجيرية طيلة هذه الفنرة الزمنية إلا أنها باءت بالفشل و لم يعكس دورها الواضح الذي يعمل من أجله كل حزب وهذا بدوره يدفعنا إلى إستنتاج فحواه كون هذه الأحزاب لم تكن موجهة أو تهدف لتحقيق لصالح العام بل يطغى عليها الولاء أو الإنتماء العرقي الصارخ لكل حزب وهذا مايؤدي إلى فشلها وعدم إستمراريتها وفقدان شرعيتها والجمهورية الثانية دليل كاف على ذلك.

الشكل رقم 08: يمثل الخريطة السياسية لنيجيريا

المصدر:

https://www.marefa.org/%D9%86%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A7#/media/File:Nigeria_Map_Ar.jpg

[1]المرجع نفسه.،ص.ص172.170

المطلب الثاني : الطبيعة التعددية في نيجيريا و توزيع الجماعات العرقية.

ا.أنماط التعددية في نيجيريا:

تعددية المجتمع النيجيري أمر مميز بوصفه يتميز بتركيبة إجتماعية تتسم بالتعقيد فيها كما سبق الإشارة وهو ما جعل من النزاع فيها يزداد تعقيدا و تشابكا وعدم القدرة على تحقيق الاستقرار فإلى جانب التعدد العرقي يصاحبه التعدد اللغوي و هناك التعدد الديني و التعدد الإقليمي وهي كالتالي:

أولا: التعددية العرقية

تعتبر من أبرز أنماط التعددية فى المجتمع النيجيرى ؛ حيث يعيش فى نيجيريا مايزيد عن 200 جماعة عرقية. وهذه الجماعات تختلف فى حجمها ولغاتها وثقافاتها. وتشكل نسبة الجماعات العرقية الثلاثة الكبرى بنحو 66 % من سكان نيجيريا، وهذه الجماعات الثلاث هى[1]:

1- جماعة الهوسا – فولانى: أغلبيتهم مسلمون، و يتحدثون لغة الهوسا . وتتركز مجموعات هوسا–فولاني في الأقاليم الشمالية في ولايات: سكت وجمفر وكتسن. وكانو وبرونو.

2- جماعة اليوروبا : تعتبر من الجماعات الرئيسية في نيجيريا ، تستوطن بكثافة الأقاليم الجنوب الغربية و ينقسمون إلى مسلمين و مسيحيين.

3- جماعة الإيبو : نجدها في الأقاليم الشرقية وغالبيتهم من المسيحيين.

إضافة إلى جماعات عرقية أخرى مثل الكانوري . والنوفي و التيف.... وغيره[2]

الاييبو: ينتشرون في الشمال الشرقي هم" كالإيبو" يشكلون أقليات مسيحية و يمثلون خمسة فاصل واحد وستون بالمائة من مجموع السكان.

الكانوري: وهم ينتشرون في شمال نيجيريا ويدينون بالإسلام ، ويمثلون حوالي ستة بالمائة من مجموع السكان.

التيف: جماعة زنجية تسكن حوض البنوي الأدنى أغلبيتهم من المسيحية، و يمثلون اثنان

فاصل اثنان بالمائة من مجموع السكان.

---

[1] صبحي قنصوة . مرجع سابق. ص131

[2] آمد ممد جالو . مرجع سابق. ص44

الايدو: ينتشرون وسط غرب نيجيريا و تشيع فيهم المسيحية، و يمثلون ثلاث فاصل أربعة بالمائة من مجموع السكان.

النوب: هي جماعة تشبه كثيرا جماعة التيف و الايدو وهم زنوج تغلب عليهم المسيحية[1].

ثانيا:التعددية الدينية :

فحسب الإحصائيات المتاحة من الهيئة الوطنية النيجيرية للإحصائيات فإن:

50% من إجمالي سكان نيجيريا يدينون بالإسلام، و40% يدينون بالمسيحية، في حين يدين الباقون (10%) بديانات تقليدية . فيما يمثل إقليم الشمال منطقة أكبر كثافة مسلمة حيث يشكل المسلمون فيها 95%. وتشهد منطقة الغرب حالة تجاذب بين الإسلام والمسيحية، إذ يشكل المسلمون 50% والمسيحيون 45%، وإن كانت التجاذبات هذه لا تصل حد الاشتباك والمواجهة كما هو الحال في الشمال. وتنتشر المسيحية في منطقة الحزام الأوسط والمناطق الوسطى إضافة إلى بقايا الوثنية، في حين أن منطقة شرق البلاد تسودها الديانة المسيحية بنسبة 65% بجانب الوثنية بنسبة 43% والإسلام بنسبة 2%[2].

إن وصول الإسلام إلى بعض مناطق نيجيريا الحالية فى شمالها وجنوبها الغربى ، لم يكن إلا فى حدود القرن الحادى عشر الميلادى، وبدأ ينتشر بشكل ملموس فى شمال نيجيريا – حيث بلاد الهوسا – منذ القرن الرابع عشر، وفى جنوبها الغربي – حيث بلاد اليوروبا – منذ القرن الثامن عشر، أما فى الجنوب الشرقى – حيث بلاد الإيبو– فلم يبدأ الإسلام فى الانتشار هناك إلا مع النصف الثاني من القرن العشرين.

أما المسيحية فقد وصلت إلى سواحل نيجيريا الحالية فى النصف الثاني من القرن الخامس عشر، ولكن لم تبدأ فى الانتشار الفعلى إلا فى القرن التاسع عشر خاصة فى جنوب شرق نيجيريا . ومن ثم

[1] نعيمة زواوي. مرجع سابق ص98

[2] محمد الخضر بن عبد الباقي ، العوامل الداخلية لأزمة نيجيريا. تم الإطلاع في 26-4-2019متاح على الموقع التالي:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2552394a-6bf3-4487-ac69-37de262854b1

فإن معظم سكان شمال نيجيريا من المسلمين، ومعظم سكان جنوبها الشرقى من المسيحيين، أما سكان الجنوب الغربى فينقسمون بالتساوي تقريبًا بين الإسلام والمسيحية.[1]

ويبقى الدين الإسلامي هو الغالب بالرغم من هذا التعدد الديني، حيث تقدّر نسبة المسلمين بحوالي 55% من مجموع السكان، ويوجدون بكثافة في شمال البلد، وفي المقابل يوجد المسيحيون بشكلٍ كبيرٍ في الأقاليم الجنوبية من نيجيريا، كلّ ذلك أنتج نمطاً من التنوع والثراء للهوية الثقافية النيجيرية[2].

في حين تذهب عدد من الإحصاءات غير الرسمية إلى أن المسلمين في نيجيريا يشكّلون ما يربو عن 70 %من عدد السكان[3]

كما هو مبين في الخريطة الأتية :

الشكل رقم 09: خريطة تمثل نسبة توزيع الجماعات المسلمة في نيجيريا.

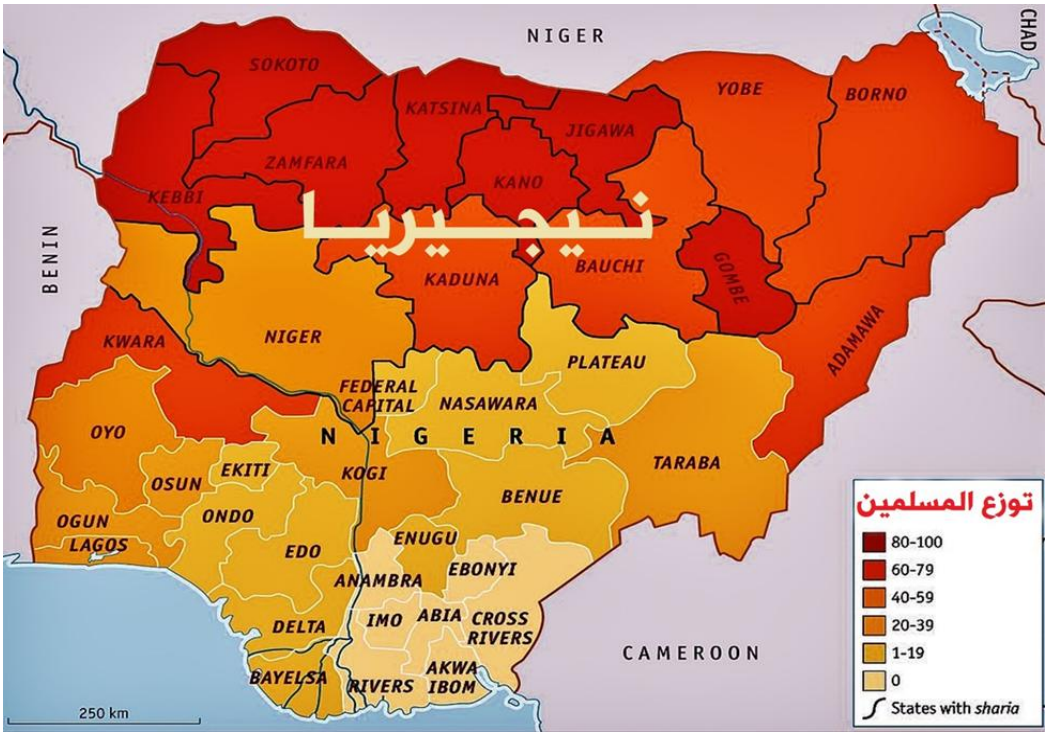

[1] صبحي قنصوة. المرجع السابق ص132

[2] آمد ممد جالو ، المرجع السابق .ص44

[3] علي أبو فرحة ،" المسلمون في نيجيريا وإشكالية بناء الدولة :إستثناء مؤقت أم خلل دائم ".مجلة ،قراءات إفريقية ع11، 2012، ص35

نلاحظ في الخريطة أعلاه أن نسبة المسلمين في نيجيريا كبيرة جدا خاصة في الشمال أين تتواجد جماعات الهوسا فولاني المسلمة . بينما نجد الديانة الإسلامية تنتشر بشكل متذبذب في الجنوب الشرقي منها.

وفي مناطق أخرى تكاد تنعدم أساسا . حيث يمثل المسلمون نسبة مابين1-19 % بينما يمثل المسيحيين الأغلبية . أما الجزء الجنوبي الغربي يتراوح بين الجماعات المسلمة وهي نسبة معتبرة مابين 20-39% إلى جانب عدد من الأفراد الذين يدينون المسيحية لاسيما مدينة لاغوس بها عدد كبير من المسلمين بينما يسيطر عليها جماعة -اليوروبا المسيحية-

ثالثا: التعددية الإقليمية : كما سبق الإشارة إلى تقسيمات الأقاليم الجغرافية لنيجيريا ، نلاحظ أن هنالك تمييزا أيضا بين الشمال أي شمالي نهر النيجر والجنوب في جنوبي نهر النيجر ، كما هناك تمييز بين الشمال الأعلى المسلم والشمال الأدنى وهو ما يعرف بالحزام الأوسط بحيث تعيش فيه أقليات تغلب عليها المسيحية والوثنية، وفي الجنوب نجد تمييز في غربه جماعة اليوروبا وفي شرقه جماعات الإيبو . وفي وسطه أين نجد بعض الأقليات، وقد انقسم الشعب النيجيري سابقا أكثر من مرة على أساس انتمائهم الإقليمي[1].

مايمكن ملاحظته في ظل هذا التنوع و التعدد في نيجيريا فهو بمثابة سلاح ذو حدين ومن التحديات التي يتوجب على الدولة التعامل معها بحذر من خلال وضع مجموعة من الآليات الإستيعابية و السياسات الموائمة للطبيعة التعددية لمجتمعها و توفير البيئة المناسبة لتعايشها وهكذا قد تضمن الديمومة و الإستمرارية وتصل إلى تحقيق الإستقرار للدولة. وبالتالي سوء إدارة الدولة داخل نيجيريا للتعدد العرقي أو الإقليمي أو الديني على حد سواء سيؤدي في الآخر إلى إثارة التوترات بين أطيافها و زيادة حدة النزاعات و من ثم إندلاع حرب أهلية وهو الوضع الذي يصبح فيه إستقرار الدولة والمجتمع النيجيري مهددا و تعيش حالة من العنف والفوضى .

في خضم كل هذا التنوع و التعدد في التركيبة النيجيرية غير أن التعدد العرقي يبقى أهم سمة و أبرزها في نيجيريا و هذا ما يدفعنا إلى البحث عن طبيعة العلاقة وفهمها بين مختلف الجماعات العرقية النيجيرية والتي تصنف كأهم جماعة ناشطة في نيجيريا ليتسنى لنا فيما بعد فهم الفجوة بين مختلف الجماعات بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى تغذي النزاع النيجيري.

[1] صبحي قنصوة ،مرجع سابق، ص130

ب.العلاقة بين الجماعات العرقية في نيجيريا:

o طبيعة العلاقة بين جماعة الهوسا (المسلمة) و جماعة اليوروبا (المسيحية):

تعتبر قبائل الهوسا وقبائل اليوروبا من أكثر المجموعات العرقية إحتكاكا في نيجيريا ، وذلك لتواجدهم في أقاليم بعضهم البعض، لذلك كثيرا ما كانت تحدث بينهم توترات كثيرا ما تتحول إلى عمليات ثأر وإنتقام، فعلى مستوى صراعهم على الحكم ، قامت مجموعة من الضباط بقيادة "بوكا ديمكا Boca Dimca" من قبائل اليوروبا بتنفيذ إنقلاب عسكري أطاح بحكومة محمد مرتلي في شهر فيفري من سنة 1976 م، فبالرغم من فشل المحاولة الإنقلابية إلا أن" محمد مرتلي " قتل فيها،

أين تولى مكانه "أولوسيغون أوباسانجو" وهو أول رئيس من اليوروبا يصل إلى الحكم.حيث صودق في عهده على دستور جديد سنة1978 وأجريت إنتخابات فاز فيها "شيخو شيجاري Chikho Chijari" من قبائل الهوسا ، والذي أعيد إنتخابه سنة 1983 ، لكن الكثيرين رأو في منافسه "أوبافمي آولوو"، من قبيلة اليوريا أهلا للفوز بها ، ومن مظاهر العلاقة المشحونة بين الطرفين ما قامت به حكومة" ابراهيم بابانجيدا" . حيث ألغت نتائج إنتخابات 1993والتي فاز بها" مسعود أبيولا" وهو مسلم من قبيلة اليوروبا.

في مطلع سنة 2001 م تقدم بعض المحامين من أبناء اليوروبا بعريضة ضد" محمد مرتلي" و "إبراهيم بابانغيدا" وكلاهما من الهوسا. متهمة إياهما بعدم شرعية فترة حكمهما لأنهما وصلا عن طريق إنقلابين عسكريين. وطالبوا بمنعهم من العمل السياسي أو الإنخراط في أحزاب سياسية.

والملاحظ هو أن التوتر هو السمة الغالبة لعلاقة الهوسا باليوربا أين تلعب العوامل الدينية والاقتصادية والسياسية دورا كبير ومن العوامل التي تعمل على تأجيج الصراع فيما بينهم[1].

o طبيعة العلاقة بين جماعة الهوسا المسلمة و جماعة الإيبو–الأغلبية المسيحية –:

ترجع جذور الصراع بينهما إلى سنوات الإستقلال الأولى عندما تم إغتيال الرئيس "جونسون آغيلي إرونسي" وهو من قبيلة الإيبو . فبعد ستة أشهر من حكمه لنيجيريا على يد ضباط من قبيلة الهوسا سنة 1966 . وهو ماتسبب في صراع مسلح عرف بحرب بيافرا –وهو ما سنفصل فيه لاحقا– بسبب قيام الإنقلابيين الهوسا بإبعاد كل النخب و الكوادر التي تنتمي إلى الإبيو كما توالت توتر العلاقات

[1] بشير شايب ، المرجع السابق ص،72

بين الهوسا و الإيبو حيث حاول "ماما نفاستا "الإنقلاب على "إبراهيم بابنجيدا " لكنه لم يستطع من ذلك و قتل في أفريل سنة 1990[1].

وعليه يغلب على علاقة هذه الجماعات الطابع الصراعي وكثيرا ما تميزت بالصراعات الدموية و التي أسفرت على العديد من الضحايا بسبب التنافس على السلطة، أو الاقتتال من أجل الحسابات الاقتصادية، مثلما وقع في الحرب الأهلية "بإقليم بيافرا "في نهاية الستينيات من القرن الماضي، والمذابح المتبادلة بين المسلمين والمسيحيين في أكثر من مرة، في مختلف مناطق البلد، وأخذت غالبية تلك الصراعات الطابع العرقي أو التعصب الديني، بسبب التعدد الديني الذي يزخر به البلد من الإسلام والمسيحية، إضافة إلى الديانات التقليدية، كلّ ذلك شكّل مصدراً للصراعات والتوترات في بعض الحالات[2]،

المطلب الثالث: أهم الأزمات و المحطات النزاعية في نيجيريا

عرفت نيجيريا موجة من الأزمات و الحروب الأهلية والتي شكلت نقطة تحول في مسار الدولة الفدرالية في نيجيريا ،و ماجعلها تزداد تعقيدا هو ذلك التداخل الكبير في عوامل حدوثها و تعدد أبعادها وكان لها الأثر الكبير على عملية بناء الدولة في المقابل غياب الاستقرار الداخلي للبلد مما قد يهدد إستمرار وجودها. لذلك سنتعرض إلى أهم حدث في تاريخ نيجيريا والمتمثل في الحرب الأهلية النيجيرية –حرب بيافرا– و ثم التطرق إلى أكثر الأزمات و المحطات التي تعرضت لها –أي نيجيريا– بعد إستقلالها وهي أزمة دلتا النيجر و من هنا يظهر لنا تجليات النزاع العرقي في نيجيريا من خلال هذه الأزمات .

–الحرب الأهلية النيجيرية (إنفصال إقليم بيافرا)1967–1970:

بدأت الحرب الأهلية في نيجيريا وبالتحديد في30ماي سنة1967 عندما أعلن الكولونيل "أوجوكو" وهو حاكم عسكري لإقليم شرق نيجيريا بإنفصال الإقليم ، وتشكيل جمهورية مستقلة تحت إسم جمهورية بيافرا[3]،بحيث يقع هذا الإقليم في الجنوب الشرقي للبلاد ، يحتوي على 14مليون نسمة من حيث عدد السكان . وبسبب الكثافة السكانية المرتفعة دفعت بسكان الإقليم الشرقي إلى البحث عن العمل في

[1]مرجع نفسه .ص73

[2]آمد ممد جالو ،. المرجع السابق ص44

[3]أحمد إبراهيم محمود. الحروب الأهلية في إفريقيا،المرجع السابق. ص219

الإقليم الشمالي إضافة إلى كونه كان يعاني من ندرة الثروات والموارد الطبيعية وعدم خصوبة الأرض.

وبالتالي كان من المدن الفقيرة في نيجيريا و كان هذا قبل إكتشاف النفط فيها . هذا و توجد به أهم الموانئ النيجيرية كميناء كالابار و ميناء بورهاركورت، و ميناء بوني. في المقابل يتمتع إقليم بيافرا بموقع إستراتيجي المحاذي لسواحل المحيط الأطلسي.

كل هذه المقدرات وخاصة بعد إكتشاف النفط وبالتالي أصبح الإقليم أغنى منطقة في نيجيريا لأن معظم الآبار والصناعات البترولية متمركزة هناك، وفي حالة الانفصال يصبح أغنى منطقة في الدول الإفريقية ناهيك عن الحصول على الإنتاج كاملا دون تقاسمه مع باقي الأقاليم الأخرى. كما أن الإقليم الشرقي هو منطقة غير مغلقة، لها منافذ بحرية وحدود مع الكاميرون، وكذلك فإن جزر" فرديناند بو" التابعة لجمهورية "ساوتومي وبرانسيب" لا تبعد كثيرا عن إقليم بيافرا، وهذا أيضا عامل محفز للانفصاليين . كما أن العامل الديموغرافي المتمثل في السكان، كان من بين العوامل المحفزة للانفصاليين في الإقليم، إذ كان يعادل سكان أربعة دول في غرب إفريقيا (البنين، ليبيريا، غامبيا، سيراليون)[1].

فيما جاء إعلان "أوجوكو" بعد سلسلة من التقلبات السياسية الحادة المصحوبة بإضطرابات دموية خطيرة. حيث بدأ الشرق يهدد بالإنفصال منذ مارس 1967 ، فقد قام الحاكم العسكري للشرق بإصدار مراسيم بجباية الإيرادات المالية في الشرق لحساب حكومة الشرق فقط ، ووقف نشاط الأجهزة المالية الفدرالية،لاسيما رسوم البترول و الإستيلاء على مباني أجهزة الحكم الفدرالي والمرافق العامة وعلى هذا الأساس تم عقد إجتماعا من طرف المجلس العسكري الأعلى في أفريل 1967 مع تسجيل غياب أوجوكو و أعلن تقسيم الإقليم الشرقي إلى 3أقاليم وهو مارفضه الإقليم الشرقي و إستولى على ماتبقى من أجهزة الحكم الفدرالي في الإقليم

[1] رابح مرابط ." أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة الحرب الأهلية في نيجيريا ". رسالة ماجستير. (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 1990) ص82،96

.كما إمتنع حاكم الإقليم الشرقي عن تنفيذ تلك القرارات ، بل أعلنت الجمعية الإستشارية للمقاطعة الشرقية في 30ماي 1967إنفصال الإقليم الشرقي من إتحاد نيجيريا و إستقلاله من جانب واحد تحت إسم جمهورية بيافرا المستقلة و إتخذت مدينة أنوغو عاصمة لها [1].

ولم تحظى إلا بعدد قليل من الدول منها ماهو داخل القارة الإفريقية و منها ما هو خارجها :كالبرتغال، و الكيان الصهيوني ، و هايتي و الجابون و كوت ديفوار وتنزانيا ، وزامبيا[2].

ونتيجة لهذه الحركة الإنفصالية المعتادة دخلت نيجيريا في جولة جديدة من الإنفجارات ، كما أصدر الجنرال يعقوب جوون بعد تولي جميع السلطات التنفيذية أوامره إلى أسطول نيجيريا بالتحرك لمحاصرة الإقليم الشرقي، هذا و أعلن حالة الطوارئ لمواجهة إنفصال الإقليم بقوة . ومنذ إنفصال الإقليم و الحرب الأهلية تمزق أجزاء البلاد ، وعليه قامت القوات الفدرالية بمحاصرة الإقليم الشرقي ، ودارت المعارك في كل الجهات و يصل عدد ضحايا هذه الإنقلابات الدموية إلى ألف شخص من المواطنين كما حاصر الجيش الفدرالي قوات بيافرا المستقلة[3].

و في مايو 1968تمكن الجيش الفدرالي من التوغل إلى المدن الهامة وهي أونيتشل و أباكاليكا ، ليستولي بعدها على أومياهيا*العاصمة الثانية وإستمر القتال طيلة سنة1969 إلى غاية حصر المنشقين في منطقة ضيقة تضم أورى العاصمة الثالثة و أخيرا تم الإستيلاء عليها في جانفي1970[4].

ومن أسباب التمرد المسلح والحرب في منطقة بيافرا :

–التعدد العرقي . وكذا الإختلاف الديني بين القبائل المسلمة من الهوسا– فولاني وبعض من اليوروبا و الإيبو ذات الأغلبية المسيحية بحيث أدى هذا التمايز إلى لعب دور كبير في زعزعة إستقرار الدولة النيجيرية ، وعمل على تعميق التفرقة بين أبنائها ، ضف إلى ذلك التركة التي ورثها الشعب النيجيري

---

[1]عبد الكريم قرين .الحركة الانفصالية في نيجيريا(1967 – 1970م(،مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية . ع07، د.س.ن. ص230

[2]آمد ممد جالو ،مرجع سابق.ص48.

[3]ماهر عطية شعبان المرجع السابق.ص212

*وهذا بعدما إستولى الجيش الفدرالي على إينوجو العاصمة الأولى . مما أوجب على المنشقون إلى نقل العاصمة إلى أومياهيا

[4]أحمد إبراهيم محمود. الحروب الأهلية في إفريقيا، مرجع سابق ص221

من المستعمر البريطاني الذي ساهم بدوره في تشتيت البلد من خلال مبدأ فرق تسد devide and rule .

– الإجراءات السياسية التي إتبعتها قادة الإنقلاب الجدد بقيادة "يعقوب جون" عندما أصدر مرسوما في 24ماي 1966 سعيا من خلاله إلى إنهاء النظام الفدرالي و توحيد البلاد ، وهو الأمر الذي زاد من حدة الأزمة [1].

وبناء على ماسبق فإن للمستعمر البريطاني دور كبير في كونه غذى و شجع على تشتيت و تفرقة كل العناصر المكونة لنيجيريا وضرب إستقرارها لأن ليس من مصلحته أن تتحد نيجيريا و ساهم في تأجيج وتغذية النزاعات وفصل الأقاليم عن بعضها وقيام الحرب ليس إلا تدمير للبينية التحتية لنيجيريا و تؤثر في الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الدولة وعرقلة البرامج التنموية فيها.

أما عن نتائج إنتهاء الحرب في إقليم بيافرا فكانت كالتالي :

–بعد استسلام القوات الانفصالية، أعيد إدماج بيافرا كولاية وسط الشرق داخل نيجيريا، حيث خلفت الحرب الأهلية إرثا ثقيلا من الموت والدمار، لاسيما في المنطقة الشرقية التي مزقتها الحرب.

أكثر من 3ملايين لاجى من الإيبو إلى منطقة صغيرة من شرق البلاد ، في حين تشير عدد ضحايا الحرب من المدنيين و العسكريين إلى أكثر من مليوني شخص[2]

–إستطاع الكولونيل يعقوب جون بمهارته وذكائه من أن يقسم نيجيريا و ظل يحارب الإقليم المنشق ووضع حد لهذا الإنفصال وبهذا أنقذ الدولة من وقوع كانتاجا جديدة في إفريقيا[3].

–حرص المؤسسة العسكرية الحاكمة من خلال" يعقوب جون" على أن يكون إختيار الحاكم العسكري من قبل الجماعة التي تمثل الأغلبية في كل ولاية من ولايات الدولة ،أيضا ضم المجلس التنفيذي الفدرالي بين أعضائه وزيرين من جماعة الإيبو المتمردة ممثلة في وزير التجارة "بريجز" ووزير الزراعة الدكتور "أوكيزى" .

---

[1] آمد ممد جالو ،مرجع سابق.ص48.

[2] شرفي جديد. مرجع سابق ص74

[3] ماهر عطية شعبان . مرجع سابق .ص213

– في الجانب الاقتصادي إهتمت الحكومة المركزية بمسألة تحقيق إنتعاش إقتصادي خصوصا في المناطق التي إنطلقت منها الحرب(مناطق الإيبو). وقد ساهمت سيطرة الدولة على الإنفصاليين في إعادة الأمن و الاستقرار في المنطقة .ومن خلالها استثمرت نيجيريا وقتها ، الأمر الذي مكن من أن تصبح القوة الثانية إفريقيا في إنتاج النفط ، والسادسة على المستوى العالمي[1].

الشكل رقم 09: خريطة تمثل إقليم بيافرا

https: //fr.wikipedia.org/wiki/Fichier: Biafra_independent_state_ map–fr.svg

[1] آمد ممد جالو، مرجع سابق ص..ص48.49

– الأزمات التي مرت بها نيجيريا بعد إستقلالها:

من أخطر الأزمات التي شهدتها نيجيريا أزمة دلتا النيجر التي انفجرت بصراعٍ حول استغلال الخيرات النفطية التي يتوفر عليها هذا الإقليم .

– أزمة دلتا نهر النيجر :

تعد أزمة دلتا النَّيجر في نيجيريا، واحدة من أطول وأهم الأزمات التي وقعت في القارة الأفريقيَّة، وبالرَّغممن أنَّها قد تفجَّرت مع مطلع التسعينات إلا أنَّ جذورها تعود إلى العهد الإستعماري البريطاني ودلتا النيجر منطقة توجد بها كثافة من الناحية السكانية وتقع في جنوب شرق نيجيريا، وهي المساحة المحصورة بين فرعَيْ نهر النَّيجر جنوب البلاد، قبل أنْ يصبا في المحيط الأطلسي، وتسمَّى في بعض الأحيان بأنهار الزُّيوت ، في حين تمتد دلتا النيجر على مساحة أكثر من70 ألف كيلومتر مُربَّع، مكونًا 7،5 % من المساحة الإجمالية ليابسة نيجيريا ، وتشمل المنطقة: ولايات" أبيا، وأكوا إيبوم، وبايلسا، وكروس ريفرز، والدلتا، وإدو،وإيمو، وأوندو، وريفرز"، ويسكنها ما يقارب 20مليون نسمة، ينتمون لأكثر من 40 مجموعة عرقية، ويتحدثون 250 لهجة مختلفة [1] .1

. تعد أكبر منطقة نفطية في نيجيريا إذ تنتشر بها –أي منطقة الدلتا– حقول و آبار نفطية ، يقدر إنتاجها بنحو 90% من الإنتاج العام للبلد . مما جعل هذه الولاية من بين ثلاث ولايات* في نيجيريا هي الأكبر من حيث مخزون النفط .حيث يتميز نفط منطقة دلتا بجودته العالية نظرا لخلوه من الكبريت[2].

يشمل إقليم دلتا على ثلاثة أقسام رئيسة:

–الأوَّل هو دلتا النَّيجر الغربيَّة، وتتكون من الجزء الغربي من السَّاحل النَّيجيري، ويضم ولايتا إيدو ودلتا.وفي الدِّلتا الغربيَّة مجتمعٌ غير متجانس مُكوَّن من مجموعات عرقيةً عدة، وتعد عرقية إيجاو هي الأبرز و تمثل الغالبية ، إلى جانب مجموعات أخرى، وكلهم يعيشون حياةً بدائيةً مبنية على الصيد والزراعة .

[1] هيفاء أحمد محمد. المرجع السابق ص 109

[2] آمد ممد جالو،مرجع سابق. ص49

–أمَّا القسم الثاني ، فهو إقليم وسط دلتا النيجر، ويضم ولايتي بايلسا وريفيرز، ويتكون من الجهاز المركزي لمنطقة دلتا النيجر ومناطق قبائل "إيجاو"، بالإضافةِ إلى بعض القبائل الأخرى.

–بينما القسم الثالث هو إقليم شرق دلتا النيجر، ويتألف من الجزء الشرقي لنيجيريا، والذي يُطل على المحيط الأطلسي وقسم من جنوب نيجيريا، ويضم الجزء الشرقي العديد من القبائل والتي تعود في أصولها الى مجموعة عرقيَّة واحدة، ويشتركون في لغة واحدة.[1]

إن منطقة الدلتا عرفت صراعات عنيفة بين الحكومة و السكان المحليين . وكذلك بين السكان و الشركات الأجنبية التي تعمل في إستخراج البترول في المنطقة بسبب الفقر و الحرمان و الهشاشة الذي تعانيه المنطقة برغم مواردها الغزيرة من النفط وغيره[2] .

وهذا يزج بنا إلى الحديث عن نيجيريا والتي تعتبر مثال عن الدولة الريعية ، فمنذ 1970 وهي تعتمد بشكل كامل على عائدات النفط الذي أكسبها قوة لتدفق المال إلى الخزينة ، و هي ضعيفة باعتبارها ذات تبعية للنفط تتحكم فيها الشركات المتعددة الجنسيات و تقلب الأسعار الدولية . في حين يضع الكثير من السلطة السياسية في يد النخبة الضيقة التي تعمل على إدارة الدولة من منطق من يحصل على ماذا و متى و كيف و هنا يصبح الصراع على الثروة مسألة حساسة في الاقتصاد السياسي لنيجيريا.

و هذا ما يفسر تعزيز مركزية السلطة السياسية في نيجيريا وهمينتها على العائدات النفطية مقابل فشل الوظيفة التنموية للدولة وهو ما يثير الحرمان و التهميش لدى فئات واسعة من المجتمع لاسيما غير المتجانسة و المنقسمة عرقيا و دينيا و ثقافيا، ما يؤدي إلى صعود البعد الهوياتي للانتماءات العرقية و هو ما يؤدي في النهاية إلى التعبئة و هو ما حدث من اضطرابات و صراع دلتا نهر النيجر من أجل الموارد و ضد المصالح البترولية بمنطقة "أكاسا" الواقعة في دلتا نهر النيجر و التي تعد أبرز مواقع إنتاج البترول و مصدر ثروة نيجيريا النفطية[3]

---

[1] هيفاء أحمد محمد مرجع سابق ..ص 109

[2] آمد ممد جالو ، مرجع سابق . ص49

[3] سفيان داسي . دراسة في التعقيدات الاثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا. تم الإطلاع في 24–5–2019 متاح على الموقع:

https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%

وعلى رغم من تمتعها بهذه المصادر الطبيعية الهامة فأغلبها تعاني الإهمال الذي كاد أن يقضي على سكانها، إذ كادت الخدمات الصحية و التعليمية و المرافق العامة أن تنعدم في المنطقة التي تدر المليارات من الدولارات كونها تنتج 85 % من عوائد النفط إذ قدر الانتاج اليومي حوال مليوني برميل ،دون أن تعود بشيء على السكان المحليين لدالتا نهر النيجر .فضلا عن ذلك معاناة سكان المنطقة من تكرار تسرب النفط الذي أدى إلى إتلاف مصادر المياه و الثروة السمكية و تدمير المحاصيل الزراعية بعد التلوث بالنفط

في المقابل إهمال الحكومة لهذه المشاكل ، مما أثار حالة من السخط و عدم الرضا الذي سرعان ما تحول إلى تمرد في المقابل فشل أجهزة الأمن في كبح التمرد الذي تطور للمطالبة بالحكم الذاتي و السيطرة على موارد المنطقة [1]،

كل تلك العوامل المتداخلة عجلت بظهور جماعات و حركات مسلحة داخل الإقليم ، بدعوى عدم إستفادتها من عائدات النفط و التصدي لتلك الممارسات غير أن الحكومة النيجيرية إتخذت القمع و العنف ضد تلك الجماعات وسيلتها الأنجع وهو مازاد من وتيرة مطالب تلك الجماعات ،بحيث أصبحت تنادي بالإنفصال ومن أبرزها حركة تحرير منطقة دلتا المسلحة والتي برزت في 2004. [2]

فبالرغم من توفر إقليم دلتا على مقومات و موارد ضخمة إلا أن الحكومة النيجيرية لم تحسن إستغلالها وتوزيعها وهو مازاد الطين بلة فبالإضافة إلى شدة و حدة الإنقسامات و التوترات العرقية التي تعاني منها المنطقة . فقد دخلت البلاد في أزمة عويصة أخرى وهي سوء التوزيع للثروات والتي هي حق من حقوق الأفراد في هذه المنطقة . وبسبب هذا التهميش والحرمان و اللامساواة و أمام كل هذا تبقى مسألة عدم الاستقرار صعبة المنال في ظل كل هذه الظروف و الأوضاع و تسلح الجماعات للمطالبة بحقوقهم .

المبحث الثاني: محددات النزاع العرقي في نيجيريا و إشكالية الإستقرار فيها. (بعد1999)

المطلب الأول: أسباب وأبعاد النزاع العرقي في نيجيريا.

تميزت العلاقات بين الجماعات العرقية في نيجيريا بالتوتر والعلاقة الصراعية فهي في صراع مستمر وغير منتهي .ضف إلى ذلك تداخل في أسباب تأجيج النزاع العرقي في نيجيريا.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] آمد ممد جالو، مرجع سابق .ص49.

حيث يرجع أحد الباحثين عوامل بروز النزاع العرقي في نيجيريا إلى أعمال الدولة ومخرجات السياسات التي تعزز التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي وسط المجموعات العرقية ، ولاسيما في مجتمع متعدد على غرار نيجيريا، وهو ما دفع مختلف المكونات الاجتماعية إلى تأسيس شرعية استخدام العنف و السلاح في الحصول على مكاسب وموارد بحوزة النظام .

في مقابل ذلك فإن هذا الأخير يخشى تطورات المطالب في ظل حالة عدم الاستقرار ، التي تتنافس هي الاخرى فيما بينها على الموارد الضئيلة وتسعى لتقاسم السلطة فيما بينها، و ذلك راجع بالأساس إلى افتقاد شبكات الأمن الاجتماعي و برامج سياسات الرفاه الاجتماعي و محدودية الخدمات المقدمة ، و في ظل التهميش يمكن القول أن المنافسة السياسية في نيجيريا لا توجد كون السلطة تسيطر على مقاليد الحكم

و لا تريد فتح قنوات التواصل مع كل الفئات في ظل غياب التشريعات التي تكرس المنافسة و المعارضة لسياسات المقررة من قبل النظام و إنما الخضوع و قبول الوضع على ما هو عليه و الذي يشكل حالة قلق ، تغذيها أزمة الثقة في الاجهزة الحكومية.[1]

أولا : الأسباب السياسية :- تسييس الإختلافات العرقية -

لقد كان لفشل الحكم المدني في نيجيريا في عملية بناء الدولة الأمة التي يطغى فيها الولاء الوطني على ولاءات أكبر لقد كان لها الأثر في تصاعد حدة مشكلة الإندماج الوطني في نيجيريا . وبدلا من نبذ الإنقسامات العرقية التي كرسها المستعمر البريطاني لدى سكان نيجيريا فقد عملت الحكومات التي توالت السلطة في نيجيريا منذ 1999 على إستغلال الإنقسامات العرقية بين مختلف الجماعات المشكلة لشعب الدولة لتحقيق مكاسب سياسية .

ومن جهة ثانية أسفرت التعددية الحزبية التي قامت في سياق الجمهورية الرابعة بتأسيس أحزاب سياسية على أسس عرقية تستمد تأييدها من جانب جماعات بعينها.و لقد كان لتسييس الإنقسامات العرقية في الدولة أثر كبير في تفجير النزاعات التي قامت في نيجيريا في الماضي . كفشل بعض

[1] داسي سفيان . دراسة في التعقيدات الاثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا. متحصل عليه من الرابط:
https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%

مرشحي الأحزاب التي تقوم على أسس عرقية في الفوز بالإنتخابات وهو مايدفعهم ليس فقط لرفض النتائج بل يأخذ أبعادا أخرى في إستخدام العنف إزاء المؤسسات العملية الديمقراطية[1].

كما يلعب العامل السياسي دورا مهما في تصاعد العنف السياسي وتجدده بين مختلف الجماعات العرقية وتتجلى تلك العوامل في النزاعات السياسية من خلال تزايد النزاعات الشخصية على النفوذ والسلطة، والنزاع حول الحدود الإقليمية للولايات[2].

وتعتبر عملية توزيع السلطة و الثروة من العمليات المهمة لأي دولة خاصة الدول التي تشهد تعددية مثل نيجيريا ، و لم تستطع غالبية الحكومات التي توالت السلطة في إطار الجمهورية الرابعة إحداث نوع من التوازن في توزيع السلطة والثروة في الدولة بما يشبع أو يرضي طموحات مختلف الجماعات المشكلة لشعب الدولة و لقد كان هذا دافعا لقيام العديد من النزاعات فيها[3].

من الواضح أن منذ الإستقلال والوضع مشحون في نيجيريا بالعرقية المسيسة حيث ذهبت النخب في كل جماعة من الجماعات العرقية إلى وضع خطة محكمة لجذب موارد الدولة الفدرالية إلى إقليمها و أهملت جميع القضايا التي كانت بإمكانها توحيد البلاد[4].

كما عمدت الزج بمكونات الهوية الإثنية والدينية في المعترك السياسي أنتج مؤسسات حزبية وسياسية تمارس صراعاعرقيا ودينيا تحت غطاء سياسي فتصبح بذلك هذه المؤسسات طرفا في الصراع وهذا ما نلاحظه في كل المحطات المهمة في تاريخ نيجيريا سواء انتخابات أو إعداد مشاريع قوانين أو دساتير وهو ما أفرغ العمل السياسي بصورة خاصة عن محتواها المشبع بالروح الوطنية[5].

مما سبق يتضح أن العامل السياسي أحد أهم أبعاد النزاع العرقي في نيجيريا على إعتباره يهدف إلى الحصول على إمتيازات و منافع خاصة وبالتالي يساهم في زيادة حدة النزاع العرقي لأنه لا يراعي مصالح و تطلعات الشعب النيجيري وبمختلف مكوناته.

---

[1] شيماء محي الدين محمود . المرجع السابق . ص 346

[2] محمد خالد محمد عبد الله. الأقليات الإثنية و الصراعات في إفريقيا: التجربة النيجيرية الفيديرالية نموذجا.دراسات إفريقية .ورقة بحثية..د.س،ن،ص182

[3] شيماء محي الدين محمود . المرجع السابق . ص344

[4] فضيلة خلفون ، فيصل خميلة ، "تداعيات النزاع الإثني على الدولة الفدرالية في إفريقيا –نيجيريا نموذجا–"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد4، 2017، ص184.

[5] شرفي جديد، المرجع السابق . ص84

ثانيا: الأسباب الاقتصادية:

ساهمت بشكل كبير في تزايد حدة النزاع العرقي في نيجيريا وتطوره في ظل وجود الفجوة بين مختلف مكونات المجتمع وتدهور الأوضاع الاقتصادية و تفشي الفقر و الفساد.

تُعتبر نيجيريا من أكبر وأغنى الدول الإفريقية، كما هي دولة مؤسسة في منظمة الأوبك، فهي من الدول الرئيسية المُصدرة للنفط على مستوى العالم، حيث تبلغ حصتها في منظمة الأوبك للعام الماضي 2018 نحو 8 % من الإنتاج الكلي لمجموعة دول الأوبك، لكنها بالمقابل باتت أقرب إلى الدولة المُنهكة نتيجة النزاعات الداخلية المُشتعلة في أكثر من إقليم من اقاليمها ، وجزء كبير من اشكالياتها الداخلية يعود لسمة الفقر التي باتت تطبع واقع الحال في هذه الدول الإفريقية الغنية نتيجة الفساد الذي يعم البلاد .و نشوب واندلاع النزاعات التي تعود بجذورها للتنوع العرقي فيها ، والصراع العرقي بين جماعة (الهوسا) المُسلمين، وجماعة عرقية تدعى "أدارا" من المسيحيين، ليتحول النزاع في نيجيريا من أجل تحسين وضعهم المادي والمعنوي ضد الأثرياء (من مسلمين أو مسيحيين أو غيرهم) إلى صراع بين الفقراء على أُسُسٍ عرقية أو دينية، بالإضافة إلى الحُروب الداخلية (بدعم من أطراف خارجية) التي تُعاني منها البلاد منذ إستقلالها.

و لقد قُدِّر الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2015 بأكثر من 510 مليارات دولار، و بهذا يحتل اقتصاد نيجيريا المرتبة السادسة والعشرين في العالم، ولكن دخل الفرد لا يتجاوز 2688 دولارا سنوياً، في حين تمثل نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر "أقل من 1،9 دولار يوميا للفرد" في البلاد تتجاوز 70 % من السكان في أكبر اقتصاد إفريقي وفي أكبر بلد منتج ومُصَدّر للنفط في إفريقيا، حيث تشكّل إيرادات مبيعات النفط والغاز حوالي 80 % من إيرادات البلاد، وحوالي 90 % من مصادر العُملة الأجنبية، وفق المكتب الوطني للإحصاء[1].

إذ سجل اقتصاد نيجيريا نموا قويا بلغ نحو 7 %سنويا حتى عام 2015 ،وذلك بفضل ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز الطبيعي. إلا أن الإنخفاض الحاد في أسعار النفط منذ الربع الثالث من عام 2014 ، شكل تحديات كبيرة أمام الإقتصاد، حيث تباطأت بشكل كبير لتصل إلى 2.7% في عام 2015، ثم انتقلت إلى الركود في عام 2016 بمعدل نمو قدره 1،5% وانخفضت الصادرات بنسبة

[1] علي بدوان. تداعيات الواقع الإفريقي. (1-2) تم الإطلاع في 24-5-2019 متاح على الرابط:
http://www.al-watan.com/Writer/id/11723

45%مدفوعا بانخفاض حاد في عائدات النفط من 23،4%من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 إلى 3،7 %في عام 2015 .أدى انخفاض عائدات التصدير –أساسا من النفط– في وقت لاحق إلى انخفاض الطلب المحلي الذي أثر على القطاع غير النفطي[1]

وبالتالي يشكل البترول في نيجيريا عصب الحياة الإقتصادية إلى جانب الزراعة ، ويعتبر هذان الموردان أساس النزاع في نيجيريا ، وتسبب في كثير من حالات العنف[2] .

إن إنتشار الفقر و البطالة بين المواطنين في نيجيريا أمر مثبت و يأتي في المرتبة الأولى لأنه من بين الأسباب المؤدية للنزاع فيها . وفي هذا الإطار فقد وفرت الأوضاع الاقتصادية المتردية للكثير من النيجيريين دافعا للعديد من الممارسات النزاعية التي أستخدم في إطارها العنف وبشكل مكثف وهذا لحوزة الضحايا و الأفراد و الهيئات المستهدفة من قبل الجماعات المحرومة إقتصاديا لبعض مظاهر الثراء و لقد كان العامل الاقتصادي وراء تأجيج العديد من النزاعات في ولايات مثل: "كانو، كادونا وباوتشي وبورنو وجومبي و أداماوا ، يوبي وتارابا "[3].

وعليه نستنتج أن النزاع العرقي قد ينشأ بسبب المحدد الاقتصادي وتردي الأوضاع الاقتصادية و من العوامل المؤثرة سواء كانت دول غنية أو فقيرة فهذا يؤثر بالسلب في حالة عدم وجود مساواة بين الأفراد الدولة الواحدة . إذ ينتج عنه تفشي الفقر و الفساد بمجالاته فتلجأ الجماعات العرقية إلى العنف و القوة للمطالبة بتوفير حد من المساواة ، في المقابل عدم قدرة السلطات النيجيرية في إحتواء و معالجة هذه المشكلات التي تمس إستقرارها و أمن أفرادها و عجزها في وضع إستراتيجيات تتماشى ومطالب هذه الجماعات و الفئات المحرومة من جهة و إستغلال مواردها بشكل عقلاني لتصبح في صفوف الدول القوية إقتصاديا ولها تأثير على المستوى الخارجي لأن لها مقومات تمكنها من ذلك.

الأسباب الاجتماعية:

---

[1] أنظر: تقرير مراجعة السياسة التجارية – نيجيريا . تم الإطلاع في 20-05-2019 متاح على الرابط:
https://www.economy.gov.ae/EconomicalReports

[2] بشير شايب ،المرجع السابق .ص103

[3] شيماء محمود محي الدين، مرجع سابق ص، ص243،244.

إن عدم توفر الحاجيات الأساسية للأفراد ، كالأمن والرفاهية و الإعتراف بكل الحقوق خاصة المشاركة السياسية في السلطة وفي عملية إتخاذ القرار ، على عملية توزيع الموارد الطبيعية الذي عادة ماتنفرد به الجماعة المسيطرة أو الأغلبية. والنتيجة هي الحرمان والخوف والتهديد بالإقصاء من كافة جوانب الحياة، والإستبعاد السياسي والظلم الإجتماعي وعدم إحترام الإختلافات الثقافية . ويعتبر الخوف عنصر لصيق بالحرمان، لذلك أضاف كل من لايك Lake و روتشيلد Rotchild عنصرا آخر وهو "المخاوف الجماعية التي إعتبرها المحرك الأساسي للنزاع العرقي ، خاصة في حال وجود الشك وعدم اليقين الناتج عن الخلفية و التراكمات التاريخية[1] .

وبالتالي فإن نيجيريا تعرف تنوعا كبيرا في بيئتها العرقية ، فهناك إختلاف بين اللغة و المجموعة العرقية وعموما تستخدم اللغة كمعيار لتحديد المجموعة العرقية في خضم كل هذا التنوع تستغل النخب تنوع الهويات فتصبح إمكانية بناء شعور مشترك وسط طبقات المجتمع أمرا صعبا،ومن الإشكاليات المعقدة التي تواجه نيجيريا التوتر والنزاع العرقي اللذان يضعفان النسيج الاجتماعي و ينعكسان بدورهما في تعويق بناء الدولة المدنية الديمقراطية. ومن أبعاد الاجتماعية للنزاع العرقي في نيجيريا نجد سياسات الدولة التي تعزز التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي وسط المجموعات العرقية ،

بالإضافة إلى غياب شبكات الأمن الجماعي وبرامج سياسات الرفاه الجماعي أو محدوديتها،. لذلك فهي تشجع التصنيفات الاجتماعية المختلفة بواسطة نشر أيديولوجيا "،نحن"و" هم " لذا يمكن إعتبار نمو النزاعات الهوية أيديولوجيا للدولة للإبقاء على صلتها الوثيقة بالموضوع و من دون حل هذه الإشكالية المتفاقمة[2].

أمام كل هذه التحديات التي تواجه الحكومة النيجيرية و التي أساسها الإختلاف و النزاع العرقي ، جاء الحديث عن دور الحكومة النيجيرية في إحتوائها وتعامل بعض الأطراف الخارجية معها.

وعليه سنتناول في هذا المطلب مختلف الإستراتيجيات والسياسات التي تعتمد عليها الدولة في نيجيريا من خلال مؤسساتها، كبدائل في التعامل مع النزاع العرقي .

---

[1] أحمد عبد الغفار ، المرجع السابق ،ص159

[2] هاشم نعمة فياض. المرجع السابق. ،ص22

المطلب الثاني: أثر تطبيق آليات إدارة النزاع العرقي في نيجيريا على الاستقرار فيها .

تُعد إشكالية إدارة التعددية العرقية والدينية تحدياً أصيلاً في بناء الدولة في نيجيريا ويهدد ،وهذا بسبب المفردات المكوّنة للخريطة النيجيرية وبها مجموعات عرقية تتجاوز250 مجموعة ، وثروة نفطية تُعد هي الأكبر في إفريقيا، وتطلعات انفصالية متزايدة سواء في بيافرا سابقاً ، أو دلتا نهر النيجر حالياً، وتمايز ديني يُعد هو الأضخم في إفريقيا أيضاً، وذلك في إطار اهتمام دولي متزايد، كل ذلك يجعل من بناء الدولة وإدارتها في نيجيريا يشكل تحدياً كبيراً أمام عدم إقصاء أي فريق ديني أو سياسي أو عرقي ، وهو ما يسعى الساسة في نيجيريا إلى تجاوزه عبر مساومات سياسية ، إلا أن تلك المساومات مؤقتة. بطبيعتها ؛ لعدم قدرتها على تحقيق معادلة حل دائم ومتوازن؛ تحقق طموحات الغالبية المسلمة في نيجيريا، وهو ما يُفسر الإخفاق السياسي المتعاقب في الداخل النيجيري[1].

وهكذا فإن ردة فعل الدولة النيجيرية إتسمت تجاه حالة النزاعات العرقية التي تهدد إستقرارها بتفاوت واضح بين إستعمال سياسة الإخضاع بالقوة إلى سياسة الإضعاف عبر تشتيت الأقاليم ، ويتجلى ذلك منذ حرب بيافرا حيث تصرفت الدولة بصفتها تمثل الأغلبية مع الإنفصاليين بإعتبارهم أقلية وفق نموذج الإخضاع ثم التشتيت و الإضعاف فيما بعد فزيادة عدد الولايات و مجالس الحكم المحلي ما هي إلا جزء من إستراتيجية شاملة لإحتواء العنف العرقي و المحافظة على وحدة الدولة النيجيرية بالإضافة إلى كل ذلك حاولت الدولة النيجيرية القضاء على مسببات العنف[2].

فالنسبة لآليات تعامل الأجهزة الرسمية في الدولة مع النزاعات التي واجهتها ، تنوعت وتراوحت بين مجموعتين من الآليات منها الآليات السلمية أما المجموعة الثانية فتشمل الآليات غير السلمية والتي تهدف إلى قمع النزاع و عدم تفاقمه.

1-الآليات السياسية : فمع عودة الحكم المدني في نيجيريا1999تبنت القيادة السياسية في عهد" أوباسانجو " إستراتيجية تقوم على تشكيل لجان قضائية تتولى إدارة النزاعات خاصة النزاعات العرقية و الدينية .

[1]علي أبو فرحة. المرجع السابق .ص43

[2]عتيقة كواشي ، صابر حموتة . "النزاع بمنطقة الدلتا النيجر و المعضلة الأمنية في نيجيريا ." المجلة الجزائرية للأمن والتنمية . عدد 12 جانفي 2018 ص111

بحيث يعهد إليهم–اللجنة القضائية– بمهة التحقيق في المشكلة المسببة للنزاع وعقد جلسات إستماع مع الأطراف المتنازعة وزيارة المناطق التي تشهد النزاع . وكتابة تقرير مفصل بشأن الإستنتاجات الخاصة بهم و رفعه للحكومة النيجيرية بهدف إتخاذ خطوات اللازمة لمحاولة تسوية النزاع[1] .

2 – الآليات العسكرية: فيما إختارت القيادة النيجيرية الآليات أو الأسلوب العسكري في التعامل مع أزمة إنفصال الإقليم الجنوبي الشرقي و هذا يقودنا إلى الحديث عن أول آلية تعتمدها الدولة النيجيرية للتعامل مع النزاعات العرقية و هي الآلية العسكرية و إخضاع المتمردين بالعنفقد لا تكون هذه الآلية هي الحل الوحيد في التعامل مع المشاكل العرقية إلا أنها كانت حاضرة في بيافرا و في الكثير من الأزمات ذات البعد العرقي[2].

كما صاغت الحكومة الإتحادية في نيجيريا إستراتيجيات أمنية للقضاء على النزاع العرقي في منطقة دلتا النيجر تمثلت في إنشاء فرقة العمل المشتركة العسكرية المسماة " عملية إستعادة الأمل " ، للحد من الفوضى في منطقة دلتا النيجر الغنية بالنفط و هذا لتأمين المنشآت النفطية و غالبا ما كان مثل هذا السلوك لم يفلح في القضاء على النزاعات و محاصرتها . ولا في معالجة أسباها و لم تسع الحكومة إلى محاولة التقريب بين الأطراف المتنازعة. فلقد حاولت الشرطة النيجيرية الإستجابة الجدية لظاهرة العنف و حالات اللأمن إلا أن محدودية تدخلاتها . شجع إلى حد بعيد على ظاهرة إنتشار الأسلحة بين تلك الجماعات فالأولوية هنا قبل التحدث عن أي دور لقوات الشرطة هي التحكم في إنتشار السلاح[3].

أما بالنسبة للمبادرات الخارجية و عند الحديث على إستراتيجية إدارة وحل أزمة بيافرا فإن منظمة الوحدة الافريقية آنداك لم تجد سبيلا إلى دور فاعل نظرا لإنقسام الدول الأفريقية ، بين مؤيد ومعترف بالانفصالين وبين من يعتبر القضية داخلية ، ولا يجب التدخل فيها وفق المادة الثالثة الفقرة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية التي تنص على إحترام الوحدة الترابية للدول الأعضاء ،

وقد إعتبرت نيجيريا أي تدخل خارجي سواء من منظمة الوحدة الأفريقية ،أو من منظمة الأمم المتحدة، بمثابة خرق لسيادتها ، لكن هذا الموقف لم يمنعها من قبول مناقشة القضية في المؤتمر الرابع لمنظمة

---

[1] شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق ص352 ،353

[2] فضيلة خلفون ، فيصل خميلة المرجع السابق ص186.

[3] عتيقة كواشي و صابر حموتة، المرجع السابق ص111

الوحدة الأفريقية التي عقدت في كينشاسا في الفترة ما بين 11 إلى 14 سبتمبر1967م ، والذي انتهى إلى تبني قرار يدين الإنفصاليين ويشدد على الوحدة الترابية لنيجيريا[1].

3-الآليات الاقتصادية: من بين الإستراتيجيات و الآليات التي إتخذتها الدولة في نيجيريا بهدف الحد من الأزمات والنزاعات وهذا تماشياً مع الإطار الاستراتيجي للصندوق 2016-2025، يُشجِّع نهج الصندوق* على المشاركة في الحد من الفقر الريفي على جميع مستويات الحكومة؛ ويُنشئ منظمات للمزارعين ويُعززها؛ ويدعم تمكين السكان الريفيين الفقراء، لاسيما النساء والشباب.

وتُغطي استراتيجية الصندوق الحالية، بالاتفاق مع الحكومة النيجيرية، الفترة من عام 2016 حتى عام 2021. وتهدف الاستراتيجية إلى تحقيق اقتصاد ريفي و الاستفادة من النمو الاقتصادي وفقاً لهدفين استراتيجيين:

-تحقيق الشمول الاقتصادي والمالي المستدام والقادر على الصمود في مواجهة المناخ من أجل الشباب في قطاع الأعمال الزراعية المربحة.

-تعزيز المؤسسات على مستوى الولايات والمجتمعات المحلية للعمل مع الشركات الخاصة . ويواصل الصندوق العمل في شراكة مع الحكومة النيجيرية لبناء المؤسسات الريفية وإرساء مبادرات إنمائية مدفوعة بالمجتمع المحلي، وتنمية الأعمال الزراعية التي تعود بالربح على أصحاب الحيازات الصغيرة، والسعي إلى تحقيق الشمول المالي للأسر الريفية الفقيرة[2].

تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، بالشراكة مع جمعية الصليب الأحمر النيجيري، على ضمان تلقي المتضررين من النزاع المسلح والعنف في نيجيريا المساعدة وما يؤمن لهم سبل كسب العيش ، ما يسهم في تخفيف معاناتهم وتحسين جودة حياتهم مع مرور الوقت.

واصلت اللجنة الدولية الاستجابة للاحتياجات الإنسانية خلال عام 2018. إذ قدمت برامج للمساعدات النقدية، وتوزيع المواد الغذائية والأدوات المنزلية، وكذا توفير برامج التدريب المهني وبرامج المساعدة

---

[1] شايب بشير. المرجع السابق،ص، ص96،97

* يمثل الصندوق منذ عام 1985 الشريك الموثوق للحد من الفقر الريفي في نيجيريا.

[2] من موقع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على الرابط :

https://www.ifad.org/ar/web/operations/country/id/nigeria

القائمة على الدعم المالي التي تهدف إلى تحسين قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وكذلك دعمنا مشاريع المياه في المناطق الحضرية[1].

4-الآلية الاجتماعية:

وتجسد عمل الحكومة الفدرالية على تحسيس المؤسسات والشركات الإقتصادية ،خاصة الوطنية منها بضرورة المساهمة في المساعدة في إيجاد حلول إجتماعية تساعد الطبقات الأكثر تهميشا على تحسين ظروف معيشتهم، غير أن هذه المحاولات لم تقنع مدراء تلك الشركات بالمساهمة في أي إستيراتيجيةخوفا من عواقب ذلك على مستقبل شركاتهم التي قد تجد نفسها متورطة بشكل أو بآخر في تلك النزاعات[2] .

في حين تقوم الحكومة الفدرالية و حكومة الولايات بتقديم الإسعافات للمتضررين من أعمال العنف و هو ما خلق أزمة نزوح داخلي من مناطق النزاعات وزاد من حدة الضغوط على كثير من الولايات وخلق أجواء من الفوضى الناجمة عن توزيع تلك المؤونات على الضحايا ووقوعها بين أيدي الجماعات المسلحة ومن جانب آخر عمدت الحكومة الفدرالية إلى تهيئة الظروف السياسية و الموارد المالية لعودة النازحين من قبيلة "الباسا" إلى بيوتهم في ولاية نازاراو[3].

إستنادا إلى ماسبق ، يمكن القول بأن التعددية العرقية في نيجيريا تلعب دورا بارزا و أساس النزاع فيها في خضم جو من التنافس السياسي و التهميش الإقتصادي و الظلم الاجتماعي و غياب الاستقرار الداخلي ، وعجز الحكومة النيجيرية على إحتواء النزاع و إيجاد حل يتوافق و الإختلافات بين مختلف الجماعات النيجيرية كل هذا يجعل من مهمة توافر الاستقرار و مسألة الإندماج الوطني أمرا بعيد التحقيق خاصة إذا ما توافرت الإرادة السياسية الحقة لدى النخب في تخطي هذه الأوضاع و التخلص من الولاء العرقي التي باتت من التحديات التي تقف أمام بناء دولة متماسكة وموحدة ومستقرة.

---

[1])- نيجيريا: الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين من النزاع المسلح في عام 2018 موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

https://www.icrc.org/ar/document/nigeria-responding-humanitarian-needs-people- . affected-armed-conflict-2018

[2] بشير شايب ،مرجع سابق ص.ص109،108

[3] عتيقة كواشي ،صابر حموتة، مرجع سابق ص113

المطلب الثالث: انعكاسات مسار التحول الديمقراطي على تحقيق الاستقرار في نيجيريا

عند تناول ظاهرة النزاع العرقي يجب أن يؤخذ في الاعتبار والتحليل التطور السياسي لنيجيريا و مسارات التحول الديمقراطي التي مرت بها لاسيما أهم محطة في تاريخ الدولة النيجيرية ألا و هي قيام الجمهورية الرابعة منذ1999 الأمر الذي كان له الأثر الكبير على متطلب الاستقرار في نيجيريا .

أولا :المسار الإنتخابي في نيجيريا منذ 1999:

في يوم 29 من شهر ماي 1999 أصبحت نيجيريا دولة ذات حكم مدني بعد أن مرت بعد أنواع من الإنقلابات الناجحة و غير الناجحة ، أدت إلى وقوع البلاد في أكثر من خمس فترات عسكرية تتراوح ما بين ستة أشهر –فترة أجوئي إرونسي – ، إلى تسع سنوات ، –فترة الجنرال ياكوب أو يعقوب جوون لتكون نتيجة فترات كل الأنظمة العسكرية 28سنة [1].

تعتير الانتخابات عام 1999بمثابة نقطة الإنطلاق التي إنتقلت نيجيريا بموجبها من حكم عسكري إلى حكم مدني و هذا ما يزيد من أهمية هذه الانتخابات خاصة و أن آمال الشعب النيجيري بات معلقا بها .كما حظيت بإهتمام المراقبين الدوليين .حيث صرح أحد الشخصيات العسكرية في نيجيريا بمدى أهمية هذا التاريخ بإعتباره الأهم في تاريخ نيجيريا منذ إستقلالها.و ذلك لما له من دلالات و تداعيات على مصير الدولة النيجيرية[2] .

بدأت هذه المرحلة مع انتقال السلطة من الحكم العسكري إلى الحكم المدني عبر انتخابات مباشرة، مستجيباً للضغوط الداخلية الناتجة عن سوء الإدارة العسكرية وما ترتب عليها من ترد في الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفساد.

إضافة إلى الضغوط الخارجية الناتجة عن التطورات التي شهدتها الساحة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وظهور فاعلين جدد في مجال العلاقات الدولية تمثل في الدول المانحة والمؤسسات الدولية التي اشترطت تحول البلاد للديمقراطية للمضي قدماً في برامج المساعدات الاقتصادية والاجتماعية.

[1] عبد الحكيم نجم الدين ،"الانتخابات الرئاسية النيجيرية "، مجلة قراءات إفريقية ،ع 25. .2015. ص33

[2] شيماء محي الدين محمود. مرجع سابق.ص 18

بناءً على ذلك تم إجراء الانتخابات في يناير 1999 على كل المستويات رئاسية ونيابية، أسفرت عن فوز مرشح حزب الشعب الديمقراطي " أولوسيجون أوباسانجو "الذي عرف بتوجهاته الاصلاحية بمنصب رئيس الدولة بعدما حصل علي نحو 18.7 مليون صوت بنسبة 62.8% من اجمالي الأصوات في حين حصل أقرب منافسيه اولو فالاي علي نحو 11.1 مليون صوت بما يمثل نسبة 37.2% من اجمالي الأصوات.[1]

حيث تنافس خلالها ثلاثة أحزاب سياسية هي التي إستطاعت الحصول على نسبة لا تقل عن 5% من المقاعد في الانتخابات المحلية عام 1998. و تمثلت في حزب الشعب الديمقراطي و حزب عموم الشعب و التحالف من أجل الديمقراطية ويعتبر هذا الأخير حزبا عرقيا حيث قام على أنقاض الرابطة الثقافية لجماعة اليوروبا .

و دار فيها التنافس بين مرشحين رئيسين أوليسون أوباسانجو جنرال متقاعد و يعتنق الديانة المسيحية . ينتمي لجماعة اليوروبا في الغرب و مرشح عن حزب الشعب الديمقراطي . ومنافسه وزير المالية السابق " أولو فالا " في حين أسفرت الانتخابات عن فوز بالأغلبية الجنرال السابق" أوباسانجو " والذي إمتلك العديد من المؤهلات لذلك [2].

فلقد شرعت الحكومة الجديدة في سلسلة من الإجراءات التي وصفها السياسيون بأنها إجراءات لتأمين الديمقراطية من أي خطر أو تهديد وقد أقرها الرئيس " أوباسنجو " رغبة منه للحفاظ على الحكومة المدنية[3]

وبالتالي مكنت هذه الإجراءات التي إتخذها الرئيس أوباسانجو– تحجيم دور المؤسسة العسكرية –بإقالة العديد من كبار جنرالات إلى التقاعد الإجباري – إبعاد المؤسسة العسكرية من الحكم لكن بقيت أمامه العديد من القضايا و التحديات التي لم يتمكن من معالجتها مثل النعرات الطائفية و العرقية و الدينية و التي كانت تتصاعد يوما بعد يوم وهو ماأثر سلبا في الاستقرار السياسي و الاجتماعي في البلد[4].

---

[1]أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في نيجيريا.2007 متاح على الرابط التالي:
http://ciaes.net/%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8

[2]شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق ص184

[3]نعيمة زواوي. المرجع السابق ،ص 117

[4]آمد ممد جالو. مرجع سابق. ص47

تعتبر التجربة الانتخابية في نيجيريا لسنة 2003 بمثابة الإختبار الحقيقي لمدى ترسخ العملية الديمقراطية و مدى الحرص على إجراء انتخابات حرة نزيهة تضمن بحق حدوث تداول سلمي للسلطة دون أية تداعيات تجبر هذا الطرف أو ذاك إلى اللجوء إلى الخيار العسكري.[1]

حيث ذهب النيجيريون للاقتراع للمرة الثانية منذ الاستقلال في ظل حكم رئيس مدني منتخب، وقد أسفرت الانتخابات عن فوز الرئيس " أوبا سانجو" بولاية ثانية حيث حصل على نسبة 62% من الأصوات مقابل 32% من الأصوات لأقرب منافسيه الجنرال" بوهاري" أو "بخارى" ، كذلك أسفرت الانتخابات عن استمرار هيمنة حزب الشعب الديمقراطي على أغلبية مقاعد البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ. ويعاب على هذه التجربة هو سوء الإدارة وضعف النواحي التنظيمية واللوجستية.[2]

بالإضافة إلى بعد الفوز الساحق للرئيس أوباسانجو و حزبه الأمر الذي دفعه إلى تجاهل المعارضة و العمل بإعتباره و كأنه الحزب الوحيد الموجود على الساحة السياسية في نيجيريا[3]

وفي سنة 2007 أصبحت العملية الانتخابية مثاراً للخلافات العميقة. وقد ركز السباق الانتخابي على صنفين من القضايا، هما:

1- الصراع على السلطة في الحكومة المركزية لنيجيريا،

2-الصراع المستعر منذ أمد طويل في منطقة دلتا النيجر الغنية بالنفط حيث قيّد عنف المتمردين هناك من عمل إداري العملية الانتخابية و حيث كانت القدرة محدودة على إرسال عدد كبير من المراقبين الدوليين للانتخابات بسبب الوضع الأمني[4].

فيما أجريت انتخابات 2007 في وسط حالة من الصراع إمتدت إلى داخل الأحزاب السياسية الرئيسة الموجودة في الدولة .فمن ناحية خاض الرئيس أوباسانجو معركة سياسية حتى يتسنى له تعديل

---

[1] شيماء محي الدين محمود. مرجع سابق ،ص186

[2] أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في نيجيريا.2007 متاح على الرابط التالي:
http://ciaes.net/%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8

[3] شيماء محي الدين محمود ، مرجع سابق. ص 98

[4] تيموثي سيسك . مرجع سابق . ص83

الدستور النيجيري على نحو مايمكنه من الترشح لفترة رئاسية جديدة لكن قوبل بالرفض .شيماء محمود.مرجع سابق .191.

أسفرت نتائج الانتخابات الرئاسية لهدا العام عن فوز عمر يارادوا مرشح حزب الشعب الديمقراطي بنحو 24.6 مليون صوت بما يمثل نسبة 70% من اجمالي الأصوات، وحل في المرتبة الثانية مرشح حزب كل شعب نيجيريا الجنرال محمدو بوهاري بنحو ستة ملايين صوت، ثم أتيكو أبوبكر مرشح الحزب الديمقراطي التقدمي في المرتبة الثالثة بنحو 2.6 مليون صوت [1].

لقد كانت الظروف المواتية للتصعيد الخطير في العنف حاضرة بكل تأكيد في انتخابات أفريل من عام 2007 التي شهدت منافسة حادة والتي هيأت فيها المواجهة والمكائد السياسية والاستياء الشعبي والجوانب اللوجيستية الشاقة للعملية الانتخابية المسرح لاحتمالية نشوب نزاع انتخابي خطير وواسع النطاق.

وعليه فلقد لازمت العمليات الانتخابية في الأعوام 1999 و 2003 و 2007 شكوك في شرعيتها، ومصاعب شديدة في النواحي اللوجيستية وإدارة الانتخابات، وتوترات اجتماعية نشأت عن وأبرزت خطوط الانقسام السياسية والجهوية والعرقية والدينية والأيديولوجية للأحزاب[2].

أما الانتخابات التشريعية النيجيرية لسنة 2011 حيث تنافس في إطارها جملة من الأحزاب جاء في مقدمتها حزب الشعب الديمقراطي الحاكم وحزب عموم شعب نيجيريا و أحزاب أخرى ، فيما أجريت الانتخابات الرئاسية في 16أفريل من نفس السنة حيث تنافس في إطارها مايقرب من عشرين مرشح كان من أبرزهم "جودلاك جوناثان" نائب الرئيس بارادو و هو من الجنوب وتحديدا من ولاية بايلسا في دلتا النيجر و منافسه الجنرال "محمد بخارى" .[3]

بحيث أثار ترشح الرئيس "جودلاك جوناثان" ضجة كبيرة بين النيجريين . خاصة بين الشمال و الجنوب وبعد صدور نتائج الانتخابات بفوز "جوناثان" رئيسا للبلاد . حيث ذهب البعض إلى أن هذا الفوز و عددا من الأوامر التي صدرت من حكومة جوناثان إبان فترة خلافته ساهمت في تأجيج

---

[1] أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في نيجيريا.2007 متاح على الرابط التالي:
http://ciaes.net/%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8

[2] تيموثي سيسك مرجع سابق، ص 83

[3] شيماء محي الدين محمود، مرجع سابق ، ص، ص197،195

الفوضى و النزاعات . حيث شعر الجميع بعدم المساواة و الظلم ، فالكل كانوا يرون أن أنسب حل لمشكلاتهم أن يحصل أحد منهم على النفوذ المركزي أو الرئاسي بحيث أن منطق القبيلة هو الذي يسيطر دائما[1] .

بناء عليه و حسب الدراسات و التقارير التي تناولت الانتخابات الرئاسية لعام 2011 نجد أن هناك إتفاق إلى حد كبير على مدى نزاهة و شفافية هذه الانتخابات بالرغم من وجود العديد من أعمال العنف و عدم رضا الشعب النيجيري بها ولم تحقق الاستقرار المطلوب إلا أنها كرست العملية الديمقراطية في هذه المرحلة .

فبعدما استند "جودلاك جوناثان" خلال حمالاته الانتخابية على برامج تشير بالعدالة التوزيعية والقضاء على الفساد، لكن كل هذا لم يكن مجسدا على أرض الواقع . فقد تميزت حقبته بتزايد حدة الصدامات في نيجيريا مما نتج عنه نفور كبير من قبل المواطنين و المطالبة بإقامة إنتخابات ثانية وهو ماحدث فعلا في سنة 2015 .

[1] عبد الحكيم نجم الدين. مرجع سابق.ص 34

خاتمة

إن موضوع النزاعات العرقية في إفريقيا، من أهم المواضيع التي تتطلب البحث والتحليل، من خلال إظهار أثر النزاع العرقي في إفريقيا وتداعياته على استقرار الدولة، انطلاقا من معطى ثابت وهو التعددية العرقية التي تميز أغلب دول إفريقيا ونيجيريا بالتحديد والتي تتميز بالتنوع والتعدد على عدة مستويات، وهذا ما نتج عنه في أغلب الأحيان التصادموعدم التعايش بين مكوناته،وبالتالي يؤدي إلى عدم استقرار الدولةفي جميع المجالات وهو الأمر الذي كرسه المستعمر من خلال سياسات عديدة –فرق تسد–

واستغل فرصة الإختلافات العرقية ليوقض التوتر ويفجر النزاع بين أفراد الدولة الواحدة.

من أهم النتائج المتوصل إليها، وكإجابة عن الإشكالية في نهاية هذه الدراسة:

- ✓ شكلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة منعطفا هاما على المستوى الدولي، حيث ظهرت تحولات هامة أثرت وغيرت في مفهوم النزاع التقليدي الذي كان ينشأ بين دولتين أي النزاع الدولي وبرز نمط آخر للنزاع أكثر إنتشارا ألا وهو النزاع العرقي الذي إنتشر على بعد واسع وميز بشكل كبير تلك الفترة
- ✓ تمثل العوامل الداخلية كالعامل الهوياتي مصدرا من مصادر تماسك الجماعات العرقية داخل الدولة والتي تجمعهم قواسم مشتركة من ثقافة ودين مشترك ولغة واحدة.
- ✓ إن وجود الجماعات العرقية داخل الدولة أمر طبيعي إلا إذا حدثت حالة من التمييز والتفاوت.
- ✓ وجود حالة من الإختلاف العرقي لا تعني بالضرورة وجود تهديد بقدر ما هي تحدي تواجهه الدولة في حد ذاتها لدراسة الطريقة المثلى للتكيف مع متطلبات هذه الجماعات واحتوائها.
- ✓ تتعدد الأطر النظرية المفسرة لظاهرة النزاع العرقي داخل الدولة، وعدم اقتصارها على اتجاه واحد وذلك بسبب تعقد الظاهرة العرقية.
- ✓ النزاعات العرقية ظاهرة دولية تزداد خطورة حين تمس بمتطلب الاستقرار وهنا نعني استقرار الدولة و الذي بدوره يؤثر على استقرار النظام الدولي.
- ✓ السمة الرئيسية للمجتمعات الافريقية هي التعددية والاختلاف والتي تعبر عن الهويات الثقافية والاعتقادات الدينية والجماعات العرقية والأنظمة السياسية وغيرها، فالمشكل ليس في التعدد في حد ذاته وإنما في كيفية تفعيل الآليات المناسبة لإدارة هذا التعدد والعمل على تجسيدها عمليا باعتبارها حقيقة واقعة حاضرا.

- ✓ ليست النزاعات أو الحروب الأهلية في إفريقيا والتي سببها التصادم العرقي ظاهرة جديدة بلهي امتداد لما شهدته القارة في عهد الإستعمار وماثلاه –أي بعد الاستقلال–والذي بمقتضاه قامت العديد من التوترات الحادة والانفجارات الداخلية في عدد من دول إفريقية.
- ✓ تعتبر ظاهرة النزاعات العرقية في إفريقيا نتيجة مباشرة لمجموعة من المتغيرات المتداخلة في البيئة الداخلية والخارجية للدول الإفريقية.
- ✓ التعامل مع النزاعات العرقية في أفريقيا ليس بالأمر الهين ولكن الحل هو العمل في الحد منها أو على الأقل التقليل من تأثيراتها ومنح الفرصة لهذه الجماعات للتعايش و الاستقرار بعيدا عن النزاعات والتوترات.
- ✓ إن مسببات النزاع في إفريقيا تتداخل مع الطبيعة المركبة لدول إفريقيا بكل جوانبها و تتعدد أسباب النزاع العرقي فقد ينشأ النزاع العرقي فيها إما بسبب المطالبة بالمشاركة في السلطة و الثروة ,أو نتيجة المطالبة بالإنفصال عن الدولة أو تهميش لجماعات إتجاه جماعات أخرى غير ذلك من الأسباب ويؤدي النزاع الداخلي إلى فقدان حالة الاستقرار و مؤشر على إنهيار الدولة ككل.
- ✓ بإمكان الجماعات العرقية في إفريقيا أن تحقق الوحدة و تنصهر في المجتمع الذي يراعي متطلباتها و يحافظ على قيمها ومصالحها .
- ✓ من غير الممكن تحقيق دولة مستقرة أو ديمقراطية في إفريقيا في ظل استمرار النزاعات العرقية التي تهدد بالأساس أمن الدول و تعيق من تحقيق بناء الدولة موحدة .

وبناء عليه ومن خلال النماذج المدروسة في هذه الدراسة تم التوصل إلى:

بالنسبة للسودان:

- ✓ تعتبر السودان نموذج مختلف و فريد لتأثير النزاع العرقي على إستقرار الدولة باعتبارها تتميز بتركيبة إجتماعية وتنوع عرقي , لكن يطغى عليها الطابع النزاعي بين الجماعات العرقية ،خاصة ذلك النزاع المستمر بين سلطة السودان وإقليم دارفور الذيكاد أن يؤدي إلى عديد الإنزلاقات بين الطرفين في ظل عجز النخب السياسية و تمسكها الشديد بالسلطة .

- ✓ و هذا ما يدفعنا إلى التوصل إلى نتيجة مفادها هو أن النزاع العرقي في السودان يتسم بالتعقيد و التشابك و تعدد أطرافه هذا يجعل من مهمة إدارة النزاع فيها أمرا صعبا وذلك لأن ليست من مصالح هذه الأطراف الوصول إلى حل حيث يتم استغلالها من طرف القوى الدولية و الإقليمية بغاية استمرار النزاع و تشتيت السودان و عدم استقراره.

روندا:

- ✓ عانت منذ وقت طويل من حرب أهلية مدمرة بسبب التصادم الحاد بين أكبر الجماعات العرقية في روندا الهوتو والتوتسي , والتي أسفرت عن مجازر رهيبة يشهد لها التاريخ و الإنسانية ككل . و هذا الوضع أثر بشكل كبير في إستقرار الدولة و تردي الأوضاع الداخلية لها وما زاد من تعقيدها هو تدخل الأطراف الخارجية في النزاع ومساندة جهة على حساب الجهات الأخرى بالإضافة إلى عدم قدرة الحكومة الرواندية في التكيف مع مطالب هذه الجماعات و إنتشار الفساد الحكومي وبالتالي ما يمكن ملاحظته هو لا يمكن إنكار الدور الخارجي في النزاع الرواندي إذا ماتوفرت و سمحت العوامل الداخلية بذلك.

الكونغو الديمقراطية :

- ✓ شهد الصراع في الكونغو الديمقراطية العديد من التوازنات و المساومات وهو الأمر الذي بقي عائقا أمام تحقيق الديمقراطية في الكونغو .لكن ما يمكن التوصل إليه هو أن الحل الوحيد لإمكانية بناء الدولة الحديثة في الكونغو تفعيل دور النخب و المؤسسات السياسية و التحسيس بأهمية الولاء الوطني من خلال الإبتعاد أو منع الولاء العرقي , لأن أي تطور في الكونغو و نجاح المسار الديمقراطي فيها مرتبط بإستباب الأمن والإستقرار و الذي لا يتأتى إلا من خلال القضاء على الخلافات العرقية داخل الدولة.

- ✓ أن التعددية العرقية في نيجيريا ميزة إيجابية ودليل على هويتها و ثقافتها و بمثابة ثروة مهمة لهذا يجب إستغلالها و التعامل معها بنوع من المساواة بين مختلف الجماعات و التوزيع العادل للسلطة والثروات بين أفرادها لنهوض بالبلاد .

- ✓ تشكل القبيلة محور النزاع في نيجيريا والذي مرده التنافس السياسي والإقتصادي والاجتماعي وهذا ماجعله أكثر تعقيدا ، حيث نجد الكثيرين ممن ينسبها إلى الإختلاف الديني لكن هو أساسه عرقي .
- ✓ مرت نيجيريا بالعديد من الأزمات بعد إستقلالها وعرفت موجة من الإنقلابات العسكرية و تجديد في الدساتير وهو الأمر الذي أدى بالدولة النيجيرية إلى الدخول في حالة من عدم إستقرار في ظل عدم وجود إرادة سياسية لدى النخب الحاكمة في تكريس الإنتماء الوطني على حساب الولاء العرقي .
- ✓ الحلول التي إعتمدتها الحكومة النيجيرية على عدة مسارات، لها دور كبير لما لها من أهمية وهي بمثابة حجر أساس نحو السيطرة على ظاهرة العنف بين مختلف مكوناتها وتحويل الصراعات العرقية إلى تنافس إيجابي لبناء نيجيريا الموحدة و المتماسكة .
- ✓ تفعيل التعددية السياسية في ظل الفدرالية النيجيرية من خلال دستور 1999 لم ينجح في الحد من النزاعات العرقية في إقليمها وهذا لكونه يخدم مصالح و توجهات و العمل على التمسك بها من طرف جماعات عرقية و تعميق الحدود العرقية في المجتمع وهذا بارز أكثر في المسار الإنتخابي الذي لم يخلو من الولاءات العرقية فأصبح النظام الإنتخابي على مدار سنوات أداة تأجيج الصراع وليس مدعاة للإستقرار.
- ✓ إن الدولة النيجيرية بإمكانها تحقيق نوع من الاستقرار الداخلي و تشجيع التعايش بين مختلف مكوناتها وذلك بخلق توليفة مركبة من مختلف الآليات و السياسات الناجعة و المناسبة لطبيعتها ثم القضاء على النزاعات بشكل عام .

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

-القران الكريم.

المراجع:

- **الكتب:**

1. إبراهيم فاطمة. **صراع البحيرات العظمى**, الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط و إفريقيا, 2003 .
2. إبراهيم سعد الدين ،**الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي**، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1994.
3. -أبوالعينين محمود،**إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**، ليبيا: الدار الجامعية للنشر و التوزيع ,2008.
4. أبو عيانة فتحي محمد .**جغرافية إفريقيا :دراسة إقليمية مع التطبيق على بعض بعض دول جنوب الصحراء**. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية,2014 .
5. أحمد عبد الغفار محمد,**فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**, الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع, ,2003.
6. البشير عبد الوهاب طيب , **الأقليات العرقية و الدينية و دورها في التعايش القومي في إثيوبيا**. السودان : مركز البحوث و الدراسات الأفريقية ,2009.
7. العاني فارس مظلوم , **الأهمية الجيوبوليتيكية حيال القرن الإفريقي**, عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع ,2012.
8. العلاق بشير ،**العلاقات العامة في الأزمات**، عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009 .
9. المخادمي عبد القادر رزيق,**التحول الديمقراطي في القارة الأفريقية** ,القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع . 2006.
10. المعجم الوسيط، **معجم اللغة العربية**، ط4 , مصر : مكتبة الشروق الدولية، 2004.
11. بغدادي إبراهيم عبد السلام ,**البعد الإيجابي في العلاقات العربية –الأفريقية و التعددية الإثنية كرابط ثقافي**. بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات, 2013.

12. بمباآدم .**النزاعات الأهلية في إفريقيا (قراءة في الموروث السلمي الإسلامي)**، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي،[بدون.س,ن].

13. –توماس اهايلاند اريكسن,**القومية و العرقية : وجهات نظر انتروبولوجية**,(تر:لاهاي عبد الحسين) .ب,ب,ن: دار عالم المعرفة,2012.

14. حماد كمال، **النزاعات الدولية(دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)** ، ط 1. لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998 .

15. حمدي عبد الرحمن حسن ،**التعددية وأزمة بناء الدولة في أفريقيا الإسلامية**، القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقي ،1996 .

16. داورتي جيمس،بالتسغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: :المؤسسة الجامعية للنشر والترجمة والتوزيع،1985 .

17. دي سميث أنطوني .**الرمزية العرقية و القومية –مقاربة ثقافية**,تر:أحمد الشيمي القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 2012.

18. راغبشاهين عبد العزيز

،**الصراعالقبليالسياسيفيمجتمعاتحوضالنيل**،القاهرة:الهيئةالمصريةللكتاب 2011

19. –شعبان ماهر عطية . **مشاكل إفريقيا المعاصرة** .القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية . 2011.

20. صابون محمد راشد .**التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة** . القاهرة : دار النهضة العربية,2011.

21. عاشور محمد مهدي .**التعددية الإثنية في جنوب أفريقيا**, طرابلس : دار الكتب الوطنية ,2004.

22. عبيد عبد العاطي ربيع ،**دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات** ، القاهرة:دار القومية العربية للنشر والثقافة ، 2002.

23. عبيدحسين ،**المجتمعات المتعددة –الأقليات و إشكالية التعايش** –,بيروت: دار المنهل اللبناني.2014.

24. غازلي عبد الحليم،**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا**. القاهرة: دار الكتاب الحديث,2015,

25. فياض هاشم نعمة,**نيجيريا:دراسة في المكونات الاجتماعية –الاقتصادية،** بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2016

26. قادري حسين ,**دراسة وتحليل النزاعات الدولية**. باتنة: منشورات خير جليس، 2007.

27. مجدي جلال صالح .**دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تسوية الصراعات في إفريقيا2003–2009**, القاهرة :المكتب العربي للمعارف.2015.

28. محمود محي الدين شيماء. **تداول السلطة و الاستقرار السياسي في إفريقيا –دراسة حالتي نيجيريا و موريتانيا**– .القاهرة : المكتب العربي للمعارف,2015.

29. محمود أحمد إبراهيم,**الحروب الأهلية في أفريقيا**القاهرة :مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية .2001.

30. مخول موسى , **موسوعة الحروب و الأزمات الإقليمية في القرن العشرين –أفريقيا**, لبنان: بيسان للنشر والتوزيع و الإعلام.2007.

31. معلوف لويس ،**المنجد في اللغة**، ط 35 ،طهران: مطبعة منفرد، ، 1960 .

32. مكاوي بهاء الدين , قيلي محمد . **تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجا.** السودان: ,مركز الراصد للدراسات.2006.

33. هنتنغتون صامويل، .صدام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمي .تر:طلعت الشايب .ط2.سطور ,[د.ب.ن] 1998.

34. ولد الشيخ عبد الودود, **القبيلة و الدولة في أفريقيا**, قطر : مركز الجزيرة للدراسات ,2013.

35. وهبان أحمد,**الصراعات العرقية و استقرار العام المعاصر دراسة في الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية**,,الإسكندرية: الدار الجامعية,1999 .

- **الدوريات و المجلات:**

1. أحمد محمد هيفاء .ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا– دراسة في حركة دلتا نهر النيجر ،بغداد: مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية،ع 46 .2010.
2. أبو فرحة علي," المسلم ونفي نيجيريا وإشكالية بناء الدولة :إستثناء مؤقت أم خلل دائم ".مجلة ,قراءات إفريقية ع11, 2012.
3. آمد ممد جالو ,"دولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا". قراءات إفريقية.. عدد 25. 2015.
4. حمديعبدالرحمنحسن,"الصراعاتالعرقيةوالسياسيةفيإفريقيا'،مجلةقراءاتإفريقية, ع1، 2004 ،
5. خلفونفضيلة , خميلة فيصل , "تداعيات النزاع الإثني على الدولة الفدرالية في إفريقيا – نيجيريا نموذجا–", المجلة الجزائرية للأمن الإنساني, العدد4, 2017.
6. رانيا حسين عبد الرحمان . "خلفيات الحروب الأهلية في إفريقيا" ،مجلة البيان . العدد:181. ديسمبر2002.
7. سبع سداد مولود," البعد العرقي و السياسي لمشكلة جنوب السودان " ، دراسات دولية ، العدد 47 ، 2011
8. السيد أيمن شيبانة , " الصراعات الإثنية في إفريقيا :الخصائص .التداعيات . سبل مواجهتها" .مجلة قراءات إفريقية, العدد 6 . سبتمبر 2010,.
9. الشفيع محمد مكي ,"الصراع في منطقة البحيرات :أسبابه و تداعياته" .مجلة دراسات إفريقية :ع24, 2000.
10. طه جمال ' "دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية النزاعات والعنف السياسي في الدول الإفريقية". مجلة السياسة الدولية ع23 . . 2013 .
11. **عبد الحكيم نجم الدين ،"الانتخابات الرئاسية النيجيرية ", مجلة قراءات إفريقية ,ع 25. .2015.**
12. قرين عبد الكريم ، الحركة الانفصالية في نيجيريا(1967 – 1970م)، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية . ع07،[د.س.ن].
13. كواشي عتيقة، حموتة صابر . "النزاع بمنطقة الدلتا النيجر و المعضلة الأمنية في نيجيريا ." المجلة الجزائرية للأمن والتنمية . عدد 12 جانفي 2018.
14. محمود أحمد إبراهيم ، الإرهاب الدولي في إفريقيا –بين الأزمات الداخلية و تهديدات تنظيم القاعدة–.كراسات إستراتيجية .ع183, 2008.

15. مرابط رابح، 'الإطارالمفاهيمي و النظري لدراسة المجموعة العرقية القومية و الامة",مجلة السياسة و القانون , العدد الأول , جانفي 2009.
16. المصري بلال، "نظرة على إفريقيا,"" مجلة العلوم السياسية والقانون .ع1. جانفي2017 .

➢ **الدراسات غير المنشورة :**

1. أحمد عثمان سلافة عبد الرحمن , " الصراعات في القارة الإفريقية . دراسة حالة السودان ". **رسالة ماجستير**:(كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية الخرطوم 2005.
2. الحاج محمد رضا بومهدي . " أثر الحركات الانفصالية على وحدة الدولة في إفريقيا، دراسة حالة السودان", **رسالة ماستر**, (كلية الحقوق و العلوم السياسية , قسم العلوم السياسية,مستغانم ,2018).
3. القطيني محمد عبد الحميد العوض, "الوسائل السلمية لتسوية النزاع الدولي" **رسالة الدكتوراه**(جامعة السودان كلية الدراسات العليا, تخصص في القانون 2016) .
4. بركان إكرام ، " تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية." **رسالة ماجستير**. (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية. 2010,).
5. بلعيد سمية ،" النزاعات الإثنية في أفريقيا و تأثيرها على مسار الديمقراطية فيها :جمهورية الكونغو الديمقراطية انموذجا" **مذكرة ماجستير (** جامعة قسنطينة : قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص الديمقراطية و الرشادة ,2009) .
6. بن تيطراوي مريم، "الدولة الفاشلة و إشكالية الأمن الإقليمي دراسة حالة مالي." **رسالة ماستر**. (جامعة بومرداس :كلية الحقوق و العلوم السياسية .تخصص تحليل سياسة خارجية. 2016).
7. بن فاضل رياض ،شابي مسعود , تأثير النزاعات الإثنية على بناء الدولة في أفريقيا دراسة حالة السودان **رسالة ماستر** (جامعة تبسة : كلية الحقوق و العلوم السياسية , قسم العلوم السياسية , تخصص دراسات إستراتيجية , 2016).
8. بهلولي لبنى. "النزاعات الاجتماعية المتأصلة في إفريقيا جنوب الصحراء " **أطروحة دكتوراه**،(جامعة باتنة1 : كلية الحقوق و العلوم السياسية ,2018 .

9. بوعشيبة عائشة . "اثر النزاعات الإثنية على التنمية في إفريقيا : دراسة حالة الكونغو الديمقراطية ". **أطروحة دكتوراه** (جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية,2018),

10. حموتةصابر ." النزاعات الإثنية و عملية التنمية في إفريقيا –نيجيريا نموذجا–"**رسالة ماجستير**. (جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية .قسم العلوم السياسية.2015)

11. زواوي نعيمة ."الصراعات الدينية و الإثنية في إفريقيا–دراسة حالة نيجيريا–," **رسالة ماجستير**, (جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية .2014.)

12. شايبشير "مستقبل الدول الفدرالية في افريقيا في ظل صراع الأقليات نيجيريا انموذجا" , **رسالة ماجستير**. (جامعة ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية.2010)

13. شرفي جديد ," الصراع الإثني و الديني في نيجيريا و إنعكاساته على بناء الدولة 1960–1999" . **رسالة ماستر**.(جامعة خميس مليانة :كلية العلوم الإنسانية . تخصص دراسات إفريقية .2018).

14. عصموني خليفة , ".تسوية النزاعات الإفريقية في إطار الإتحاد الإفريقي ". **رسالة ماجيستير**(كلية الحقوق. تخصص قانون دولي و علاقات دولية.جامعة سعيدة 2010.)

15. لبادي فوزية "إشكالية إدارة التنوع الإثني(العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة دراسة حالتي السودان والعراق"**رسالة ماجستير** (جامعة بسكرة:,قسم العلوم السياسية , تخصص علاقات دولية,2015)

16. مادوني علي ."قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا و إنعكاساتها على الأمن و الاستقرار فيها" **أطروحة دكتوراه**(جامعة بسكرة : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية . 2014)

17. مرابط رابح ."أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول :دراسة حالة الحرب الأهلية في نيجيريا ". **رسالة ماجستير**. (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام ،1990)

18. مرابط رابح, "أثرالمجموعةالعرقيةعلىاستقرارالدول دراسةحالةكوسوفو" ,**أطروحة دكتوراه** (جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية فرع علاقات دولية. 2008)

19. مربعي بلقاسم."آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة –النموذج الماليزي–", **رسالة ماجيستير.** (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية. تخصص علاقات دولية 2015.)

➢ **المداخلات و المحاضرات :**

– قنصوقصبحي ،نيجيريا :قضايا وتحديات التعايش في مجتمع تعددي، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ورقة بحثية، [د.س.ن.]

– أحمد عبد الرحمان خليفة، "نيجيريا في السياق الغربي : نظرة حول طبيعة الدولة و تطورها وقواها السياسية"، تقرير بحثي ضمن مشروع تدريبي ، 2017.

– محمد خالد محمد عبد الله، "الأقليات الإثنية والصراعات في إفريقيا :التجربة النيجيرية الفيديرالية نموذجا" دراسات إفريقية، ورقة بحثية، [د.س،ن].

➢ **المقالات إلكترونية:**

- أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في نيجيريا.2007 متاح على الرابط التالي:
http://ciaes.net/%D8%A3%D8%AB%D8%B1D8%A7%D9%84%D8%

تم الإطلاع في 19–5– 2019

- على بدوان. تداعيات الواقع الإفريقي. (1–2) متاح على الرابط:
:http://www.al-watan.com/Writer/id/11723

تم الإطلاع في 24–5–2019.

- تقرير مراجعة السياسة التجارية – نيجيريا . متاح على الرابط:
https://www.economy.gov.ae/EconomicalReports/%

تم الإطلاع في 20–05–2019.

- إسماعيل عبد الكافي عبد الفتاح. إدارة الصراعات و الأزمات :نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة , متاح على الموقع
http://boulemkahel.yolasite.com

تم الإطلاع في 22-12-2018:

- ملخص كتاب ل: بيتروبد،**العرق والطبيعة والثقافة : من منظور أنتروبولوجي**، بلوتو، لندن، 2002 ، ص1. متاح على الموقع :https://www.aljazeera.net/

- إسراء محمود السيد,التنوع العرقي وأثره على تطور النظام السياسي الماليزي. المركز العربي الديمقراطي: على:https://democraticac.de/?p=35492

تم الإطلاع في 20-12-2018

- نازك هلال ،"التنوع الإثني في السودان: أبيى نموذجا "، تم تصفح الموقع يوم 12ديسمبر 2018 :

Http// : www Tanweersd/arabic/moidules/smart / Article

- الصراعات القبيلة و أثرها على التحول الديمقراطي و طبيعة النظام السياسي في إفريقيا كينيا أنموذجا متحصل عليه من :http://www.qiraatafrican.com/home/new/

تم الإطلاع في 28-4-2019

- تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية في العالم 1997،الدولة في عالم متغير, القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر،1997 متاح على الموقع : http://siteresources.worldbank.org/

تم الإطلاع في 18-10-2018

- الأزمة الإنسانية في نيجيريا. موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر : تم الإطلاع في 2019-5-16

https://www.icrc.org/ar/crisis-in-chad-lake

- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.:

www.unher.org/ar/pages/4be7cc27201.html

تاريخ الإطلاع في 23-04-2019

- التغلب على الهشاشة في إفريقيا , نحو صياغة نهج أوروبي جديد " , التقرير الأوروبي حول التنمية , فلورنسا: مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة و المعهد الجامعي الأوروبي , 2009, متاح على الموقع,

https://ec.europa.eu/europeaid

تم الإطلاع في 4-3-2019

- البحيرات العظمى: عدم تكرار الماضي، شبكة الأنباء الإنسانية ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، ، متاح على الموقع :

http://www.thenewhumanitarian.org/ar/report/1034

تم الإطلاع في 16-05-2019

- تيموثيسيسك. الانتخابات ومنع نشوب النزاعات.عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.نيجيريا ص83متاح على الموقع:

https://www.undp.org/

تم الإطلاع في :25-5-2019

- **سفيان داسي .دراسة في التعقيدات الاثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا. متاح على الموقع :**

https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%A7%

تم الإطلاع في 24-5-2019

- محمد الخضر بن عبد الباقي , العوامل الداخلية لأزمة نيجيريا. متاح على الموقع التالي:

https://www.aljazeera.net/specialfiles

تم الإطلاع في 26-4-2019

- موقع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على الرابط :

https://www.ifad.org/ar/web/operations/country/id/nigeria

- نيجيريا: الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين من النزاع المسلح في عام 2018 موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

.https://www.icrc.org/ar

المراجع باللغة الأجنبية:

- **Books :**
  - ALFRED G .NHEMA .**THE Quest FORPeace IN Africa** .Osera .Addis Ababa.2004 .
  - HorowitzDonald,**Structure and strategy in EthnicConflict**, Washington(USA) the world Bank, April 1998.
  - Sam.G.Amoo, **The challenge of Ethnicty&conflicts in Africa**, N.Y.1997.
  - Simon E.Brown, **the International Dimension of Internalconflict**,the M itpress studio inInternational Security,London, 1996

- **Articals :**
  - Andrew Moravcsik, "TakingPreferencesSeriously: A Liberal Theory to International Politics", in International Organization (Vol. 51, n° 4, 1997)
  - IgnatusAkaayarAyua. DAKAS C.J. DAKAS, ' La République fédérale du Nigeria,' Un Dialogue mondial sur le fédéralisme,– Publié par le Forum des fédérations vol. N .Y
  - SahrJhonKpundh, **Limiting administrative corruption inSierra leone**, Modern Africanstudies, Uni presscombridge, Vol 32, N°1, 1994.
- **Electronic Books :**
  - Ray Ikechukwu Jacob, SuhanaSaad.**Ethnicconflict in Nigeria:Constitutionallaw and the dilemmaof decision-making**. GEOGRAFIA OnlineTM Malaysia Journal of Society and Space**7** issue, ISSN 2180-2491 .2011 .from the site :

https://umexpert.um.edu.my/file/publication/00013650_123015_72628.pdf

- Jeremy Lind andKathryn Sturman. **Scarcity and Surfit The ecology of Africa'sconflicts** .African Centre for TechnologyStudies and Institute forSecurity StudiesPublished by the Institute for Security Studies, South Africa .2002fromthe site.:

https://postconflict.unep.ch/sudanreport/sudan_website/doccatcher/data/documents/Scarcity%20and%20Surfeit.pdf

المحتويات	صفحات
مقدمة	أ – خ
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي و نظري للنزاعات العرقية	
المبحث الأول: ضبط مفاهيمي للنزاع و العرقية.	**09**
مطلب أول : مفهوم النزاع.	**10**
مطلب ثاني : مفهوم العرقية	**17**
مطلب ثالث: مفهوم النزاع العرقي.	**31**
المبحث الثاني: أهم المقاربات و النظرياتالمفسرة للنزاع العرقي	**34**
مطلب أول: المقاربة الأولية وتفسيرها للنزاع العرقي	**34**
مطلب ثان: النظرية الليبيرالية و تفسيرها للنزاع العرقي	**36**
مطلب ثالث: النظريةالإثنوواقعية و تفسيرها للنزاع العرقي	**37**
الفصل الثاني :إشكالية النزاع العرقي و أثرها على الاستقرار في أفريقيا	
المبحث الأول:ديناميكية وواقع النزاعات العرقية في أفريقيا	**40**
مطلب أول: طبيعة و أبعاد النزاع العرقي في إفريقيا	**41**
مطلب ثان :مميزات النزاع العرقي في إفريقيا	**55**

مطلب ثالث:سياسات مواجهة النزاعات العرقية في إفريقيا	**59**
مطلب رابع: تداعيات النزاع العرقي على الاستقرار في الدول الأفريقية	**63**
المبحث الثاني :نماذجعن النزاع العرقي في أفريقيا في ظل التعاظم و البحث عن الاستقرار.	**71**
مطلب أول: النزاع العرقي في السودان	**72**
مطلب ثان: النزاع العرقي في الكونغو	**76**
مطلب ثالث: النزاع العرقي في روندا	**80**
مطلب رابع:بعض المبادرات و التدخلاتالخارجية لحل النزاعات الأفريقية	**83**
الفصل الثالث: طبيعة و خصوصية النزاع العرقي في نيجيريا بينالإدراة والحل.	
المبحث الأول:الظروف الداخلية المميزة لنيجيريا بعداستقلالها أثرها علىالاستقرار فيها	**96**
مطلب أول :المحددات الداخلية لنيجيريا	**96**
مطلب ثان:الطبيعة التعددية في نيجيريا و العلاقة بين الجماعات العرقية	**109**
مطلب ثالث:أهم الأزمات و النزاعات النيجيرية	**114**
المبحث الثاني: محددات النزاع العرقي في نيجيريا و إشكاليةالإستقرار فيها. بعد (1999)	**121**
مطلب أول :أسباب وخلفيات النزاع العرقي في نيجيريا .	**121**
مطلب ثان:أثرتطبيقآلياتإدارةالنزاعالعرقيفينيجيرياعلىالاستقرارفيها .	**127**

مطلب ثالث:إنعكاسات النزاع العرقي على تحقيق الاستقرار في نيجيريا.	**131**
الخاتمة	**137**
قائمة المصادر و المراجع	**142**
فهرس الأشكال والجداول	

الشكل	الصفحة
الشكلرقم 01:يوضح مراحل النزاع.	13
الشكل رقم 02: خريطة تبين مختلف اللغات الآفرواسيوية.	50
الشكل رقم 03: يبرز عدد النزاعات مع عدد الدول الإفريقية الخالية من النزاعات وذلك في الفترة 1960إلى 2006	60
الشكل رقم 04: يختزل أحد نتائج النزاع العرقي على الدولة في إفريقيا.	72
الشكل رقم 05: يبين أهم الأنهار المتواجدة في نيجيريا	99
جدول رقم06 :مخطط بياني يمثل التعداد السكاني في نيجيريا(1960 –2017)	101
الشكل رقم 07: دائرة نسبية تمثل نسب لأهم الجماعات العرقية في نيجيريا.	102
الشكل رقم 08: يمثل الخريطة السياسية لنيجيريا	108
الشكل رقم 09: خريطة تمثل نسبة توزيع الجماعات المسلمة في نيجيريا.	111
الشكل رقم 10 :خريطة لإقليم بيافرا	118

الجدول	الصفحة
جدول رقم 1: يوضح العلاقة بين المفاهيم التي لها علاقة بمصطلح العرقية	**25**
جدول رقم 2: بين مظاهر الإبادة في بعض دول قارة إفريقيا.	**60**
جدول رقم 3:يمثل نسبة اللجوء بفعل النزاعات في إفريقيا لسنة2018 .	**66**
جدول رقم 4: يوضح قيمة التجارة غير المشروعة في بعض ثروات ليبيريا:	**70**
جدول رقم 5: يوضح بعض اللغات الرئيسة في جنوب السودان	**74**
جدول رقم 6: يبين نسب مختلف المجموعات العرقية لسكان السودان.	**74**